وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة–

كلية: الحقوق والعلوم السياسية.

قسم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

تخصص: العلاقات الدولية ومنظمات اقتصادية دولية.

مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص العلاقات الدولية ومنظمات اقتصادية دولية.

بعنوان:

منظمة التجارة العالمية وتأثيرها في سياسات الدول.

من إعـــداد الطلبة:

- سنوسي محمد.
- زياني فاطمة الزهرة.
- توجي شافيعة.

إشـــراف الأستاذة:

– حفيظة عياشي.

لجنة المناقشة:

الأستاذة حلوي خيرة:.....رئيسا

الأستاذ زيدان جمال:.....مناقشا

الأستاذة حفيظة عياشي:.....مشرفا

السنة الجامعية: 2015– 2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

اهداء:

بسم الله الرحمن الرحيم

لا يطيب الليل إلا بشكرك و لا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك و لا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم إلى من احمل اسمه بكل افتخار والدي الحبيب أرجوا من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار.

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب والحنان والتفاني إلى بسمة روحي وسر الوجود إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة.

إلى إخوتي وأخواتي المفضلين اللذين كانوا سند حياتي.

كما اهدي هذا العمل إلى عائلة مولاي وسنوسي.

إلى أجمل أصدقائي الذين عشت معهم أجمل أيام حياتي: طارق، زين العابدين وإيمان.

محمد

قائمة المختصرات:

أولا بالعربية:

الجات: الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة.

ط: الطبعة.

ص: الصفحة.

م.ت.ع: منظمة التجارة العالمية.

ثانيا بالفرنسية:

OMC : WORLD TRADE ORGANIZATION.

GATT : GENERAL AGREMENT ON TARRIFS AND TRADE.

مقدمة:

الواقع أن الأحداث العالمية التي شهدها العالم هي التي أسهمت بدرجة كبيرة في تغيير العلاقات الاقتصادية الدولية وإتجاهتها، وأدت تدريجيا إلى تكون الشكل الراهن للنظام الاقتصادي العالمي ، ذلك النظام الذي وضعت أولى علاماته وخصائصه في تلك القرارات التي انبثقت عن مؤتمر "**بريتن وودز**" ذلك المؤتمر الذي عقد في ضاحية في **مدينة** "**نيوهامشير**" بالولايات المتحدة الأمريكية في يوليو عام 1944، وبحضور ممثلي 45 دولة من العالم .

ورغم مرور الكثير من الوقت على هذا المؤتمر إلا أن النظام الاقتصادي العالمي لازال يستند في خصائصه والياته إلى النتائج التي انبثقت عن هذا المؤتمر، وقد تطور هذا النظام بمكوناته المختلفة إلى أن أصبح المحرك الأساسي للعلاقات الاقتصادية الدولية وأسهم بما ينطوي عليه من آليات في ظهور اللغات وبعدها " **CMO**" هذه الأخيرة التي تعتبر أهم ركن في النظام التجاري الدولي الذي يشكل أحد الأركان الثلاثة في النظام الاقتصادي العالمي.

هذا النظام التجاري الدولي التي كانت تشرف على جزئياته قبل عام 1955 الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية "**TTAG**" إشارة إلى الأحرف الأولى من (**SFIRRAT NO TNEMERGA LARENEG EDART DNA**) وقد استمرت هذه الاتفاقية في عملها منذ 1948 وعقد في إطارها ثماني جولات لمحاولة تحرير التجارة الدولية في السلع الصناعية .

كان أخرها جولة لأوروجواي التي انتهت في منتصف عام 1994، وتمخضت بميلاد منظمة دولية جديدة أطلق عليها تسمية المنظمة العالمية للتجارة (**NOITAZINAGRO EDART DLROW**) لتتولى الإشراف على الركن الثالث من محاور النظام الاقتصادي العالمي بدءا من يناير عام 1995.

وتعتبر جولة لأوروجواي أهم الجولات حيث تمخضت عنها معظم جوانب التجارة الدولية مثل: التجارة الدولية في السلع وقطاع الخدمات ،وحقوق الملكية الفكرية وقوانين الاستثمار كما أقرت ميلاد المنظمة العالمية للتجارة التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية للمنظمات الدولية التي أسند إليها الإشراف على كافة الاتفاقيات الموقع عليها وعدده 27 اتفاقية، وبروتوكولا وقرارا وزاريا.

كما تختص بفض المنازعات التجارية القائمة وتنظيم جولة مفاوضات دولية أخرى لتحقيق المزيد من تحرير التجارة العالمية بإزالة كافة القيود الجمركية المفروضة عليها لتوسيع التبادل التجاري للسلع و الخدمات. ونظرا لأن **الجزائر** مقبلة على عتبة الانضمام إلى المنظم العالمية للتجارة، يشكل هذا الموضوع أهمية وحساسية كبيرة لما له من تأثيرات كبيرة على الاقتصاد الجزائري، هذا بالإضافة إلى التأثيرات التي تتركها المنظمة العالمية للتجارة في السياسات الاقتصادية للدول، ولمسايرة هذا التطور أصبح من بين اهتمامات الجزائر اليوم هو تسوية أوضاعها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، خاصة وأن هذه الأخيرة قد منحت الدول النامية فترة 10 سنوات كمرحلة انتقالية لتسوية أوضاعها الاقتصادية وهذا بداية من 01 يناير 1995.

- **إشكالية البحث:**

باعتبار منظمة التجارة العالمية أهم ركن من أركان النظام الاقتصادي العالمي تؤثر بشكل مباشر في السياسات الاقتصادية للدول من خلال تحرير الاتفاقيات و المعاهدات الدولية التي تبرمها هذه المنظمة .

وعليه يمكن صياغة إشكالية عامة للبحث على النحو التالي:

☜ **ما هي الآثار والتحديات التي تواجهها اقتصاديات الدول في ظل اتفاقيات ومعاهدات المنظمة العالمية للتجارة؟**

إن هذه الإشكالية الرئيسية تتفرع عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية يمكن صياغتها على النحو التالي:

☜ ما هو دور المنظمة العالمية للتجارة في تحرير التجارة الدولية ؟

☜ ما هي إنعاكاسات معاهدات واتفاقيات "**CMO**" على السياسات الاقتصادية للدول ؟

☜ هل بإمكان الجزائر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ؟

- **فرضيات البحث:**

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات الممثلة فيما يلي:

- من أهم الأسباب التي أدت إلى إحلال المنظمة العالمية للتجارة محل الجات هو الرغبة في تأسيس و إرساء قواعد نظام دولي جديد ، واعتبارها ككتلة ثالثة للنظام الاقتصادي العالمي .
- تؤثر معاهدات واتفاقيات "**CMO**" بشكل مباشر على اقتصاديات الدول سواء بشكل ايجابي أو سلبي .
- بإمكان الجزائر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة عن طريق اتخاذ مجموعة من التدابير.

- **أهمية البحث:**

تبرز أهمية البحث في العديد من الجوانب أهمها:

- الفرص والتحديات التي تواجه الدول من خلال اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة وتحرير القيود في التجارة الدولية.
- تزايد أهمية ودور المنظمة العالمية للتجارة على النشاط الاقتصادي الداخلي للدولة وكذلك على مستوى التجارة الدولية.
- ربط إشكالية انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بانفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي.

- **أهداف البحث:**

من بين الأهداف المراد تحقيقها من هذا البحث:

- إبراز دور وأهمية المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق التنمية وتحرير التجارة الدولية.
- التعرف على المنظمة العالمية للتجارة وأهم مبادئها والياتها.
- إبراز أهم الصعوبات التي تواجه الجزائر من أجل الانضمام للمنظمة التجارة العالمية.

- **منهج البحث:**

إن طبيعة الموضوع تتطلب منا الاعتماد على المنهج التاريخي لسرد وقائع تاريخية متمثلة في مراحل تأسيس المنظمة العالمية للتجارة، تطورها، كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك من اجل دراسة المنظمة العالمية للتجارة ونشاطها ، بالإضافة إلى انضمام الجزائر إلى OMC.

بالإضافة إلى استخدام المنهج الاستنباطي الإستنتاجي من خلال استشراف الآثار و التحديات التي تواجه اقتصاديات الدول سواء من الجانب الإيجابي أو السلبي.

- **الدراسات السابقة:**

كتاب عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، دكتور عادل مهدي ،كلية التجارة ،جامعة حلوان، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية،2004.

وقد تطرق هذا الكتاب إلى النظام الاقتصادي العالمي ككل ومنظمة التجارة العالمية كجزء، في حين سنركز في دراستنا على منظمة التجارة العالمية.

- **صعوبات البحث:**

بطبيعة الحال فقد واجهتنا بعض الصعوبات في إعداد هذا البحث أردنا الإشارة إليها بغية لفت نظر الباحثين من أجل تفاديها مستقبلا: كما نود لفت اهتمام المسؤولين ومصادر المعلومات بضرورة تزويد الباحثين بالمعلومات الكافية لتسهيل مهمة انجاز البحوث العلمية ومن بين هذه الصعوبات نذكر ما يلي:

- قلة المعلومات المتعلقة بالآثار التي تتركها منظمة التجارة العالمية على اقتصاديات الدول وإن وجد بعضها يتسم بالطابع العام.
- تناقض المعلومات وتعدد مصادرها.
- صعوبة الحصول على المعلومات من مصادرها الرسمية .

- **محتويات البحث:**

لقد قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول تسبقهم مقدمة عامة وتليهم خاتمة تتضمن نتائج البحث.

الفصل الأول تحت عنوان الإطار المفاهيمي لمنظمة التجارة العالمية ونتناول فيه تطور المنظمة العالمية للتجارة من "**TTAG**" إلى "**CMO**"، مبادئ المنظمة وهياكلها ونشاطها.

الفصل الثاني جاء تحت عنوان العولمة وتأثيرات اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة في السياسات الاقتصادية للدول وسنتطرق فيه إلى مفهوم العولمة وتأثيراتها بالإضافة إلى تأثير اتفاقيات " **CMO**" في السياسات الاقتصادية للدول في مجال السلع الزراعية والصناعية والخدمات.

الفصل الثالث والأخير بعنوان انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وسنتطرق فيه إلى إجراءات انضمام الجزائر إلى"**CMO**" والتدابير المتخذة من أجل التحضير لعملية الانضمام والعراقيل التي تواجه الجزائر من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

الفصل الأول:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية التي سبقتها ظاهرة الكساد العالمي في الثلاثينيات زاد تأزم الأوضاع الاقتصادية على مستوى العالم، ونتج عنه إتباع سياسات حمائية شديدة التقييد من قبل العديد من دول العالم، مما أدى بدوره إلى انكماش حركة التجارة الخارجية وتضاؤل حجمها وباستمرار هذه الأوضاع أدركت مجموعة كبيرة من الدول أن تلك القيود لها تأثيرات سلبية على الاقتصاد مما دفع البعض منهم إلى تركيز الجهود الدولية نحو إصلاح النظام الاقتصادي الدولي بجوانبه الثلاث: النقدي، المالي والتجاري. لذلك تم التوقيع على اتفاقية بريتين وودز في عام 1944 والتي بمقتضاها أنشأت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية المعروفة باسم " **TTAG**" والتي دخلت حيز التنفيذ بداية من 01 جانفي 1948 إلى غاية أفريل 1994 أين تم إنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

حيث شهد العالم عدة جولات تفاوضية حول تحرير التجارة في السلع إلى أن جاءت جولة لأوروجواي لإعادة ترتيب ومراجعة النقائص التي سادت طيلة الجولات السابقة حيث أدمج في هذه الجولة عدة قضايا لم تطرح من قبل مثل تجارة الخدمات والسلع الزراعية إضافة إلى خلق نظام تجاري عالمي جديد ينطلق من جهاز تسوية المنازعات أكثر صرامة ومصداقية من الذي كان سائدا في اللغات.

ومنه تعتبر المنظمة العالمية للتجارة كيان دولي ذات شخصية قانونية مستقلة ، وبقيامها استكمل الأساس الدولي الثالث من أركان النظام العالمي الجديد التي اسند إليها الإشراف على كافة الاتفاقيات الموقع عليها.

وقد قسمنا هذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول جاء بعنوان الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية .أما المبحث الثاني نستعرض فيه تطور المنظمة العالمية للتجارة من الجات إلى " **CMO**" في حين جاء المبحث الثالث حول مبادئ المنظمة وهياكلها والمؤتمرات والآليات أما المبحث الرابع فتطرقنا فيه إلى نشاط المنظمة العالمية للتجارة وكيفية الانضمام إليها.

المبحث الأول: الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية.

تعتبر الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة النظام الوحيد المتعدد الأطراف والملزم قانونا حيث أنه حقوق والتزامات على الأطراف المتعاقدة ويضع هذا النظام مجموعة من المبادئ والقواعد والإجراءات التي تحكم التجارة الدولية.

المطلب الأول: الجات.

تعتبر الجات مجرد اتفاقية يتم من خلالها عقد المفاوضات التي يطلق عليها اسم الجولات .لمناقشة مسائل التجارة الدولية والعامل على إزالة المشاكل التي تعيق تحريرها . وفي الواقع تعبر أهم اتفاقية تجارية في العالم.

- **الفرع الأول: نشأة الجات:**

يلاحظ أنه مع انتهاء الحرب العالمية الثانية،كان لابد من العودة إلى مبدأ على الاقتصاد أن يقود السياسة أي أن التوجهات السياسية لأي دولة يجب أن تصب من أجل المصلحة الاقتصادية العليا لكل دولة، من هنا بدأ التفكير جليا في إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد.

لقد طرحت فكرة إنشاء الجات عندما أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بناء على مقترح أمريكي، توصية بعقد مؤتمر دولي للتجارة في لندن عام 1946، ولقد تم عقد المؤتمر بالفعل وتم استكمال أعماله في صيف 1947 ثم اختتمت في هافانا عاصمة كوبا في 1948.

ورغم أن مؤتمر هافانا الذي أسفر عن ميثاق هافانا انعقد في الأساس من خلال مبادرة أمريكية،إلا أن هذه الأخيرة سحبت موافقتها المبدئية ورفض الكونجرس الأمريكي التصديق عليه بعد أن تم تجميده خلال تلك الفترة.

ولقد جاء الرفض خوفا من أن ينقص هذا الاتفاق من السيادة الأمريكية على التجارة الخارجية بالإضافة إلى وجود خلافات حادة مع الإتحاد الأوروبي في مجال تحرير التجارة الدولية.مم أسفر عن ذلك عن عقد مؤتمر جنيف والذي شاركت فيه

23 دولة من أجل التفاوض على تخفيض القيود الجمركية وقد كملت المفاوضات بتوقيع الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة في 20 أكتوبر 1947 والتي أصبحت سارية المفعول منذ أول جانفي1948.

وبالتالي نشأت الجات لتكون مجرد تنظيم دولي مؤقت حتى يخرج ميثاق هافانا إلى النور.ومع عدم دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ تحولت الجات إلى سكرتارية تقترب أكثر من أن تكون منظمة دولية.وظلت على هذا الشكل تدعو إلى عقد جولات حول تحرير التجارة الدولية وبقيت هكذا إلى أن أعلن عن قيام المنظمة العالمية للتجارة في 1995/10/01.ومعنى ذلك أن الجات نشأت مع أول يناير 1948 بحوالي 23 دولة وانتهت مع أول يناير 1995 عندما وقعت 117 دولة في مراكش بالمغرب على إنشاء المنظمة العالمية للتجارة لتحل محل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية.[1]

- **الفرع الثاني: تعريف الجات.**

تعتبر اتفاقية الجات من المنظور اللفظي للمصطلح،أنها عبارة عن ناتج جمع الأحرف الإنجليزية الأولى للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (**DNA SFFIRAT NO TNEMEERGA LARENEG EDART**).

ومن المنظور الاقتصادي، فهي اتفاقية دولية متعددة الأطراف لتبادل المزايا التفضيلية بين الدول الأعضاء الناتجة عن تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية.وبالتالي فإن الجات كانت ولا زالت تمثل محاولة من الدول الأعضاء للعودة الى سياسات حرية التجارة الدولية ومن منطلق أن التجارة الدولية هي محرك للتنمية.

أما من المنظور القانوني،تعتبر الجات معاهدة دولية تنظم التجارة الدولية بين الدول التي كانت أعضاء في هذه الاتفاقية والتي بلغ عددها عند توقيع الاتفاقية 23 دولة في 1947 ووصلت الى 117 دولة في أوائل 1994.

أما من المنظور المؤسسي،فقد تكونت الجات للإشراف على الجولات التي أقرتها الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية حول التعريفات الجمركية والقواعد المنظمة للتجارة الدولية.

[1] عبد المطلب عبد الحميد،الجات وآليات منظمة التجارة العالمية – من لأوروجواي إلى سياتل، الدار الجامعية، الإسكندرية،2005،ص،19.

- **الفرع الثاني: مبادئ الجات.**

قامت الجات منذ نشأتها على مجموعة من المبادئ التي يجب مراعاتها والالتزام بها من قبل الدول الأعضاء من أجل تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في تحرير التجارة العالمية،وعلى هذا الأساس يمكن تلخيص هذه المبادئ على النحو التالي:

1. مبدأ عدم التمييز:

تنص المادة الأولى من اتفاقية الجات على ضرورة منح كل طرف متعاقد وبلا شروط جميع المزايا والإعفاءات التي تمنح لبلد أخر دون الحاجة إلى اتفاق جديد،ومن ثم فإن هذا المبدأ ينطوي على عدم التمييز بين الدول الأعضاء فيلا ظروف المنافسة بالأسواق الدولية بمنى أن أي ميزة يمنحها بلد لبلد آخر تستفيد منها باقي الدول الأعضاء.

وقد استثنت الدول النامية من تطبيق مبدأ الدول الأولى بالرعاية في الحالات التالية:

- الترتيبات الحمائية للصناعات الوليدة في الدول النامية.
- العلاقات التفضيلية التي تربط بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية.
- الترتيبات المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية،وبالتالي فان الجات لا تتعارض مع قيام الاتحادات أو الأسواق المشتركة.إلا أنه تمت التفرقة في هذا الصدد بين التكتلات الخاصة بالدول المتقدمة والدول النامية

2. مبدأ المصداقية:

ويقصد به الاعتماد على التعريفة الجمركية وليس على القيود الكمية.وبذلك ينبغي على الدول التي يتحتم عليها حماية الصناعة الوطنية أو علاج العجز في ميزان المدفوعات أن تلجأ لسياسة الأسعار كالتعريفة الجمركية مع الابتعاد عن القيود الكمية مثل حصص الاستيراد،ويرجع ذلك إلى أنه في ظل قيود الأسعار يمكن بسهولة تحديد حجم الحماية أو الدعم الممنوح للمنتوج المحلي.

وهناك استثناءات في هذا المبدأ في:

- حالة الدولة التي تواجه عجزا حادا في ميزان المدفوعات.
- السماح في حالات خاصة باستخدام حصص الواردات للسلع الزراعية.
- حالة الزيادة الطارئة في عرض سلعة معينة مما يهدد الإنتاج المحلي بخطر جسيم وعلى الأخص الصناعات الوليدة.

3. مبدأ التفاوض في إطار الجات:

ويعني ذلك اعتبار الجات الإطار التفاوضي المناسب لتنفيذ الأحكام أو تسوية المنازعات ويرجع إقرار هذا المبدأ إلى أن الجات ذاتها لا تملك _رغم أن الاتفاقية ملزمة لأعضائها سلطة الإجبار أو التنفيذ أو الالتزام وعدم الإخلال بهذه الاتفاقية.

4. مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية:

ومضمون هذا المبدأ هو منح الدول النامية علاقات تجارية تفضيلية مع الدول المتقدمة وذلك بهدف دعم خطط الدول النامية في التنمية الاقتصادية.

5. مبدأ التبادلية:

ويقضي هذا المبدأ بضرورة قيام الدول الأعضاء بالاتفاقية تحرير التجارة الدولية من القيود في إطار مفاوضات متعددة الأطراف تقوم على أساس التبادلية.بمعنى أن لكل تخفيض في الحواجز الجمركية لدولة ما لابد أن يقابله تخفيف معادل في القيمة من الجانب الأخر حتى تتعادل الفوائد التي تحصل عليها كل دولة ومت تصل إليه المفاوضات في هذا الصدد يصبح ملزما لكل الدول،ولا يجوز إجراء تعديل جديد إلا بمفاوضات جديدة.

ويستثنى من ذلك:

- حماية الصناعات الوليدة في الدول النامية.
- ترتيبات المنتجات المتعددة الأطراف.

6. مبدأ محاربة سياسة الإغراق:

توضح المادة السادسة من اتفاقية الجات مفهوم الإغراق وشروطه والوسائل والإجراءات التي تتبعها الدول المتضررة، فالإغراق هو عبارة عن الحالة التي يكون فيها سعر تصدير السلعة يقل عن قيمتها المعتادة عند تصديرها إلى بلد أخر أو تقل عن تكاليف إنتاجها.

ومن بين إجراءات إثبات الإغراق وحل المنازعات:

- يتعين على الدول المتضررة إثبات الدليل على ذلك وفقا لنصوص اتفاقية الجات"إثبات أن هذا الإغراق سوف يتسبب في إحداث أضرار في بعض أو كل الصناعات الوطنية".
- تقوم الجهات المسؤولة بإجراء تحقيق في مدة أقصاها عام.وخلال مرحلة التحقيق يلتزم طرف النزاع بتقديم أدلة الإثبات أو النفي على وقائع النزاع.
- إذا انتهى هذا التحقيق بصحة الإغراق وأضراره ينم اتخاذ الإجراءات اللازمة في شكل فرض حصص أو رسوم جمركية...الخ. كما أجازت الاتفاقية في حالة الشك في أسعار إحدى السلع محل النزاع أن يتم فرض ضريبة إضافية عليها لمدة ستة أشهر.

7. مبدأ المعاملة الوطنية:

ويعني أن تلتزم الأطراف المتعاقدة أي الدول الأعضاء في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية بأن تعطي السلعة المستوردة معاملة لا تقل امتيازا عن تلك التي تمنحها للسلعة المناظرة لها والمنتجة محليا فيما يتعلق بالضرائب والرسوم وغيرها.

بمعنى أنه يجب على الدول الأطراف في الاتفاقية الجات معاملة السلعة الغير المصنعة وطنيا معاملة على أساس أنها سلعة وكنية بحيث أنه لا يجوز أي زيادة في الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة عليها،بل على العكس من ذلك بمعنى أنها لا تقل امتيازا عن السلعة المصنعة محليا فيما يتعلق بجميع الجوانب خاصة على مستوى الضرائب و التعريفات الجمركية.[1]

المطلب الثاني: تقييم نشاط الجات.

كما هو معروف فإن الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية لها أهداف تسعى الى تحقيقها عن طريق الوظائف التي تقوم بها هذه المنظمة وإن اختلفت هذه الوظائف إلا أن هدفها واحد هو تحقيق الصالح العام للدول الأعضاء في الجات.

- **الفرع الأول: أهداف الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية.**

يمكن تلخيص أهداف الجات على النحو التالي:

- رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء.
- السعي نحو تحقيق مستويات التوظيف الكامل للدول الأعضاء.
- تنشيط الطلب الفعال.
- رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي.
- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية.
- تشجيع حركة الإنتاج ورؤوس الأموال والاستثمارات.
- سهولة الوصول للأسواق ومصادر المواد الأولية.
- خفض الحواجز الكمية والجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية.
- إقرار المفاوضات كأساس لحل المنازعات المتعلقة بالتجارة الدولية.
- التوسع في الإنتاج وتبادل السلع.
- تشجيع التنمية الاقتصادية.

[1] سمير محمد عبد العزيز، **التجارة العالمية والجات**، الطبعة الثانية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997، ص. ص. 18.17.16.

- **الفرع الثاني: وظائف اتفاقية الجات.**

وقد تحددت وظائف الجات في ثلاث وظائف رئيسية وهي:

- الإشراف على تنفيذ المبادئ والقواعد والإجراءات التي تصنعها الاتفاقيات المختلفة التي تنطوي عليها الجات التي تتعلق بتنظيم التجارة الدولية بين الأطراف المتعاقدة.
- تنظيم جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف من أجل إبراز مستويات أعلى لتحرير التجارة العالمية، ومن أجل جعل العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية أكثر شفافية وقابلية للتنبؤ ومن ثم أقل إثارة للمنازعات.
- العمل على الفصل في المنازعات التي تثور بين الدول الأعضاء في مجال التجارة الدولية من خلال البحث والنظر في القضايا التي يرفعها الطرف المتعاقد في الجات ضد الطرف الآخر من الأطراف الأخرى المتعاقدة.[1]

- **الفرع الثالث: تقييم نشاط اتفاقية الجات.**

1. لجات لم تكن منظمة دولية بل مجرد اتفاق بين الدول الموقعة والتي يطلق عليها اسم الأطراف المتعاقدة.
2. تقو الجات على مراعاة عدد من القواعد والضوابط بين الأطراف وذلك وفق آلية للتفاوض والمساومة بين الأعضاء،وقيامها على وضع عدد من القواعد العامة ومنها مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.
3. اقتصار الجات على تجارة السلع الزراعية لتمتد لاحقا إلى الصناعات.
4. الهدف المعلن من الجات زيادة حجم التجارة عن طريق تخفيض وإزالة مختلف العقبات أمام التجارة العالمية.[2]
5. تم انشاء اتفاقية الجات على خلفية تهدف في الأساس إلى تجنب حروب اقتصادية بين النظام الدولي السائد آنذاك،حيث كانت تهدد العالم مخاطر ذات أبعاد وخلفيات اقتصادية.
6. نجحت الجات منذ تأسيسها وعبر جولات عديدة في احتواء التناقضات الضخمة التي كانت تهدد النظام العالمي،وذلك بسبب ظهور مشاكل اقتصادية ضخمة في السبعينيات.

---

[1] سمير عبد العزيز، **منظمة التجارة العالمية ومؤتمراتها الوزارية**، بدون طبعة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص ص 12.

[2] حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة**، سلسلة عالم المعرفة، العدد (257)، ص 64-65.

7. نتيجة لتراجع العدو المشترك للدول الأعضاء في النظام الرأسمالي واضمحلال الخطر الخارجي، تفجرت العديد من التناقضات التي كانت بين الدول الرأسمالية،وبرز بشكل واضح في مفاوضات جولة أوروجواي، حيث كادت الخلافات ما بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجموعة الأوروبية آنذاك واليابان أن تؤدي إلى نسف المفاوضات برمتها وتعريض العالم لحرب تجارية شاملة.
8. يعد دور الدول النامية في الجات دورا هامشيا لا يذكر نتيجة لكون هذه الدول كانت دولا مستعمرة لمدة طويلة،حيث بقيت تقتات على الفتات التي تقدمه الدول الصناعية والاقتصادية الكبرى.
9. لقد ساهمت اتفاقية الجات وبشكل كبير في جعل دول العالم الثالث دول مسلوبة اقتصاديا من خلال تسهيل سيطرة الدول الرأسمالية على اقتصاديات الدول النامية،من حيث الاستيلاء على المواد الخام التي تعد الدول النامية هي مصدرها الأساسي.
10. أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى انكشاف الدول النامية أمام النظام الرأسمالي بحيث أصبحت هدفا سهلا.

ومما سبق فإننا نستخلص أن التوجه نحو سوق عالمية مفتوحة ومشروعة البواب أمام الجميع بدون الخضوع لمراقبة المنظمات واتفاقيات الجات، أمر في غاية الخطورة على الدول النامية حيث سيقود بالضرورة إلى تحقيق مصالح الدول الكبرى والاقتصاديات الرأسمالية وذلك من خلال فتح الأسواق أمام صادرات تلك الدول،بالإضافة إلى سيطرتها على مقدرات الدول النامية وكذلك السياسات التي تعتبر سيفا مسلطا على الدول النامية التي تفرضها الدول الكبرى بهدف إخضاع الدول النامية للهيمنة الرأسمالية تحت قيادة أمريكية.[1]

المطلب الثالث: أثار جولات اتفاقية الجات على الدول العربية.

جرت سلسلة من المفاوضات أخذت شكل جولات متعاقبة تشارك فيها الدول الأعضاء في الاتفاقية،بغرض توسيع نطاق المشاركة وحجم التنازلات الجمركية التبادلية وفي هذا الإطار عقدت ثماني جولات خلال الفترة الممتدة من 1947_1993.

[1] حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، مرجع سابق، ص 197-198.

- **الفرع الأول:جولات اتفاقية الجات.**

لإيضاح تطورات جولات المفاوضات الثماني وأهم نتائجها فإننا بإمكاننا استعراض الجدول التالي:

الجدول رقم 01 يوضح التطورات التي لحقت بالجات من خلال المفاوضات(1947_1993):

الجولة	التاريخ	عدد الدول المشاركة	قيمة التجارة المحررة بمليار الدولار	الموضوعات الاساسية للجولة	خفض التعريفات	متوسط خفض التعريفات
جنيف	1947	23	10	تخفيض التعريفات الجمركية	%63	%32
أنسي	1949	23	غير متاح	تخفيض التعريفات الجمركية		
توركاي	1951	38	غير متاح	تخفيض التعريفات الجمركية		
جنيف	1956	26	2.5	تخفيض التعريفات الجمركية		
ديلون	1961_1960	26	4.9	تخفيض التعريفات الجمركية وتنسيق التعريفة مع الاتحاد الأوروبي		
كيندي	1967_1964	62	10	التعريفات الجمركية	%50	%35

			المضادة للإغراق			
طوكيو	1979_1973	102	155	تعريفات واجراءات غير حكومية	%33	%34
اوروجواي	1993–1986	125 وعدد الدولة الموقعة 117	755	تعريفات وإجراءات غير جمركية	%40	%24 الى %36

المصدر:عبد المطلب عبد الحميد،الجات وآليات منظمة التجارة العالمية – من لأوروجواي الى سياتل مرجع سبق ذكره، ص37.

ومن **الجدول رقم(01)** يمكن إلقاء الضوء بتركيز على كل جولة من جولات الجات على النحو التالي:

1. **جولة جنيف بسويسرا:**

وقد عقدت تلك الجولة عام 1947 بحضور 23 دولة وبلغت قيمة التجارة الدولية التي كانت مجالا للتحرير حوالي 10 مليار دولار.وكان الموضوع الأساسي في تلك الجولة يدور حول إجراء تخفيضات في التعريفات الجمركية وقد وصل خفض التعريفات إلى 63% ومتوسط خفض التعريفة إلى 32%ويلاحظ أن هذه الجولة تعتبر الجولة الأساسية التي انتهت إلى التوصل للإطار العام للاتفاقية.

2. **جولة انسي في فرنسا:**

وتعتبر أول جولة مفاوضات تعقد في إطار الاتفاقية وقد عقدت عام 1949، بمشاركة 13 دولة فقط وقد واصل فيها الدول الأعضاء العمليات الخاصة بتخفيض التعريفات الجمركية، هذه الجولة قد شهدت عدة تنازلات جمركية بين الدول التي

حضرت الجولة،ويشير انخفاض عدد الدول المشاركة إلى حقيقة مهمة، وهي ضعف بنية النظام ومحدودية تأثيره فضلا عن عدم اكتسابه صفة العالمية، وقد بلغ عدد التخفيضات المتبادلة في هذه الجولة 5000 تخفيض.[1]

3. جولة توركاي بانجلترا:

وقد عقدت تلك الجولة بمدينة **توركاي** بانجلترا عام 1951 وقد ضمت 38 دولة بعد أن ازدادت درجة الوعي والرغبة في تحرير التجارة الدولية، كما تمت مناقشة حوالي 8700 بند من بنود التعريفة الجمركية التي انخفضت بواقع 25% عن تلك السائدة في 1948 التي قدرت بحوالي 63%.

ولعل هذه الزيادة في عدد الدول المشاركة في المؤتمر ترجع إلى رغبة هذه الدول في تحرير تجارتها الخارجية وفتح الأسواق الخارجية أمام منتجاتها ويلاحظ أن أغلب هذه الدول هي دول متقدمة نظرا لأن الدول النامية قد انسحبت من الجات لاعتبارات مرتبطة بتجاهل مصالح وحاجات الدول النامية مع التركيز على مصالح ومتطلبات الدول المتقدمة.

4. جولة جنيف بسويسرا(2):

وقد استغرقت الفترة من 1952/ 1956 وعقدت بجنيف بسويسرا بمشاركة 26 دولة وكانت قيمة التجارة الدولية التي شملها التحرير 2.5مليار وهو رقم متواضع نسبيا بسبب تغير التفويض الممنوح للولايات المتحدة الأمريكية في المفاوضات، فكانت تستغل حقها الكامل في التفويض وتمنح امتيازات على الواردات بقيمة تقدر بحوالي 900 مليون دولار في حين أنها تحصل على امتيازات تقدر بحوالي 400 مليون دولار.

5. جولة ديلون بجنيف في سويسرا:

وتعتبر هذه الجولة هي الجولة الخامسة التي اتسمت بالبحث في إحداث المزيد من تبادل التنازلات والتخفيضات الجمركية بين الدول المشتركة التي بلغت 26 دولة وعقدت خلال الفترة 1961/1960 وسميت على شرف نائب وزير الخارجية الأمريكية "**دوجلاس ديلون**" الذي اقترح انعقاد هذه الجولة.

[1] عبد الحميد عبد المطلب، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية –من لأوروجواي الى سياتل، مرجع سبق ذكره، ص،38_39.

وقد نتج عنها تخفيض 4400 بند من بنود التعريفة الجمركية وقد بلغت قيمة التجارة الدولية المحررة فيها حوالي 4.9 مليار دولار.انطوت على تنسيق أكثر مع الإتحاد الأوروبي في مجال التعريفات الجمركية حيث شهدت تلك الجولة قيام المجموعة الأوروبية الاقتصادية التي تحولت إلى الاتحاد الأوروبي بداية من عام 1962.[1]

6. جولة كيندي 1964_1967

لقد حاولت أمريكا عام 1962 قيادة جولة جديدة للمفاوضات عقب موافقة الكونجرس الأمريكي على السماح للرئيس الأمريكي بالدخول في مفاوضات تخفيض الرسوم الجمركية إلى ما يقارب من 50%، على أن يتم التفاوض على مجموعة كبيرة من السلع وقد اقر الكونجرس الأمريكي لأول مرة مساعدات تعديل التجارة،تلك المساعدات تقدم للصناعات الأمريكية التي تواجه صعوبات بسبب تحرير التجارة .ولقد شاركت 62 دولة في مفاوضات جولة كيندي وكانت أهم الموضوعات التي تناولتها إجراء تخفيضات في الرسوم الجمركية وإقرار مكافحة الإغراق.

وبالنسبة للرسوم الجمركية فقد تم الاتفاق على إجراء تخفيض جوهري وصل إلى 35% في مقدار التعريفة الجمركية على السلع المصنعة وقد غطت هذه التخفيضات أكثر من 64% من السلع المصنعة التي تصدرها الدول المتقدمة.

7. جولة طوكيو(1973_1979):

كان الموضوع الأساسي لهذه الجولة هو القيود الجمركية،حيث لوحظ أنه من الرغم من أن الرسوم الجمركية بدأت في الانخفاض على السلع المصنعة إلا أن القيود الغير الجمركية بدأت في التزايد مما تسبب في إلغاء بعض المزايا التي تحققت من التخفيض الذي تم في الرسوم الجمركية.

والى جانب موضوع القيود الغير الكمية فإن جولة طوكيو قد تناولت أيضا موضوع تخفيض الرسوم الجمركية وهو القاسم المشترك في جميع الجولات،فضلا عن مناقشة إطار الاتفاقيات المختلفة مثل:

[1] عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الطبعة الثانية، جامعة حلوان، الدار المصرية اللبنانية، 2004، ص 159-160.

- إجراءات مكافحة الإغراق.
- الحواجز الفنية على التجارة.
- الإلزام الحكومي المعوق للاستيراد.
- أسلوب تقييم الرسوم الجمركية.

وقد نجحت جولة طوكيو في تحقيق النتائج التالية:

- تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المصنعة إلى الثلث خلال فترة تنفيذ تمتد إلى ثماني سنوات.
- المعاملة التفصيلية للدول النامية التي تصدر السلع المصنعة على أن لا تلتزم الدول النامية بالمعاملة بالمثل للدول المتقدمة،ويعد هذا اعترافا واضحا بالحاجة إلى معاملة الدول النامية بصورة تمييزية نظرا لانخفاض متوسط دخل الفرد مقارنة بالدول المتقدمة.
- لم يتم الاتفاق على إجراء أي تخفيضات عللا القيود المفروضة على الصادرات الزراعية التي تهم الدول النامية.

ولقد تسببت ظروف الركود العالمي الذي أصاب الدول المتقدمة في عام 1981 والذي صاحبه عجز ضخم في الميزات التجاري الأمريكي في تراجع تلك الدول عن تنفيذ التعهد بالمعاملة التفصيلية لصادرات الدول النامية من السلع المصنعة.[1]

8. جولة الاوروجواي:

تعتبر جولة لأوروجواي من أهم جولات الغات سواء في أبعادها طول الفترة التي استغرقتها أو نتائجها، وذلك منذ بداية جولات المفاوضات المتعددة الأطراف حول تحرير التجارة العالمية منذ عام 1947 وحتى التوقيع على تلك الجولة في 15 أفريل 1994 بمدينة مراكش بالمغرب.حيث انطوت على ضرورة الاتجاه نحو تحرير التجارة العالمية بين معظم دول العالم في كل المجالات تقريبا سواء المجالات السلعية أو الخدماتية أو الملكية الفكرية أو الاستثمار المرتبط بالتجارة وغيرها من المجالات،وكذلك أسفرت عن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة اتحل محل اتفاقية الجات.

[1] محمد سيد عابد، التجارة الدولية، بدون طبعة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999، ص446-447-448.

أ. **العوامل الدافعة لإطلاق جولة لأوروجواي:**

- تزايد الاتجاه في الكثير من الدول الأعضاء الى أساليب مستحدثة للحماية التجارية فيما يطلق عليها الحمائية الجديدة وبالتحديد الى إقامة القيود الغير الجمركية و التي أصبحت محظورة طبقا لقواعد الجات.
- ظهور بعض المشكلات التي أدت إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية العالمية مثل أزمة النفط وأزمة الديون الخارجية للدول النامية في عام 1984، مما أدى إلى ظهور بعض التوتر والخلافات على مستقبل التجارة الدولية من جانب كل من الدول المتقدمة و الدول النامية.
- استمرار حالة الكساد في الدول الصناعية المتقدمة الكبرى والتي ظهرت منذ منتصف السبعينيات دون أن يلوح في الأفق إمكانية الخروج منها بإتباع سياسات داخلية فعالة.
- تزايد أهمية التجارة الدولية في الخدمات ونموها بمعدل يصل إلى ضعف نمو معدل التجارة الدولية في السلع حيث وصل نصيب تجارة الخدمات عند بداية انعقاد هذه الجولة إلى حوالي 25 % من حجم النجارة العالمية.[1]

ب. **أهداف جولة لأوروجواي:**

- تحقيق المزيد من التوسع و التوسع و التنمية في مجال التجارة الدولية لصالح جميع الدول لاسيما الدول النامية و الأقل نموا بما في ذلك تحسين فرص دخول الأسواق عن طريق تخفيض وإزالة التعريفات الجمركية والقيود الكمية.
- دعم دور الجات وتحسين النظام التجاري المتعدد الأطراف وتوسيع نطاق التجارة الخاضعة لأحكام الجات.
- التوسع في مفهوم التجارة الدولية مع استكشاف مجالات جديدة للتفاوض من أهمها الأوجه التجارية لحقوق الملكية الفردية وإجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة الدولية وضوابط الإغراق والوقاية منه.
- توجيه الاهتمام إلى قطاعات أخرى وفي مقدمتها التجارة الدولية الزراعية.والى تلك التي تحكمها ترتيبات استثنائية كالتجارة الدولية في المنسوجات والملابس الجاهزة.
- زيادة فعالية الأمانة العامة للجات في الإشراف والرقابة على السياسات والإجراءات التجارية للدول الأعضاء.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية ، من لأوروجواي إلى سياتل، مرجع سبق ذكره، ص، 52-53-54.

وكانت جولة لأوروجواي أهم الجولات وأكبرها من حيث المشاركة من قبل الدول، إذ شاركت فيها 125 دولة والدول الموقعة بالفعل عليها كانت 117 دولة أعضاء في الجات وقد أعادت هذه الدولة النظر في مواد الجات من أجل تعديلها .كما تناولت موضوعات جديد وهي التجارة في الخدمات والملكية الفكرية والاستثمار.[1]

ج. نتائج جولة لأوروجواي:

- إنشاء المنظمة العالمية للتجارة للإشراف على تطبيق اتفاقية الجات في 1994، ووضع أسس للتعاون بينها وبين البنك وصندوق النقد الدوليين من أجل تنسيق السياسات التجارية والمالية للدول الأعضاء.
- إقامة نظام متكامل أكثر إنصافا لتسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء من خلال إصدار قرارات تحكيم ملزمة.
- دعم النظام القانوني للجات لاسيما إجراءات للوقاية من الواردات ومكافحة الإغراق.
- تخفيض الرسوم الجمركية والحواجز الغير الجمركية على التجارة وتوسيع قواعد الجات لتشمل تحرير تجارة السلع الزراعية والمنسوجات والملابس،وتجارة الخدمات والجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية و الاستثمار.
- الاتفاق على استمرار في المحافظة على المعاملة التفضيلية للدول النامية بصفة عامة والدول الأقل نموا بصفة خاصة.
- تحقيق قدر أكبر من مشاركة الدول النامية في النظام التجاري الدولي من خلال تمتع جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بحقوق متساوية في التصويت، حيث خصص صوت واحد لكل دولة دون النظر إلى حجم تجارتها الخارجية أو قوة اقتصادها.
- إلغاء نظام الحصص الكمية من الواردات على السلع الزراعية والمنسوجات وإحلالها برسوم جمركية.
- تخفيض الدعم المقدم للمنتجات الزراعية المصدرة بنسبة 21% على مدار 6 سنوات وتخفيض الدعم الحكومي للبحوث المصنعة بنسبة 50 % من تكلفة الأبحاث.
- حماية حقوق الملكية الفكرية فقد تم الاتفاق على منح 20 سنة حماية لبراءة الاختراع والعلامات التجارية وحقوق الطبع، وعشر سنوات فقط للدول النامية.

[1] عاطف السيد،الجات و العالم الثالث،الطبعة الأولى،مجموعة النيل العربية،القاهرة،2002،ص24_25.

- في مجال الاستثمارات المرتبطة بالتجارة، قد تم الاتفاق على إلغاء الالتزامات التي تفرض على المستثمرين الأجانب من أجل استخدام نسبة معينة من المواد الأولية الوطنية أو إلزامها بتصدير كميات معينة للخارج.[1]

- **الفرع الثاني: الآثار المترتبة لاتفاقية الجات.**

سوف نناقش فيما يلي الآثار المترتبة والمتوقعة لاتفاقية الجات على كل من مجموعة الدول المتقدمة ومجموعة الدول المتخلفة.

أولا:مجموعة الدول المتقدمة

إن اتفاقية الجات سوف تتيح للولايات المتحدة الأمريكية تعظيم صادراتها إلى دول العالم،وعلى وجه التحديد تفتح الباب على مصراعيه لزيادة صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من المواد الغذائية وغيرها إلى أسواق أوروبا و الصين.هذا فضلا عن المكاسب المتوقعة التي تحظى بها أمريكا من جراء تنفيذ اتفاقية الجات.

أما السوق الأوروبية المشتركة أو ما يعرف حاليا بالإتحاد الأوروبي فإنها تتميز بقوة شرائية ضخمة،وفي ذات الوقت تسعى هذه الدول لفتح الأسواق الأمريكية أمام سلعها.

سلعها سواء كانت من منتجات الزراعة أو الصناعة غير أن هذه الدول الأوروبية تخشى من سيطرة إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية على هذه الأسواق الأوروبية.

ثانيا:مجموعة الدول النامية.

تفرض الدول النامية في معظمها سياسة تجارية من شأنها أن تخضع واردات هذه الدول من الخارج لقيود معينة بقصد حماية منتجاتها المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية المماثلة.ومن أمثلة هذه القيود الرسوم الجمركية الحامية ونظام الحصص غير أن تنفيذ أحكام اتفاقية الجات (نتائج جولات لأوروجواي) فإن أي دولة من هذه الدول تلتزم بإزالة هذه القيود المفروضة على الواردات.

[1] عاطف السيد ، الجات والعالم الثالث،مرجع سبق ذكره،ص،26 -27.

إن مثل هذا التغيير في آليات السوق المحلية قد يؤثر على الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية للدولة، ومن هنا فإنه إذا كان لهذا الأثر السلبي أن يزول فإن الأمر يدعو بالضرورة إلى اتخاذ التدابير الكفيلة بدعم الإنتاج المحلي وتحسينه كما وكيفا، بما يتسنى معه الصمود في مواجهة المنتجات الأجنبية بل و التنافس معها والتفوق عليها.

هذا الأثر السلبي للاتفاقية، أما الأثر الايجابي فيمكن القول بأنه في ظل الاتفاقية قد تتحقق الزيادة في الصادرات من الدولة المعينة إلى أسواق العالم، إن هي استطاعت أن ترفع من قدرتها على منافسة السلع الأجنبية المماثلة،ولو كان هذا الوضع التنافسي للدولة المعينة في السوق العالمية أمرا ممكنا فإن نتائجه الإيجابية تتمثل في زيادة الناتج القومي لمقابلة الزيادة في الصادرات،وما سيتبعه ذلك من زيادة في الدخل القومي،وزيادة فرص العمالة وتحسن الأحوال المعيشية وبوجه عام ازدهار الاقتصاد الوطني.

أما لو أن العكس هو الصحيح، وعجزت الدولة المعينة عن زيادة صادرتها أو فتح أسواق جديدة لمنتجاتها في العالم الخارجي، فإن النتيجة الحتمية هي تأزم الأوضاع الاقتصادية في تلك الدولة، ولعل هذا الاحتمال كفيل بأن تفكر كل دولة في مواجهة هذا الموقف والاستعداد له.

وعموما فانه ينبغي بالنسبة لأي دولة نامية أصبحت ملتزمة بتنفيذ أحكام اتفاقية الجات أن تسارع إلى وضع أهداف معينة وواضحة ومحددة للتعامل وفقا لهذه الأحكام وعلى ضوء ذلك يمكن رسم وتنفيذ الخطط اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.[1]

- **الفرع الثالث:موقف الدول العربية من اتفاقية الجات.**

ثمة قضية مهمة تثير الكثير من التساؤلات وهي تحرير التجارة في إطار اتفاقية الجات التي تتولى تنفيذها، بتعبير أخر: هل يعني تحرير التجارة مع دول الجات تضييق حجم التبادل التجاري بين الدول العربية مع بعضها البعض؟

[1] عاطف السيد، الجات والعالم الثالث، مرجع سبق ذكره، ص 35-36-37.

يؤكد الخبراء أن تحرير التجارة العالمية تبعا لتنفيذ اتفاقية الجات سوف يؤدي إلى إزالة الحواجز الجمركية فيما بين الدول العربية. الأمر الذي يمكن أن يترتب عليه المزيد من التبادل التجاري فيما بين هذه الدول، ولكن المشكلة الرئيسية في هذا الصدد ليست في تحرير التجارة الدولية فيما بين هذه الدول العربية بقدر ما هي افتقاد التكامل الزراعي والصناعي العربي، ذلك لأن تحرير التجارة في ظل الهياكل الإنتاجية للدول العربية تعني حركة بطيئة للتجارة بين هذه الدول.

وتشير الإحصائيات التالية التي يشير إليها صندوق النقد العربي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية لعام1996:

- بلغ إجمالي قيمة الصادرات فيما بين الدول العربية نحو 12.8 مليار دولار عام 1995.
- بلغت نسبة حجم التجارة فيما بين الدول العربية إلى إجمالي حجم التجارة العربية مع جميع دول العالم نحو9.2%.
- بلغت نسبة قيمة الصادرات فيما بين الدول العربية إلى إجمالي قيمة الصادرات العربية إلى جميع دول العالم3.1%.
- بلغت قيمة نسبة الواردات فيما بين الدول العربية إلى إجمالي قيمة الواردات العربية من جميع دول العالم نحو2.1%.

ومن هنا فإن الأمر المرغوب إزاء قيام هذه الأوضاع في المنطقة هو التكامل الاقتصادي بين الدول العربية،والاستفادة من القدرات العربية في إنشاء صناعات تجميعية وصناعات مغذية للصناعات الرئيسة، فضلا عن الاستفادة من المزايا النسبية لكل دولة من دول المجموعة العربية في إنتاج سلع صناعية مهمة تنافس في الجودة مثيلاتها من منتجات الدول الأوروبية والأمريكية، ومن أمثلة ذلك: صناعات الألمونيوم والسفن والالكترونيات وصناعة الحديد والصلب.[1]

[1] عاطف السيد، الجات والعالم الثالث، مرجع سبق ذكره، ص،93-40.

المبحث الثاني:من الجات إلى منظمة التجارة العالمية.

يعد الحديث عن منظمة التجارة العالمية أمرا بالغ الأهمية، وذلك لما للموضوع من امتدادات سابقة والتي تظهر بشكل واضح في منتصف القرن الماضي، وسنرى أن منظمة التجارة العالمية ما هي إلا امتداد لاتفاقية الجات أي الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية.

المطلب الأول:تطور منظمة الجات.

لقد رأى الخبراء وأصحاب الاختصاص قبل انتهاء الحرب الباردة أن النظام الاقتصادي الدولي الذي سيسود بعد الحرب سيقوم على ثلاث أعمدة من بينها ضمان حرية التجارة الدولية، ولأهمية التجارة العالمية على المستوى الدولي آن ذاك.

فقد انعقد مؤتمر هافانا عام 1948 حيث صدر عنه ما يعرف بميثاق هافانا الذي جاء ليؤكد على مبدأ حرية التجارة وإنشاء منظمة التجارة العالمية بهدف الإشراف على تعيين المبادئ التي نصت عليها والتي تركز في الأساس على حرية التجارة الدولية،ولكن في ذلك الوقت رفضت الولايات المتحدة الأمريكية المصادقة على هذا الميثاق.والدارس للاقتصاد الدولي يجد في الأدبيات التي تحدثت عن اتفاقية الجات بأنها أنشأت كحل مؤقت لحين إنشاء المنظمة العالمية للتجارة بهدف تنمية التجارة الدولية وتحريرها من القيود والعقبات التي تعيق حركتها، وذلك عن طريق التخفيف التدريجي والمتواصل لهذه العقبات التي ظلت سارية حتى 1994/04/15.[1]

لذلك نجد أن منظمة التجارة العالمية هي امتداد للأفكار الاقتصادية التي سادت خلال تلك الفترة،وقد تبلورت نتيجة لعدد من الحقائق التي ارتكزت عليها الصيرورة التاريخية للأحداث عبر الفترة الزمنية المشار إليها أعلاه،ومن هنا فإن الحديث عن منظمة التجارة العالمية لا بد وأن يمهد له عبر الحديث عن اتفاقية الجات وجولاتها التي قادت في النهاية إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة.وقد ظهر ذلك جليا في 20 سبتمبر 1986، حيث أصدر المؤتمر الوزاري المكون من ممثلي الدول الأطراف في اتفاقية الجات أثناء دورة انعقاده في لأوروجواي إعلانا ببدء جولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف،وذلك

[1] حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، مرجع سبق ذكره، ص 69-70.

بهدف تحقق المزيد من التجارة والتنمية والتفاوض بشأن مسائل لم يسبق التفاوض بشأنها من قبل مثل: الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية،التجارة الدولية في السلع الزراعية وفي الخدمات.

وقد استمرت هذه المفاوضات لأكثر من سبع سنوات حتى اختتمت في 15 ديسمبر 1993، حيث وقع بعد ذلك ممثلو الدول الأعضاء على الوثيقة الختامية لجولة لأوروجواي والتي كان من نتائجها توقيع 28 اتفاقية،عرفت الاتفاقية الأولى باسم اتفاقية مراكش لإنشاء المنظمة التجارة العالمية.

وتعتبر الاتفاقيات الأخرى جزءا لا يتجزأ من الاتفاقية الأولى، ولكنه لا تتمتع بقوة إلزام واحدة لدى الدول الأطراف فمنها 23 اتفاقية تعرف باسم اتفاقية التجارة المتعددة الأطراف وهي تلزم كافة الدول الأعضاء في هذه المنظمة لمجرد عضويتها فيها.أما الاتفاقيات الأربعة الأخيرة فلا تعتبر ملزمة لكل الدول الأعضاء قي المنظمة التجارة العالمية، فهي لا تلزما إلا الدول الأعضاء التي صادقت عليها لذلك نجدها وردت في ملاحق أربعة للاتفاقية.

ويمكن رؤية أن هناك 28 اتفاقية تم التوصل إليها في نهاية جولة لأوروجواي وهي تتكون من:

أولا: الاتفاقية الأولى والأساسية التي أنشأت منظمة التجارة العالمية.

ثانيا: الملحق الأول يتضمن 21 اتفاقية مقسمة إلى ثلاث أقسام وعلى النحو التالي:

أ. الاتفاقيات المتعددة الأطراف بشأن التجارة في السلع والتي أطلق عليها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية 1994 بدلا من اتفاقية الجات .

ب. الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.

ج. اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية.

ثالثا: الملحق الثاني: حيث يتعلق بوثيقة تفاهم بشأن القواعد والإجراءات التي تحكم تسوية المنازعات.

رابعا: **الملحق الثالث**: وهو خاص بالية مراجعة السياسات التجارية.

خامسا: الملحق الرابع الذي يتضمن أربع اتفاقيات بشأن التجارة في اللقاءات المدينة، المشتريات الحكومية منتجات الألبان الدولية، لحوم الأبقار الدولية.

وبناء عليه يتضح لنا أن اتفاقية منظمة التجارة العالمية في 1994 تتضمن اتفاقية الجات 1948 كاملة إضافة إلى ثلاث وثائق أخرى هي:

① الأدوات القانونية التي دخلت حيز التنفيذ بموجب هذه الاتفاقيات (وتشمل على بروتوكولات وشهادات متعلقة بالتنازلات التعريفية، بروتوكولات الانضمام، الإعفاءات الممنوحة لبعض الدول والقرارات التي اتخذتها الدول الأطراف فيها).

② ست وثائق للتفاهم بشأن تفسير عدد من المواد والاستثناءات من الالتزامات بموجب هذه الاتفاقيات وأحكام ميزان المدفوعات في الدول.

③ بروتوكول مراكش الذي يتعلق بجداول التزامات الدول الأعضاء والتعهدات بإجراءات غير تعريفية.[1]

المطلب الثاني:جولات المفاوضات التي قادت إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

عبر العقود التي استمرت بها اتفاقية الجات،شهدت العديد من الجولات وسنعرض هنا أهم الجولات:

- **جولة كيندي(1964_1967):**

حيث توصلت الأطراف خلال الأعوام الأربعة إلى اتفاق حول مكافحة الإغراق،ولكنها فشلت في الاتفاق على القضايا الزراعية وذلك في أول محاولة للتفاوض على التدابير الغير الجمركية،كما رفضت الاتفاقيات حول مكافحة الإغراق وتقدير الجمارك.

[1] www.wto arab.org موقع منظمة التجارة العالمية،باللغة العربية

- **جولة طوكيو للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف(1973_1979):**

وتعد هذه الجولة من المحاولات الجادة والهادفة لتوسيع وتحسين اتفاقية الجات،وذلك من خلال قيامها بصياغة أول مجموعة مبادئ غير جمركية لإدارة وتقييم الدعم والرسوم التعويضية والمستويات الحكومية وتقييم الجمارك وتراخيص الاستيراد والمستويات ورسوم مكافحة الإغراق والطيران المدني.

كما كان من أهم نتائج الاتفاقية التوصل إلى اتفاق سمح بتصنيف نظام الأفضليات التجارية المصممة والتي تمنحها البلدان المتقدمة للبلدان النامية من دون معاملة بالمثل،أي من دون تطبيق قاعدة الدولة الأولى بالرعاية.

- **جولة لأوروجواي ونهاية الجات وتأسيس المنظمة العالمية للتجارة:**

وتعد هذه الجولة أهم جولة في الجولات التفاوضية على الإطلاق ويتضح ذلك في كونها شرعت ولأول مرة بالتفاوض حول السلع الزراعية وأدخلت قطاع الخدمات،تحرير رؤوس الأموال وانتقالها من دولة إلى أخرى وحماية الملكية الفكرية،كما أدت هذه الجولة إلى عدم تجزئة الاتفاقات،وذلك على أسس قبول كل الاتفاقات أو رفضها،كما أن هذه الجولة شهدت إعلان إنشاء المنظمة العالمية للتجارة وذلك بعد التوقيع على الاتفاقية في جولة مراكش من قبل 117 دولة وبدلك تم الانتقال من اتفاقية الجات منذ 1948 إلى غاية 1995،والإعلان عن بدء العمل بمنظمة التجارة العالمية،وبذلك يكون النظام الدولي قد اكتملت ركائزه التي يعمل من خلالها ألا وهي البنك الدولي،صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.[1]

المطلب الثالث: تعريف المنظمة العالمية للتجارة.

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة الصورة الأكثر تطورا وشمولا،حيث صارت مرادفا للعولمة تهدف الى تحويل العالم إلى سوق واحدة يتمتع فيها رأس المال بحرية الحركة للمنظمة العالمية للتجارة عدة تعاريف منها:

- تعرف منظمة التجارة العالمية بأنها منظمة دولية تعمل على حرية التجارة العالمية من خلال انتقال السلع والخدمات والأشخاص بين الدول،وما يترتب من ذلك أثار اقتصادية وسياسية واجتماعية وحماية الملكية الفكرية.

[1] حسن القتلاوي سهيل، منظمة التجارة العالمية، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، 2006، ص 46.

- المنظمة العالمية للتجارة هي عبارة عم إطار مؤسسي يجمع كل الاتفاقيات والوثائق القانونية التي تم التفاوض بشأنها في جولة لأوروجواي، وتغطي التجارة في السلع والخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية،بالإضافة إلى إجراءات تسوية المنازعات ومع الرصد المنتظم للسياسات التي يطبقها الأعضاء في المنظمة.
- منظمة التجارة العالمية هي الإطار المؤسسي الدولي الوحيد الذي يضع ويطور ويشرف على تطبيق القواعد التي تحكم حركة التجارة الدولية بين دول العالم المختلفة،ووظيفته الأساسية تنطوي على ضمان تحقيق التدفق الحر والمستقر للتجارة الدولي،مع معالجة النزاعات التجارية التي قد تنشأ بين الأطراف المشاركة في المعاملات الاقتصادية الدولية.

من خلال هذه التعارف السابقة نلاحظ أن منظمة التجارة العالمية هي منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة،وتعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد على إدارة وإقامة دعائم للنظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية،وزيادة التبادل الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي وتقف على قدم المساواة مع الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي،في رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة على الأطراف المختلفة في العالم للوصول إلى إدارة أكثر كفاءة وأفضل للنظام الاقتصادي العالمي.

وقد أنشأت المنظمة التجارة العالمية لتحل محل اتفاقية الجات بعد توقيع الاتفاقية الموقعة في مراكش في 1994،بعد انتهاء جولة لأوروجواي.وتعتبر المنظمة العالمية للتجارة كباقي المنظمات العالمية الأخرى كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي،لكنها تختلف عنها من حيث أنه يتم اتخاذ القرارات فيها بمشاركة كل الأعضاء سواء من خلال الوزراء المسؤولين وعادة ما تصدر القرارات باتفاق الآراء، أي أن منظمة التجارة العالمية لا تفوض السلطة إلى مجلس الإدارة، وليس للموظفين أي تأثير في السياسات الخاصة لكل بلد، كما تعتبر ونم منظمة حكومية لذا فانه لا يشارك في نشاطاتها وقراراتها إلا حكومات الدول الأعضاء.[1]

[1] سعيد النجار، اتفاقية الجات وأثارها على البلاد العربية، بدون طبعة، دار الشروق، القاهرة، 1997، ص 27.

المطلب الرابع: أهداف المنظمة العالمية للتجارة.

أن المنظمة العالمية للتجارة لها هدف رئيسي تسعى لتحقيقه والمتمثل في تحرير التجارة الدولية أي تطبيق نظام حرية التجارة الدولية، وفي هذا الإطار تسعى المنظمة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- **إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية:**

ويتم ذلك من خلال جمع الدول الأعضاء في شبه منتدى أو من أجل البحث في شتى الأمور التجارية،فهي بذلك تمنحهم فرصة للقاءات الدائمة،خاصة وأن المؤتمر الوزاري يجتمع مرة كل سنتين على الأقل وهو ما يسمح للدول بطرح انشغالاتها حول الأمور المتعلقة بالتجارة.

- **تحقيق التنمية:**

تسعى المنظمة العالمية للتجارة إلى رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية للجميع، فتمنحها صة الدول النامية التي تزيد نسبة أعضائها عن 75 % من مجموع الدول الأعضاء، بحيث أن المنظمة تمنح لهذه الدول معاملة تفضيلية خاصة،فتمنحها مساعدات تقنية والتزامات أقل تشددا من غيرها،وتعفى الدول الأقل نموا من بعض أحكام اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة.

- **حل النزاعات بين الدول الأعضاء:**

لم تكن الجات كافية لفض المنازعات بين الدول الأعضاء التي قد تنشأ بسبب الاختلاف حول تفسير أحكام واتفاقيات جولة لأوروجواي نظرا لكثرتها وتشعبها وبسبب المشاكل كان من الضروري انشاء آلية فعالة وذات قوة رادعة،تمثلت هذه الآلية في منظمة التجارة العالمية.

- **إيجاد آلية تواصل بين الدول الأعضاء:**

تلعب الشفافية دورا مهما في تسهيل المعاملات التجارية بين الدول خاصة مع تعدد التشريعات وتنوع القطاعات التجارية، لذلك تفرض معظم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الدول الأعضاء إخطار غيرها بالتشريعات التجارية والأحكام ذات العلاقة بالشؤون التجارية.

- **تقوية الاقتصاد العالمي:**

وذلك من خلال تحرير التجارة من جميع القيود وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية بالإضافة إلى زيادة الطلب على الموارد الاقتصادية والاستغلال الأمثل لها مما يسمح برفع مستوى الدخل الوطني الحقيقي للدول الأعضاء.

- **التعاون مع أركان النظام العالمي (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي):**

بهدف تنسيق عملية صنع السياسات الاقتصادية العالمية.[1]

[1] الأخضر بن عمر، تحرير تجارة المنتجات الزراعية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006، ص 17.

المبحث الثالث: منظمة التجارة العالمية(OMC).

منظمة التجارة العالمية هي الإطار المؤسسي الدولي الوحيد الذي يشرف على تطبيق القواعد التي تحكم التجارة الدولية بين مختلف دول العالم.وظيفته الأساسية تنطوي على ضمان تحقيق التدفق الحر والمستقر للتجارة الدولية مع معالجة النزاعات التجارية التي تنشأ بين الأطراف الأعضاء في المنظمة.وتمثل منظمة التجارة العالمية على هذا النحو الركن الثالث من أركان النظام الاقتصادي العالمي.ويقع مقر المنظمة في جنيف حيث يعمل على إدارتها موظفون يتبعون المنظمة ويمثلونها بصرف النظر عن جنسياتهم،وسوف نتناول في هذا المبحث أهم مبادئ المنظمة العالمية،هياكل المنظمة،المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة،الآليات.

المطلب الأول: مبادئ المنظمة العالمية للتجارة.

لا شك أن المبادئ التي قامت عليها منظمة التجارة لا تختلف كثيرا عن تلك التي سار عليها النظام التجاري الدولي في ظل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية، غير أنه يمكن القول أن هذه المبادئ قد وردت في شكل مواد ونصوص قانونية صمن الاتفاقيات المنشأة في ظل المنظمة، بما في ذلك الأحكام الواردة في اتفاقية الجات وتعديلاتها، والبروتوكولات والقرارات التي لا تزال سارية المفعول هذا بالإضافة إلى المتعلقة بتفسير بعض الأحكام الواردة في الاتفاقيات.

ويمكن إيجاز أهم مبادئ المنظمة فيما يلي:

- **مبدأ التجارة دون تمييز:**

وهو مبدأ تتساوى فيه جميع الدول في الحقوق والالتزامات التجارية الدولية، وإن كان هناك ثمة تمييز فإنه لصالح الدول النامية والدول الأكثر فقرا في العالم، وإعمالا بهذا المبدأ فقد نصت المادة الأولى من اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة التي هي موجودة ضمن الوثيقة الختامية لجولة لأوروجواي على شرط الدولة الأولى بالرعاية الذي يضمن اتساع نطاق التخفيضات الجمركية واستفادة جميع الدول من أي تخفيض جمركي.كما نصت المادة الثالثة على ضرورة عدم التمييز بين المنتجات الأجنبية والمنتجات ذات الصنع المحلي،وفي إطار عدم التمييز فقد أكدت وثيقة التفاهم الخاصة بالمادة السابعة عشر على ضرورة اتساق

أنشطة المنشآت التجارية الحكومية مع المبادئ العامة الغير التمييزية بالنسبة للإجراءات الحكومية التي تمس الواردات والصادرات التابعة للقطاع الخاص،ويستهدف من ذلك العمل على تحقيق الشفافية في أنشطة المنشآت التجارية الحكومية وعدم تمتعها بمعاملة تمييزية.

- **زيادة درجة التغلغل في الأسواق:**

ويقضي هذا المبدأ وفقا للمادة الحدية العشر بالتزام الدول الأعضاء في المنظمة بإلغاء القيود الكمية والغير التعريفية.ويرتبط ذلك بمجموعة من الشروط التي تنص عليها المادة سالفة الذكر، وفي هذا الإطار فإن الدولة العضو عليها التزام بتقديم جدول التنازلات الجمركية المحددة من قبلها لفترة زمنية تبدأ من تاريخ أول يناير وذلك وفقا للربط المسجل في 15 أبريل 1994.

حيث حددت هذه الوثيقة طبيعة ومستوى وتاريخ ربط الرسوم والضرائب على القيود غير الجمركية.وقد أضافت قيود أخرى على حركة الدول الأعضاء في الاستفادة من الاستثناءات الممنوحة لأغراض ميزان المدفوعات والإعفاء من بعض الالتزامات أو سحبها وتعديلها.وجمل ذلك يتصرف وفقا لوثيقة التفاهم الخاصة بالمادتين الثانية العشر والثامنة عشر التي تؤكدان على ضرورة اللجوء إلى إجراءات تجارية مقيدة إلا لحالات طارئة بهدف التحكم في المستوى العام للواردات، مع تأكيد الشفافية في اتخاذ هذه الإجراءات والتجاور بشأنها مع لجنة قيود ميزان المدفوعات في المنظمة.وذلك من خلال أربعة شهور من تاريخ سريان الإجراءات مع إخطار المجلس العام باتخاذ هذه الإجراءات أو تغييرها.

كما تنص المادة التاسعة من اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية على أن طلب الاستثناء من تطبيق بعض الأحكام أو مد أجل استثناء قائم ينبغي أن يستند إلى الإجراءات الموضحة في هذه المادة،ويعرض طلب الاستثناء على المؤتمر الوزاري حيث يتخذ القرار بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء مع توضيح سبب الإعفاء أو الاستثناء وظروفه وحدوده وتاريخه.وفي حالة سحب أو تعديل أي دولة لأي بند من بنود التنازلات التي التزمت بها فلابد من التشاور مع الدولة أو الدول التي تتأثر مصالحها بذلك،وتقوم الدولة التي تتأثر مصالحها بتقديم طلب إلى الدولة التي سحبت أو عدلت التنازل مع إبلاغ أمانة المنظمة بذلك للنظر في إجراءات التفاوض والتعويض عن الضرر.وهذا ما ورد في وثيقة التفاهم الخاصة بالمادة الثامنة والعشرين.

- **مبدأ المعاملة التفضيلية للدول النامية:**

وهو ذات المبدأ المعمول به في النظام التجاري الدولي منذ إضافة الجزء الرابع لأحكام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة.ويختص هذا الجزء بأن الدول المتقدمة ملزمة بتقديم مزايا تفضيلية الى الدول النامية دون المطالبة بالمثل وذلك بهدف توفير الظروف الملائمة لتنمية هذه البلدان.

وفي إطار جولة لأوروجواي أمكن تحقيق قفزة كبيرة في مجال مساعدة الدول النامية وقد تمثل ذلك فيما يلي:

1. وجود أحكام خاصة بالبلدان النامية في أغلب الاتفاقيات التي توصلت إليها الجولة وأصبحت جزءا من النظام التجاري الدولي الراهن.
2. تمتع البلدان النامية بفترات زمنية أطول من حيث الالتزامات المتعلقة بالتخفيضات الجمركية المتتالية.
3. تخفيف حدة مشكلة تصاعد الضريبة الجمركية وفقا لدرجة التصنيع " **noitalacse sffirat**" لتحفيز الدول النامية على إضافة عمليات صناعية على المواد الخام قبل تصديرها إلى الدول المتقدمة.
4. التوصل إلى اتفاقية تحرير التجارة الدولية في المنسوجات والملابس الجاهزة، والسلع الزراعية ذات الاهتمام من جانب الدول النامية.
5. إصدار قرار وزاري ضمن الأولويات القانونية لجولة لأوروجواي،عن المعايير الخاصة بالآثار السلبية لبرامج الإصلاح والتحرير التجاري على الدول الأقل نموا والدول النامية المستوردة للغذاء حيث أقرت المنظمة تأسيس إلية مناسبة لتقديم المساعدة الفنية والمالية إلى الدول النامية التي تتأثر سلبا بعملية التحرير الناجمة عن اتفاقيات جولة لأوروجواي ويؤكد على ضرورة مراعاة أن تتضمن أي اتفاقية من الاتفاقيات المتعلقة بتصدير الحاصلات الزراعية أحكاما خاصة بمعاملة تفضيلية للدول الأقل نموا والدول النامية المستوردة للغذاء.
6. تأكيد القرار الوزاري الصادر ضمن الأدوات القانونية لاتفاقية الجات معايير المعاملة التفضيلية للدول الأقل نموا،خاصة إعفاء منتجاتها من الخضوع إلى شرط الدولة الأولى بالرعاية وتأكيد إلغاء كافة القيود على صادرات هذه الدول إلى أسواق الدول المتقدمة وبما يتفق ذلك مع أحكام المادة السابعة والثلاثين من اتفاقية الجات،ويؤكد القرار

كذلك ضرورة التطبيق المرن للاتفاقيات عند التعامل مع الدول الأقل نموا ومنحها مساعدات فنية لتنويع هيكل إنتاجها وتنمية صادراتها وتمكينها من تعظيم الاستفادة من التجارة الحرة.[1]

- **معايير الوقاية:**

توسعت اتفاقيات جولة لأوروجواي في إقرار معايير الوقاية في أغلب النصوص والأدوات القانونية المنبثقة عنها.وردت النصوص في أحقية الدولة بفرض قيود كمية على وارداتها لحماية ميزان المدفوعات من الإصابة بالعجز وذلك وفقا للمادة الثنية عشر، كما أقرت هذه المادة أيضا في أحقية الدول النامية في اللجوء إلى فرض قيود كمية لحماية الصناعات الوطنية. وفي هذا الصدد فقد أوضحت اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة في مكافحة الإغراق أن الدول التي تصاب بضرر ملموس نتيجة الإغراق يمكنها فرض ضريبة جمركية إضافية على الواردات من الدول المغرقة.وينطبق الإجراء السابق في حال قيام إحدى الدول بدعم صادراتها بصورة تؤثر على الأوضاع التنافسية في الدولة المستوردة.حيث أقرت اتفاقية دعم والإجراءات المضادة أحقية الدولة التي تصاب بضرر نتيجة هذا الدعم في فرض ضريبة مضادة لحماية صناعاتها المحلية من المنافسة الغير العادلة.بالإضافة إلى ذلك فإن اتفاق الوقاية قد منح الدولة التي تصاب بأضرار جسيمة ناجمة عن زيادة وارداتها من منتج معين بصورة مفاجئة،حق حماية اقتصادها من هذه الأضرار وذلك باتخاذ إجراءات تقييدية لمعالجة أو وقف الضر الخطير أو الجسيم وبشرط ألا تؤدي هذا الإجراءات إلى انخفاض الواردات عن مستواها خلال السنوات الثلاث السابقة.

- **إمكانية إعادة التفاوض:**

أقرت اتفاقيات جولة لأوروجواي بإمكانية إعادة التفاوض حول الالتزامات السابق تقديمها والموافقة عليها أو حول بعض الأحكام الواردة في الاتفاقيات،فوفقا لاتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة أقرت المادة العاشرة إمكانية قيام أي دولة عضو بتقديم اقتراحها لتعديل أحكام الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف،وعرض الأمر على المجلس الوزاري للمنظمة وفيما يتعلق بجدول التنازلات فقد أوضحت وثيقة التفاهم الخاصة بأحكام ميزان المدفوعات أنه يجوز تعديل هذه الجداول على النحو المناسب لمراعاة التغيرات التي تحدث في ميزان المدفوعات،وفي كل الأحوال فلابد من إجراء مشاورات مع اللجان المختصة عند

[1] حسن سهيل القتلاوي، منظمة التجارة العالمية، مرجع سبق ذكره،ص 56.

الرغبة في تعديل أي التزامات سابقة وإخطار المجلس العام بأي تغييرات أو تعديلات في الجداول الزمنية التي التزم بها العضو داخل المنظمة.[1]

المطلب الثاني:هياكل المنظمة العالمية للتجارة.

بتكون الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة من مجموعة من الهيئات واللجان الممثلة في :

1. المؤتمر الوزاري:

ويعرف أيضا بالمجلس الوزاري، وهو المجلس الأعلى بالمنظمة ويتألف من ممثلي جميع الدول الأعضاء وتتبعه الأجهزة الأخرى بالمنظمة،ويتم التصويت فيه من كافة الدول الأعضاء حيث تتمتع كل دولة عضو بصوت واحد وتتم اجتماعاته بصفة دورية مرة كل سنتين.

يختص المؤتمر الوزاري بالمهام الرئيسية للمنظمة، وكل ما يتصل بها من مسائل كما يتمتع بسلطة اتخاذ القرارات في جميع المسائل التي تنص الاتفاقية ومثال عن ذلك:إقرار العضوية وإقرار التعديلات،منح الإعفاءات الخاصة بالدول النامية والأقل نموا والقيام ببعض المسائل التنظيمية كإنشاء اللجان التي حددتها الاتفاقية أو اللجان الإضافية التي تقوم بالشؤون الداخلية وتطبق أحكام الاتفاقات المتعددة الأطراف،وأخيرا يقوم المجلس الوزاري بتعيين المدير العام الذي يرأس أمانة المنظمة وتحديد سلطته وواجباته وشروط خدمته وفترة توليه منصبه.هذا ويجدر الإشارة إلى أن المؤتمر الوزاري الأول انعقد في ديسمبر عام 1996 في سنغافورة أما الثاني في 1998،الثالث في سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية في 1999 والرابع في العاصمة القطرية الدوحة في 2001.[2]

[1] سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية والجات،مرجع سبق ذكره، ص33-36.

[2] رانيا محمود عبد العزيز عمارة،تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات،ط1،دار الفكر الجامعي،الاسكندرية،2008،ص،60.

2. المجلس العام:

يتكون المجلس العام من ممثلي جميع الأعضاء ويجتمع حسبما يكون ذلك مناسبا،ويحل محل المجلس الوزاري في الفترات التي تفصل اجتماعاته.ويشرف المجلس العام على إدارة جهاز تسوية المنازعات وآلية مراجعة السياسات التجارية التي يتم بمقتضاها دراسة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصفة دورية،كما يشرف المجلس العام على المجالس الفرعية التابعة له وهي مجلس تجارة السلع ومجلس الخدمات،مجلس حقوق الملكية الفكرية حيث يشرف كل مجلس على الاتفاقيات الخاصة به تحت الإشراف العام للمجلس العام الذي له حق تكوين أجهزة فرعية عند الحاجة لذلك.[1]

3. هيئة مراجعة السياسة التجارية:

تقوم هذه الهيئة بتنفيذ القواعد والإجراءات التي يحددها المجلس العام،وهي تتعلق بالسياسات والممارسة التجارية وتأثيرها على سريان قواعد النظام التجاري الدولي.

4. هيئة تسوية المنازعات:

هي من أهم الهيئات التي عالجت الاتفاقية أحكامها ونظمت عدة قواعد خاصة تتبعها الهيئة حينما تتعرض العلاقات التجارية الدولية بين الدول الأعضاء لأي منازعات قد تنشأ بينها.لذلك فمهمة هذه الهيئة النظر في كافة المنازعات التي قد تثور بين الدول الأعضاء نتيجة مخالفة أحدها لنصوص الاتفاقية الملزمة لكافة الدول الأعضاء.

5. المجالس المتخصصة أو الفرعية:

وتنقسم هذه المجالس إلى:

- مجلس تجارة السلع:يحتوي على اللجنة الزراعية ولجنة الإجراءات الوقائية ولجنة مراقبة المنسوجات .

[1] عاطف السيد،الجات والعالم الثالث، مرجع سبق ذكره،ص 33-34.

- مجلس تجارة الخدمات:ويشرف على عدة مجموعات منها مجموعة المفاوضات حول الاتصالات ولجنة التجارة الخدمات المعرفية.
- مجلس حقوق الملكية الفكرية:ويهتم ببحث القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة.

6. **اللجان المنفصلة:** وهي لجان تتشكل بمعرفة المجلس الوزاري ومن بينها:

- لجنة التجارة والبيئة:وتهتم بدراسة تأثير التجارة على البيئة.
- لجنة التجارة والتنمية:وتهتم بشؤون دول العالم الثالث والدول الأقل نموا فيها.
- لجنة القيود المفروضة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات وتقدم الاستشارات بالقيود التي ترد على التجارة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات.
- لجنة الميزانية والمالية والإدارة وتشرف على المسائل الداخلية للمنظمة.

7. **أمانة المنظمة:**

تمثل دورا محوريا في المنظمة حيث أن مهمتها القيام بجميع المسائل الإدارية للمنظمة ويقوم المؤتمر الوزاري بتعيين المدير العام الذي يرأسها،ويساعده في ذلك أربعة مساعدين كما يقوم المدير العام أيضا بتعيين موظفي الأمانة ويحدد واجباتهم ومدة خدمتهم.ويمارس المدير العام بعض الاختصاصات كوضع مشروع الميزانية السنوية للمنظمة ويودع لديه وثائق الاتفاقات والتعديلات التي تطرأ عليها.ويتلقى الإخطار الكتابي من أي دولة عضو ترغب في الانسحاب من المنظمة،وللأمانة دور مهم في مساعدة هيئة تسوية المنازعات وتقييم الدعم الفني والمشورة القانونية لها.ويتمتع جميع موظفي الأمانة بكافة الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها موظفي المنظمات الدولية،ولا يجوز للمدير العام والموظفين أن يقبلوا أو يسعوا لتلقي أي تعليمات من أية حكومة أو جهة أخرى خارج المنظمة.[1]

[1] رانيا محمود عبد العزيز عمارة،تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات، مرجع سبق ذكره،ص62-63.

الهيكل رقم(01):هياكل منظمة التجارة العالمية

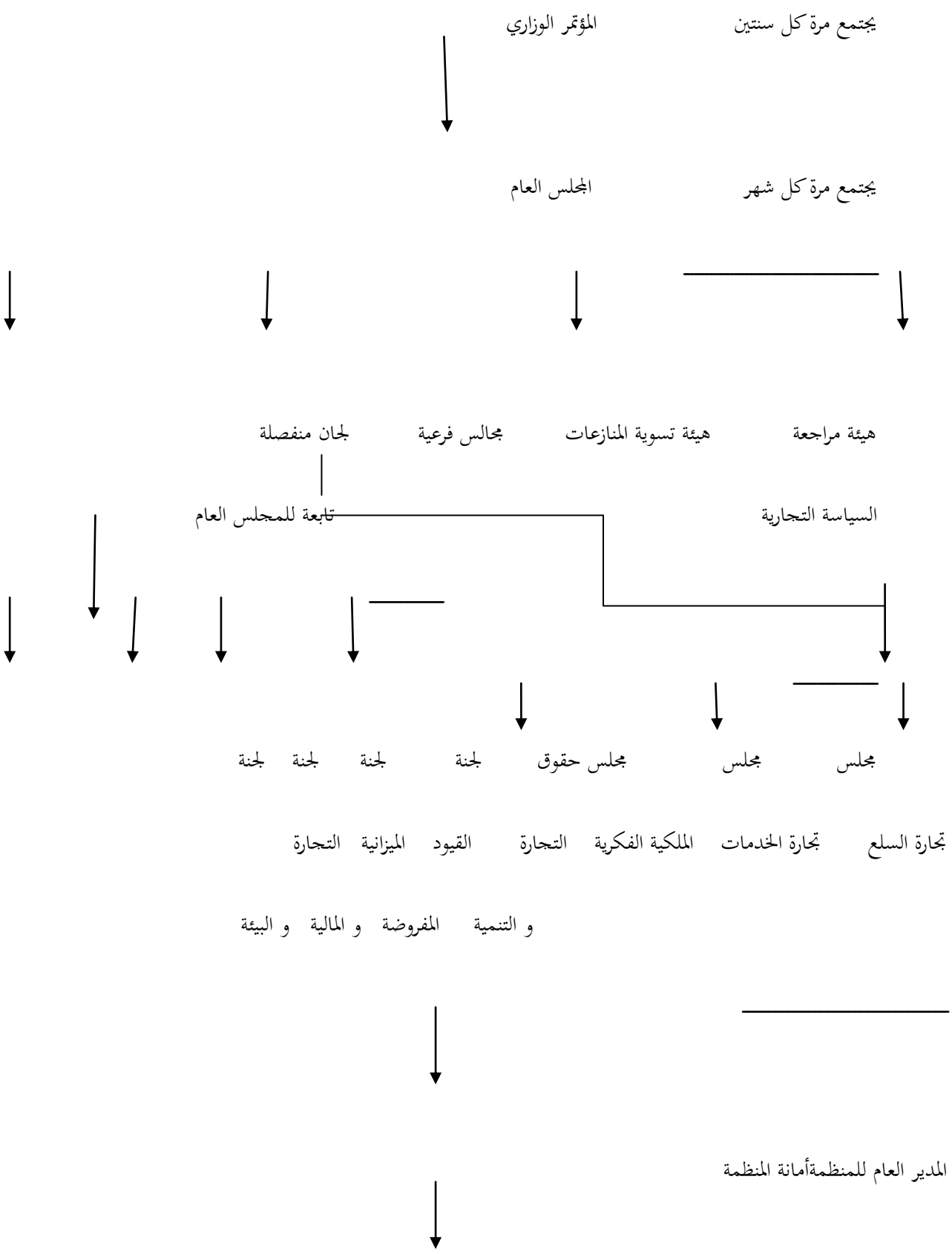

المصدر:رانيا محمود عبد العزيز عمارة،تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات، مرجع سبق ذكره،ص55.

المطلب الثالث:المؤتمرات الوزارية للمنظمة:

ينص اتفاق المنظم العالمية للتجارة في أول يناير 1995 علب عقد مؤتمرات وزارية لبحث القضايا المطروحة على المنظمة في كل مؤتمر،بحيث يعقد مؤتمر وزاري مرة على الأقل كل سنتين وتعتبر هذه المؤتمرات أعلى سلطة في أجهزة المنظمة وتقوم باتخاذ القرارات الضرورية والهامة التي تستهدف تحقيق مزيد من تحرير التجارة وضمان قيام المنظمة بدورها على أكمل وجه من خلال وضع المنظمة أسلوب إدارتها.

1. المؤتمر الوزاري الأول بسنغافورة 1996:

عقد الاجتماع الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية في مدينة سنغافورة بحضور ممثلي 120 دولة وكانت المفاوضات المكثفة خلال فترة انعقاده حدث بارز ومميز مقارنة بالمؤتمرات الأخرى، واشترك في هذا المؤتمر وزراء التجارة الخارجية والمالية والزراعة وكان أول مؤتمر منذ دخول المنظمة حيز التنفيذ في يناير 1995.

وكان الهدف الرئيسي من عقد هذا المؤتمر هو إجراء مراجعة لمدى تنفيذ الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية للالتزامات المقدمة منها في إطار المنظمة،وكذلك تقييم السياسات التجارية متعددة الأطراف بالإضافة إلى مواصلة الحوار واستكمال المفاوضات حول المسائل التي لم يتم الانتهاء من المفاوضات الخاصة بتحرير التجارة في الخدمات.

كما تناول المؤتمر عدة قضايا وموضوعات هامة من بينها:التجارة والبيئة،العلاقة بين التجارة والسياسات المنافسة، إجراءات تسهيل التجارة،العلاقة بين التجارة والاستثمار والتجارة ومعايير العمل،الشفافية في المشتريات الحكومية.يلاحظ أن هذه الموضوعات تم طرحها من طرف الدول المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي ومعظم هذه المؤتمرات تمس المصالح الاقتصادية للدول النامية،حيث عارضت الدول النامية كل هذه الموضوعات مما يكشف أنها كانت يقظة لأي محاولات التفاف المساس بمصالحها،وأيضا تحتاج إلى تضامن أكثر فيما بينها وتنسيق الجهود لتكون أكثر قدرة على مواجهة مطالب واقتراحات الدول المتقدمة.

وقد خرجت الدول الأعضاء المشاركة في مؤتمر سنغافورة 1996 بالنتائج التالية:

- ضرورة العمل على استكمال المفاوضات حول بعض المسائل التي لم يتم الانتهاء منها في المفاوضات الخاصة بتحرير التجارة في الخدمات.
- استمرار قيام لجنة التجارة والبيئة في بحث المسائل المتعلقة بالربط بين تحرير التجارة والتنمية الاقتصادية وحماية البيئة.
- رفض استخدام معايير العمل كأداة لحماية وتفويض منظمة العمل الدولية في بحث هذا الموضوع.
- إعطاء أولوية للتنفيذ الجاد لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية والالتزامات التي قدمتها الدول المختلفة للمنظمة في هذا الإطار.
- وضع عدد من الإجراءات الخاصة لتوفير معاملة تفضيلية للدول الأقل نموا نظرا لتضررها من تحرير التجارة الدولية،وعدم قدرتها على الوفاء بكل الالتزامات الخاصة بها نظرا لظروفها الخاصة.

وقد جاء إعلان مؤتمر سنغافورة بمثابة محاولة للتوفيق بين الاقتراحات المقدمة من الدول المتقدمة والتي تحمل في طياتها أثار سلبية على الدول النامية ومصالحها وبين المعارضة الشديدة من جانب الدول النامية لتلك الاقتراحات حيث تقف عائقا أمام انطلاق الدول النامية نحو تصريف وزيادة صادرتها الى الدول المتقدمة.[1]

2. المؤتمر الوزاري بجنيف 1998:

عقد المؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية بجنيف سويسرا 1998.حيث سعى إلى تحقيق عدد من الأهداف يأتي على رأسها مراجعة مدى التزام الدول بالوفاء بالالتزامات التي قدمتها في جولة لأوروجواي 1994،والاقتراب أكثر من مشاكل التطبيق والبحث عن حلول لها بالإضافة إلى تقييم السياسات التجارية المتعددة الأطراف. ويضاف إلى تلك الأهداف طرح موضوعات جديدة للمناقشة ومن أهمها موضوع التجارة الالكترونية وبحث مدى التناسق بين منظمة التجارة الدولية والمنظمات الدولية الأخرى مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.بحث الشفافية في عمل منظمة التجارة العالمية، موضوع

[1] عبد المطلب عبد الحميد،الجات وآليات منظمة التجارة العالمية-من لأوروجواي إلى سياتل، مرجع سبق ذكره،ض،343.

التجارة والمديونية، نقل التكنولوجيا، التجارة والتمويل وأخيرا خفض التعريفة الجمركية على السلع الصناعية.وفي ضوء المواقف المختلفة للدول المشاركة تضمن هدا المؤتمر ما يلي:

- التأكيد على ضرورة الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات التي أسفرت عنها جولة
- تقييم كل اتفاقية على حدى والأخذ بغين الاعتبار أهداف كل الاتفاقيات.
- تكليف المجلس العام للمنظمة بإعداد برنامج المفاوضات المتفق عليها مسبقا ورفض طرح موضوع معايير العمل نهائيا.

3. **المؤتمر الوزاري بسياتل 1999**:

انعقد المؤتمر الوزاري الثالث للمنظمة العالمية للتجارة في الفترة بين 1999/11/30 إلى غاية 1999/12/02 بمدينة سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية بعد خمس سنوات من ظهور المنظمة العالمية للتجارة، وهذا الانعقاد تم في ظروف جديدة تختلف جذريا في بعض النواحي عن الظروف التي انعقدت فيها المؤتمرات السابقة لمنظمة التجارة العالمية.

إضافة إلى بروز ممارسات تجارية جديدة غيرت من وتيرة وطبيعة التجارة،من بينها الدور التنموي للتجارة الالكترونية بأنواعها المختلفة التي تجري بين أصحاب الشركات والأعمال أو بين الشركات والحكومات أو غيرها، بالإضافة إلى دور شركات الانترنت المتنامي، ومن بين الظروف الاقتصادية التي أدت إلى انعقاد هذا المؤتمر الأزمة المالية العالمية في 1997،كذلك تراجع عملية التنمية على المستوى العالمي.

وقد سعى المؤتمر إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- وضع قواعد أقوى للنظام التجاري والمتعدد الأطراف للاستغلال الأمثل لفوائد تحرير التجارة.
- إعطاء الدور التنموي للمنظمة وقدرتها على اتخاذ إجراءات خاصة لتنمية الدول الأعضاء وخاصة الدول الأقل نموا.
- إحداث المزيد من التحسين في النظام التجاري العالمي وعلى الأخص الاتفاقية الخاصة بالتجارة في الخدمات.

- البحث عن حلول للمشاكل المتعلقة والخاصة بالنفاذ الى أسواق الدول المتقدمة(مشكلة الحصص والدعم المحلي)الذي يؤثر على المصدرين في الدول النامية ذات ميزة نسبية.
- مراجعة أعمال المنظمة العالمية للتجارة وإصدار تقييم أداء الفترة السابقة مع تقييم الوضع الحالي للعلاقات التجارية الدولية ومحاولة رسم دور المنظمة مستقبلا.

ولكن هذا المؤتمر فشل ويعود هذا لمجموعة من الأسباب منها:

- –التناقض بين الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي حول قضايا تحرير القطاع الزراعي.[1]

4. المؤتمر الوزاري بالدوحة 2001:

يعتبر مؤتمر الدوحة هو المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية والذي عقد في الفترة بين 9_14 نوفمبر 2001 بمشاركة الدول الأعضاء البالغ عددهم 142 دولة.

حيث أسفر هذا المؤتمر عن صدور إعلان ختامي يمثل انطلاقة لجولة مفاوضات جديدة إلا أن الإعلان جاء في مجمله لوجهة النظر الغربية ولم يحقق طموحات الدول النامية إلا في أدنى الحدود.

وقد أسفرت نتائج هذه الجولة صدور بعض القرارات المتمثلة فيما يلي:

- **بالنسبة للدول النامية:**
  - تعديل شروط بعض اتفاقيات الدعم والإغراق من خلال التفاوض الى الأفضل.
  - حصول الدول النامية على بعض المرونة فيما يخص حماية الصحة العامة.
- **بالنسبة للدول المتقدمة:**
  - إدخال موضوعات جديدة للتفاوض مثل: خفض التعريفة على المنتجات الصناعية والدعم الزراعي.

[1] بن موسى كمال،المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد،شهادة دكتوراه،جامعة الجزائر2004،ص312.

- الإبقاء على الفقرة الخاصة بانتقال العمالة.

وتبين هذه النتائج أن الأوضاع غير متوازنة داخل المنظمة،بالرغم من أن الدول النامية تمثل الأغلبية العظمى من مجموع الدول الأعضاء إلا أن ممارسات الدول المتقدمة والضغوط التي تفرضها تنعكس سلبا على أوضاع الدول النامية.[1]

5. المؤتمر الوزاري بكانكون 2003:

انعقد في مدينة **كانكون المكسيكية** في الفترة الممتدة ما بين 14/10/ 2003 وهو المؤتمر الوزاري الخامس للمنظمة العالمية للتجارة والذي يعتبر امتدادا إما خرجت به جولة الدوحة من قرارات.

وقد جاء هذا المؤتمر لمواصلة النقاش حول ما تم التوصل إليه في جولة الدوحة والعمل على تكريسها ميدانيا،والخروج باتفاق يوحد نظرة الدول الأعضاء خصوصا في بعض القضايا الهامة والشائكة. ولكن هذا المؤتمر حظي بالفشل ويعود هذا لمجموعة من الأسباب يمكن حصرها في سببين:

- الاختلاف الكبير في الرؤى بين الدول المتقدمة والدول النامية حول جدول الأعمال خصوصا الملف الزراعي وما سمي بقضايا سنغافورة.
- ظهور مجموعات من الدول النامية تتقدمها مجموعة العشرين وتبنيها للملف الزراعي والقضايا الأخرى.

وبعد المناقشات الحادة التي ميزت الاجتماع خلص المجتمعون وخاصة الدول العربية إلى نتائج هامة جاءت على شكل توصيات الممثلة فيما يلي:

- العمل على إزالة الحواجز الجمركية بين الدول العربية لتسهيل التبادلات التجارية.
- الإسراع في استكمال إنشاء منظمة التجارة الحرة العربية.
- دعم المؤسسات المالية العربية لأبحاث منظمة الأسكو الساعية لتحديد أثار النظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف على الدول العربية في مجالات الزراعة والملكية الفكرية.[2]

---

[1] حشماوي محمد،الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية،شهادة دكتوراه،جامعة الجزائر،2006،ص،196_197..

[2] بن موسى كمال،المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد، مرجع سابق،ص،366.

وقد تضمن البيان الوزاري لمؤتمر **كانكون** ما يلي:

- استقبال **الكمبودج والنيبال** كأولى دولتين أقل نموا تنضمان للمنظمة العالمية للتجارة منذ نشأتها.
- لقد عمل كل المشاركين بجدية وبصورة بناءة من أجل التقدم كما هو مطلوب في إطار جولات الدوحة وعليه تم التوصل الى عدة انجازات ملموسة.

6. المؤتمر الوزاري بهونج كونج:

تم انعقاد هذا المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية في هونج كونج الصينية،في الفترة الممتدة ما بين 13-18 ديسمبر 2005، وتم في هذا الاجتماع مناقشة خمس موضوعات أساسية سبق تحديدها من قيل عدد من الوزراء في اجتماعهم في جانفي 2005، وهذه الموضوعات ترتكز على: الزراعة، القطن، النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للسلع الغير الزراعية، الدعم الداخلي.فتح أسواق الخدمات، تسهيل التجارة، التركيز على البعد التنموي.

ويمكن تلخيص نتائج هذا المؤتمر في التقاط التالية:

- إلغاء سياسة الدعم للصادرات الزراعية في حدود 2003.
- البقاء على بعض المساعدات للصادرات الزراعية مع وضع بعض القيود في هذا المجال خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا ونيوزيلندا.
- إزالة الرسوم الجمركية بنسبة 97 % على المواد المحلية للدول النامية ابتداء من 2008.
- رفع الدعم على الإنتاج الزراعي في الدول المتقدمة لتسهيل تصريف منتجاتها في الدول النامية.[1]

المطلب الرابع:آليات المنظمة العالمية للتجارة:

تعتمد منظمة التجارة العالمية على مجموعة من الآليات الهامة التي تمكن المنظمة على مر الزمن من تثبيت دعائم النظام التجاري الدولي وتحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وتنفيذ المهام والوظائف التي أوكلت إليها.

[1] محمد سيد عابد:مرجع سبق ذكره،ص،142-143.

1. آلية صنع القرارات داخل المنظمة العالمية للتجارة:

يتم صياغة القرارات في المنظمة العالمية للتجارة عن طريق إجماع الآراء،أما في حالة عدم الحصول على الإجماع فيتم اللجوء إلى التصويت على القرارات باعتباره العرف السائد،وتمثل كل دولة بصوت واحد كما يمكن لأي دولة عضو بتقديم اقتراح بتعديل أي فقرة من الفقرات الاتفاقات المرفوعة إلى المؤتمر الوزاري،ثم يتم النظر فيه وعرضه على كافة الأعضاء للحصول على موافقتهم جميعا إذا كان موضوع التعديل الخاص بالقواعد العامة وموافقة نحو ثلثي الأعضاء في الموضوعات الأخرى وهذا ما يجعل منظمة التجارة العالمية تتميز عن مؤسسات " **بريتين ووذز**" (**البنك الدولي،صندوق النقد الدولي**) في عملية صنع القرار والتصويت عليه، حيث أن المنظمتين الأخيرتين تحدد القوة الصوتية لكل دولة وفقا للمساهمة المالية في المنظمة إضافة إلى أنه هناك أربعة أساليب صوتية لاتخاذ القرارات في أجهزة المنظمة العالمية للتجارة والمتمثلة في :

- توافق الآراء.
- أسلوب الأغلبية:
- أغلبية الثلاثة الأرباع.
- أسلوب أغلبية الثلثين.

2. آلية فض المنازعات التجارية:

تعتبر آلية فض المنازعات التجارية لمنظمة التجارة العالمية هي الأكثر فعالية بالمقارنة على ما كانت عليه الأوضاع قبل إنشاء المنظمة،حيث كانت المسألة في ظل سكرتارية الجات تتسم بالقصور وعدم الفعالية نظرا لغياب الهيئة القضائية المخولة بالإشراف على تنفيذ الأحكام فضلا عن كونها غير ملزمة بالقدر الكافي للأعضاء ومنى ذلك أن الوضع الذي ساد قبل إنشاء المنظمة كان يتيح للدول الكبرى ممارسة ما يتيح لها من ضغوط على الدول الأخرى.

في ظل إنشاء المنظمة العالمية للتجارة تهدف آلية فض المنازعات التجارية إلى ضمان إلى حل إيجابي للنزاع التجاري (حل مقبول يرضي طرفي النزاع) وتنص المذكرة الخاصة بآلية فض المنازعات على إنشاء جهاز لفض المنازعات وتكون مهمته الأساسية غدارة القواعد والإجراءات وأحكام تسوية المنازعات الواردة في الاتفاقات المشمولة،ويتمتع هذا الجهاز بسلطة إنشاء

الهيئات الخاصة بالتحكيم واعتماد التقارير والتوصيات والترخيص بتعليق التنازلات وغيرها من الالتزامات التي تبرم بموجب الاتفاقية الشاملة حيث الدول النامية لعبت دورا رئيسيا في صياغة مجموعة من المبادئ التي تحكم عمل آلية تسوية المنازعات التجارية.[1]

3. آلية مراجعة السياسات التجارية:

انشأت منظمة التجارة العالمية جهازا دائما لمراجعة السياسات التجارية بعد أن كانت آلية مؤقتة عام 1995،ويتولى الجهاز مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصورة دورية ولتحقيق أقصى درجة ممكنة من الشفافية يقدم كل عضو تقارير منتظمة إلى الجهاز تتضمن وصف السياسات والممارسات التجارية ومعلومات إحصائية.يراعي الجهاز ظروف الدول النامية والدول الأقل نموا.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية- من لأوروجواي إلى سياتل، مرجع سبق ذكره، ص 217-220.

المبحث الرابع:نشاط المنظمة العالمية للتجارة وطريقة الانضمام إليها:

لقد قامت المنظمة العالمية للتجارة بإبرام العديد من الاتفاقيات في مختلف المجالات التي تحدد المبادئ العامة للتجارة والاستثناءات الممنوحة كما تؤكد على الالتزامات المتخذة من طرف كل بلد عضو.هذا بالإضافة إلى المهام الموكلة إلى هذه المنظمة والتي تلزم جميع الدول الأعضاء فيها بإتباع التعليمات والقرارات الصادرة،وسنتطرق في هدا المبحث إلى أهم الاتفاقيات المبرمة من قبل المنظمة العالمية للتجارة،إضافة إلى مهام ووظائفها،وأخيرا خطوات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الأول: الاتفاقيات المبرمة من قبل المنظمة العالمية للتجارة.

1. اتفاقية التجارة في السلع:

أسفرت نتائج لأوروجواي في هذا المجال عن عدد من الاتفاقيات الهامة يمكن الإشارة أليها على النحو التالي:

أ – اتفاقية التجارة في السلع الزراعية:

ينص اتفاق الزراعة على تحويل القيود الغير التعريفية المفروضة على السلع الزراعية إلى قيود تعريفية،وهذا يعني إلغاء كافة القيود الغير التعريفية، ثم يتم تخفيض التعريفة الجمركية بنسبة 36% في الدول المتقدمة وذلك خلال فترة 6 سنوات من بدء سريان اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة،أما بالنسبة للدول النامية فقد تم تخفيض التعريفة الجمركية بنسبة24% وذلك خلال فترة 10 سنوات، أما بالنسبة للدول الأقل نموا فان الاتفاق لا يلزمها بإجراء تخفيضات في التعريفة الجمركية على وارداتها من السلع الزراعية، كما ينص الاتفاق على حظر تقديم أي دعم جديد للصادرات الزراعية وعلى تخفيض دعم تصدير السلع الزراعية بنسبة 36% من قيمة الدعم الإجمالي للصادرات وبنسبة 21% من كمية الصادرات التي يتم دعمها، لكن هناك استثناءات من تخفيض التعريفة والدعم،و كذلك قرار خاص بمساعدة الدول التي تعد مستوردا صافيا للغذاء.[1]

[1] سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية والجات،مرجع سبق ذكره،ص،23-24.

ب –اتفاقية التجارة في السلع الصناعية:

تتضمن هذه الاتفاقية تخفيض في التعريفات الجمركية على واردات الدول الصناعية المتقدمة بنسبة 38% في المتوسط(وسط مرجح بحجم التجارة من المنتجات المختلفة) الأمر الذي يؤذي إلى تخفيض مستوى التعريفة من 6.3% إلى 3.9% في المتوسط.أي أن مستوى التعريفة على واردات الدول الصناعية المتقدمة بعد جولة لأوروجواي سيكون في ربع ما كان عليه في أواخر الأربعينات، ومعظم هذا الخفض في التعريفات الجمركية قد أتى نتيجة اتفاقيات خاصة بين الدول الصناعية على هامش جولة لأوروجواي خصوصا الاتفاق الرباعي بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والإتحاد الأوروبي واليابان.

وفي هذا الإطار هناك نسبة كبيرة من المنتجات الصناعية مسموح بدخولها أسواق الدول الصناعية من دون رسوم جمركية مثل:الأدوية ومعدات البناء، المعدات الطبية، الصلب ولب الورق، الأثاث والآلات الزراعية...الخ، وسوف تنتفع الدول النامية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية من هذه التخفيضات وذلك نتيجة لتطبيق مبدأ تعميم معاملة الدولة الأكثر رعاية عليها.وطبقا للتحليلات الأولية، يقدر أن ترتفع نسبة واردات الدول الصناعية من الدول النامية التي تكون معفاة من الرسوم الجمركية من 22% إلى 45% نتيجة التخفيض الناتج عن جولة لأوروجواي في تعريفات السلع الصناعية، ومع ذلك ينبغي إدراك أن الدول النامية ستظل تواجه قيودا على دخول صادرتها أسواق الدول الصناعية.[1]

ج – اتفاقية المنسوجات والملابس:

ينص هذا الاتفاق على إلغاء نظام حصص الاستيراد الذي كان معمولا به من قبل وفقا للاتفاقات الثنائية بين الدول المتقدمة والدول النامية، ويكون هذا الإلغاء على أربع مراحل تدريجية وعلى مدى عشر سنوات تبدأ من عام 1995 حتى عامة 2005.والهدف من هذا الإلغاء هو إنهاء استخدام القيود الغير التعريفية على المنسوجات والملابس وكذلك إنهاء نظام أو ترتيب الألياف المتعددة الذي كان مطبقا من قبل وأدى إلى تقييد التجارة الدولية في المنتجات النسيجية بوضع عدة قيود كمية عليها. وترتيبا على ذلك اتسمت كل مرحلة من مراحل هذا الاتفاق بوضع نسب معينة من المنتجات النسيجية التي يتم

[1] إبراهيم العيساوي، الجات وأخواتها–النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص 69-70.

استيرادها من الدول الأخرى،فالمرحلة الأولى تبدأ من أول جانفي 1995 أي منذ سريان اتفاقية منظمة التجارة العالمية وبنسبة لا تقل عن 16 % من الحجم الكلي للواردات من المنسوجات والملابس.

المرحلة الثانية تكون النسبة فيها 17% من حجم الواردات بداية من عام 1998، أما المرحلة الثالثة تكون النسبة فيها 18% وتبدأ من جانفي 2002،وأخيرا المرحلة الرابعة فتشمل نسبة 49% الباقية، وفي هذه المراحل تلغى الحصص الكمية التي كانت سائدة قبل جولة لأوروجواي.[1]

د – الاتفاقية الخاصة بتدابير الصحة والصحة النباتية:

نجحت الدول الأعضاء في التوصل إلى إطار متعدد الأطراف من القواعد والنظم والإجراءات لحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات مع التنسيق الدولي في هذا الشأن مع المنظمات الدولية الأخرى.تنظم اتفاقية التدابير الصحية تقويم المخاطر على أساس الاستناد إلى الأدلة العلمية المتاحة والأوضاع البيئية المناسبة وتقويم الأضرار المرتبطة من منظور اقتصادي من حيث خسارة الإنتاج والمبيعات في حالة ظهر آفة في البلد المستورد،كذلك تم الاتفاق على إنشاء لجنة تدابير حماية صحة الإنسان والنبات وقد استطاعت الدول النامية الحصول غلى معاملة تفضيلية تتيح لها فترة سماح لمدة سنتين من تاريخ إنشاء المنظمة قبل الالتزام بتطبيق أحكام هذه الاتفاقية.[2]

هـ – اتفاقيات إجراءات المصلحية للتجارة السلعية: وتنقسم إلى ما يلي:

- **اتفاقية الحواجز الفنية أمام التجارة:**

تتعلق هذه الاتفاقية بالعلامات والبيانات التجارية على السلع والمطابقة للمعايير والمواصفات الفنية وكذلك إجراءات الفحص واستخراج شهادة الصلاحية.يهدف هذا الاتفاق إلى منع التعسف في الشروط التي تفرضها الدول الأعضاء لاستخراج هذه الشهادات مما يؤدي إلى عرقلة التجارة، وتلتزم الدول الأعضاء باستخدام هذه المعايير الدولية وتختص بوضع هذه الأمور ووضع الضوابط التنظيمية لهذه المعايير لجنة تابعة لمنظمة التجارة العالمية تسمى لجنة الحواجز الفنية.تعطي هذه الاتفاقية معاملة

[1] عبد المطلب عبد الحميد،الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من لأوروجواي حتى سياتل مرجع سبق ذكره،ص،71.

[2] عاطف السيد،الجات والعالم الثالث،مرجع سبق ذكره،ص،50-51.

تفضيلية للدول النامية وتقديم المساعدة لها من الدول الأعضاء المتقدمة من خلال تقديم المعلومات لها وتأسيس أجهزة متطورة تطبق هذه المعايير الدولية.[1]

- **اتفاقية التقييم الجمركي:**

تتضمن القواعد التي تنظم العلاقة بين سلطة الجمارك والمستوردين عند تحديد قيمة السلعة لأغراض فرض رسوم جمركية عليها،وهو يهدف إلى تأمين استقرار التعامل وتحقيق التوازن بين حق السلطات الجمركية في تحديد قيمة السلعة المستوردة والحصول على الرسوم الجمركية وحق المستورد في ضمان عدم مغالاة السلطات في فرض الرسوم بشكل عشوائي.

- **اتفاقية تراخيص الاستيراد:**

ينص هذا الاتفاق على حق السلطات الحكومية في فرض نظام تراخيص الاستيراد على السلع المستوردة بغية تنظيم دخولها إلى الدولة، على أن يكون منح هذه التراخيص تلقائيا وهو يضع القواعد اللازمة للحالة التي تستخدم فيها الدولة التراخيص بشكل غير تلقائي وذلك شرط أن تتم العملية بشكل لا يؤدي إلى عرقلة التجارة الدولية، وينص الاتفاق أيضا على أن تلتزم الدول الأعضاء بنشر التعديلات التي تجريها على رخص الاستيراد قبل تنفيذ تلك التعديلات بـ 21 يوما بالإضافة إلى التزامها بتبسيط الإجراءات الخاصة بطلب الاستيراد أو تجديدها، كما قرر هذا الاتفاق على إنشاء لجنة تسمى لجنة الترخيص والاستيراد وذلك بغرض إتاحة الفرصة للدول الأعضاء من أجل التشاور في أمور الاتفاق وقواعده ويخضع هذا الاتفاق لقواعد المشاورات والمراجعة وتسوية المنازعات.[2]

- **اتفاقية الفحص قبل الشحن:**

ينص هذا الاتفاق على ضرورة فحص البضائع قبل شحنها من البلد المصدر خاصة بالدول النامية التي تقل بها الإمكانيات الإدارية والفنية الكافية لتفتيش السلع المستوردة.هذا الفحص يمنع إدخال السلع المغشوشة أو جعل السلع أداة

[1] رانيا محمود عبد العزيز عمارة تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات،مرجع سبق ذكره،ص،36.
[2] المرجع نفسه،ص،41.

للتهرب من أداء الرسوم الجمركية أو تهريب رؤوس الأموال.لذلك ألزم الاتفاق الدول الأعضاء سواء المصدرة أو المستوردة للسلع،أن تقوم بعدة إجراءات تحقق هدفين أحدهما حماية الدولة من أي تلاعب والأخر يتمثل في حرية التجارة.[1]

- **اتفاقية قواعد المنشأ:**

يتضمن هذا الاتفاق القواعد التي تضعها الدول لتحديد منشأ السلع الواردة إليها بما في ذلك القواعد المتعلقة بالتبويب والتصنيف الجمركي شرط ألا تؤدي هذه القواعد إلى وضع العراقيل أمام التجارة العالمية.بقد جاء هذا الاتفاق ليسد الثغرة تتعلق بالتهرب من تطبيق مبادئ منظمة التجارة بمكافحة الإغراق وهو ينص على تشكيل لجنة مهمتها تنسيق قواعد المنشأ أو توحيدها،وذلك من أجل عدم التمييز بين السلع الوطنية والسلع الأجنبية على أن تنتهي هذه المهمة خلال 3 سنوات من تاريخ إنشاء المنظمة العالمية للتجارة.

وتمثل أهمية قواعد المنشأ في معرفة القوانين والأحكام الإدارية التي تطبقها الدول الأعضاء من أجل تحديد بلد منشأ السلعة ثم معاملتها جمركيا مع فرض عدة قيود على بعض الواردات دون أن يكون ذلك عائقا أمام تحرير التجارة الدولية.[2]

- **و – اتفاقية تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة:**

يمنع هذا الاتفاق الدول الأعضاء من تقييد التجارة الدولية عن طريق اتخاذ إجراءات لا تتعارض مع أحكام الاتفاقية والمتعلقة بشرط المعاملة الوطنية وعدم فرض قيود كمية على الواردات وتراقب هذه الإجراءات لجنة الاستثمار التابعة للمنظمة.

ومن أمثلة هذه الإجراءات نذكر ما يلي:

- لا يجوز أن يفرض على المستثمر الأجنبي شرط استخدام نسبة محددة من المكون المحلي في المنتج النهائي.
- لا يجوز أن يفرض على المستثمر الأجنبي تحقيق توازن بين صادراته وارداته.
- لا يجوز فرض شروط بيع نسبة معينة من إنتاج المشروع الاستثماري في السوق المحلية.

[1] سمير محمد عبد العزيز،التجارة العالمية والجات،مرجع سبق ذكره،ص31-32.

[2] رانيا محمود عبد العزيز عمارة،تحرير تجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات، مرجع سبق ذكره، ص 43.

- لا يجوز أن تطلب الدولة من المستثمر الأجنبي الربط بين النقد الأجنبي من الاستيراد وحصيلة النقد الأجنبي من التصدير.[1]

2. اتفاقية حقوق الملكية الفكرية:

طبقا للاتفاقية تشمل حقوق الملكية الفكرية حقوق الطبع،العلامات التجارية، براءات الاختراع، العلامات الجغرافية للسلع التي تشير إلى مكان الصنع والجودة العالمية للمنتج والتصميمات الصناعية وتصميمات الدوائر المتكاملة والأسرار الصناعية، وتتعهد الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتنفيذ إجراءات حماية حقوق الملكية الفكرية، من خلال التشريعات المحلية وتطبيق إجراءات رادعة ضد من ينتهك هذه الحقوق بما في ذلك الإجراءات المدنية والإجراءات الجنائية.

وتوضح الاتفاقية الحد الأدنى لمدة حماية حقوق الملكية الفكرية هو 50 سنة في مجال حقوق الطبع و 20 سنة في مجال براءات الاختراع إضافة إلى 7 سنوات في مجال العلامات التجارية،وليس هناك إلزام بتطبيق الاتفاق قبل مرور عام واحد على إنشاء منظمة التجارة العالمية ويمكن أن تمتد فترة السماح إلى 5 سنوات للدول النامية و10 سنوات للدول الأقل نموا.

3. اتفاقيات إجراءات الإغراق والوقاية ودعم الرسوم التعويضية:

أ – اتفاقية مكافحة الإغراق:

يقصد بالإغراق قيام دولة بتصدير سلعة معينة بسعر يقل عن سعر بيعها في سوق الدولة المصدرة أو في سوق دولة أخرى أو يقل عن السعر المقابل لسلعة مماثلة تباع في دولة التصدير أو بسعر يقل عن تكلفة الإنتاج سواء مت الاستيراد من المنتج مباشرة أو من خلال طرف وسيط، وفقا لهذه الاتفاقية فإن الدول المتضررة من حدوث إغراق من دولة أو دول أخرى، عليها تقديم الدليل على ذلك مع إثبات أن هذا الإغراق يلحق الضرر بصناعتها الوطنية، ومع التحقق من قبل المنظمة العالمية

[1] سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية والجات، مرجع سبق ذكره، ص 34-35.

للتجارة والتأكد من وجود إغراق يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف الأضرار وذلك من خلال فرض تعريفة جمركية تلغي أثر انخفاض السعر شرط أن لا يزيد الرسم عن الفرق بين سعر السلعة والسلعة المماثلة في سوق المصدر (أي هامش الإغراق).[1]

ب – اتفاقية الوقاية:

إذا زادت واردات دولة عضو ما من منتج معين بصورة غير متوقعة وبشكل يحدث ضررا جسيما،يجوز لهذه الدولة بناءا على اتفاقية اتخاذ إجراءات حكومية لحماية إنتاجها المحلي ويكون ذلك عن طريق استخدام البدائل التالية:

- فرض رسوم إضافية على السلعة المستوردة.
- فرض حصة على السلعة المستوردة التي سببت الضرر.
- سحب الالتزام بإجراء تنازلات جمركية بشأن هذه السلعة مع التعويض ويجب التخلص من أية إجراءات وقائية خلال 5 سنوات من قيام منظمة التجارة العالمية.[2]

ج – اتفاقية الدعم والرسوم التعويضية:

أعطت الاتفاقية تعريفا وافيا للدعم الذي هو عبارة عن مساهمة مالية تقدمها الحكومة أو أي هيئة عامة وتتحقق منها منفعة لمن يحصل عليها، ويحدد الاتفاق أنواع الدعم حسب درجة مشروعية التطبيق من وجهة نظر منظمة التجارة العالمية، فهناك دعم محظور يستدعي اتخاذ إجراءات مضادة له مثل:دعم سلعة أو خدمة أو صناعة أو قطاع معين، أي الدعم الذي يقدم لتفضيل استخدام السلع المحلية على السلع المستوردة من أجل زيادة صادرات منتج معين.هناك دعم مسموح به لا اتخاذ إجراءات مضادة له مثل الدعم الموجه لبرامج البحوث العلمية والدعم الممنوح للمناطق الأقل نموا في الدولة، والدعم الممنوح للمشروعات لتمكينها من تعديل تجهيزاتها بما يتناسب والمتطلبات البيئية الجديدة التي يفرضها القانون.وتتمثل الإجراءات

[1] سالكة أسماء، الخدمات في المنظمة العالمية للتجارة– دراسة حالة الخدمات المصرفية الجزائرية، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر، 2006، ص 27–29.

[2] عاطف السيد، الجات والعالم الثالث، مرجع سبق ذكره، ص 91.

المضادة للدعم في فرض رسوم تعويضية وتقديم تعويض إلى الطرف المتضرر وينبغي إلغاء الرسوم التعويضية خلال 5 سنوات من تطبيقها وهناك استثناءات بالنسبة للدول النامية والدول الأقل نموا.[1]

المطلب الثاني: مهام المنظمة العالمية للتجارة.

تضمنت نتائج جولة لأوروجواي الاتفاق على إنشاء منظمة التجارة العالمية التي تتولى المهام التالية:

- -الإشراف على تنفيذ الاتفاقات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء.
- -تنظيم المفاوضات التي ستجرى بين الدول الأعضاء مستقبلا حول بعض المسائل المعلقة وبعض الأمور الأخرى المتفق عليها في جولة لأوروجواي فضلا عن المفاوضات الرامية الى تحقيق المزيد من تحرير التجارة بوجه عام.
- -الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية طبقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في هذا الشأن في جولة لأوروجواي.
- -متابعة ومراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء وفق الآلية المتفق عليها في هذا الصدد بما يضمن اتفاق هذه السياسات مع القواعد والضوابط والالتزامات المتفق عليها في إطار المنظمة.

-التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل تأمين المزيد من التناسق والترابط في مجال رسم السياسات الاقتصادية العالمية وإدارة الاقتصاد العالمي على أسس أكثر كفاءة.[2]

المطلب الثالث: وظائف المنظمة العالمية للتجارة:

لقد نصت اتفاقية تأسيس المنظمة العالمية للتجارة على ضرورة التعاون بين الدول الأعضاء وبذل أقصى جهد في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية بهدف رفع مستويات المعيشة وضمان تحقيق التوظف الكامل وزيادة الدخل الحقيقي،وفي هذا الإطار فقد أكدت المنظمة في صدر اتفاقية إنشائها ضرورة تأمين نصيب عادل ومتزايد للدول النامية وخاصة الدول الأقل نموا

[1] سمير محمد عبد العزيز،التجارة العالمية والجات،مرجع سبق ذكره،ص،28.

[2] إبراهيم العيساوي، الجات وأخواتها- النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، مرجع سبق ذكره، ص 75-76.

(الدول الأكثر فقرا في العالم) من التجارة الدولية بهدف دعم عملية التنمية الاقتصادية لهذه الدول.لا شك أن هذا النصيب العادل يتطلب ضرورة العامل في اتجاه فتح الأسواق،وإزالة الحواجز الجمركية والغير الجمركية التي تواجه الصادرات الخاصة بالدول النامية، هذا بالإضافة إلى ضرورة منحها مزايا تفضيلية وإعفائها من بعض الالتزامات، ومنه يمكن تلخيص أهم وظائف المنظمة العالمية للتجارة كما وردت في المادة الثالثة من اتفاقية إنشائها على النحو التالي:

1 - تسهيل إنجاز وتفعيل اتفاقية إنشاء المنظمة والاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف (multilateral) وعديدة الأطراف (plurilateral) هذا فضلا عن تسهيل تعزيز الأهداف التي أنشأت من أجلها.

2 - توفير منتدى دولي للتفاوض بين الدول فيما يتعلق بالعلاقات التجارية المحددة في الاتفاقيات التي تدخل في نطاق اختصاصاها الواردة في ملاحق هذه الاتفاقية، إضافة إلى ذلك فإن المنظمة توفر كذلك منتدى لإجراء المزيد من الحوارات بين الدول الأعضاء وتبني تفعيل نتائج المفاوضات التي يقررها المؤتمر الوزاري للمنظمة بعد كل دورة انعقاد.

3 - الإشراف على تنفيذ وتفعيل آلية وثيقة التفاهم الخاصة بإجراءات وقواعد تسوية النزاعات بين الدول الأعضاء في المنظمة.

4 - الإشراف على تنفيذ وتفعيل آلية مراجعة السياسة التجارية.

5 - التعاون كلما كان ذلك مناسبا مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والتنمية والوكالات التابعة لها بهدف تحقيق نوع من الانسجام والتناسق في وضع السياسات الاقتصادية العالمية.[1]

[1] حسن القتلاوي سهيل، منظمة التجارة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 63-64.

المطلب الرابع: خطوات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

أولا: شروط العضوية في منظمة التجارة العالمية.

هناك عدة شروط على الدول الراغبة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:

1 – تقديم تنازلات للتعريفات الجمركية:

تشترط منظمة التجارة العالمية على الدول الراغبة في الانضمام إليها تقديم جدول للتنازلات يحتوي على تعريفات جمركية تشكل التزامات لا يمكن رفعها من حيث المبدأ إلا في حالات خاصة.

2 – تقديم التزامات في الخدمات:

تقدم الدولة الراغبة في الانضمام جدول بالالتزامات التي ستتبعها في قطاع الخدمات تشتمل على قائمة الحواجز والشروط التي تعترض القطاعات والنشاطات المهنية الخدماتية ووضع جدول زمني لإزالتها.

3 – الالتزام باتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة:

تتعهد الدول الراغبة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بالتوقيع على بروتوكول انضمام يشمل الموافقة على تطبيق والتزام اتفاقيات المنظمة،أي أن عليها أن توافق على اتفاقيات جولة لأوروجواي وذلك يعني أنه لا سبيل أمام الدولة للاختيار بين الاتفاقيات بعكس ما كان خلال الجات.

ثانيا: آليات الانضمام.

والمقصود من هذا العنوان هو التأكد من أن الدول الراغبة في الانضمام إلى منظمة التجارة تتبنى وتواظب على تطبيق نفس السياسات التجارية للدول الأعضاء،والتي تتميز بالشفافية والعدالة ويجب أن تثبت هذه البلدان الساعية للانضمام أن ممارساتها التجارية تتوافق مع جميع الاتفاقيات المنبثقة عن المنظمة قبل أن يسمح لها بالانضمام الى هذه المنظومة التجارية العالمية لأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية عملية طويلة وحافلة بالتفاصيل الدقيقة.إذ أن شروط الانضمام يتم التفاوض

عليها ما بين الدولة صاحبة الطلب من جهة والدول الأعضاء من جهة أخرى وذلك من خلال سلسلة من جولات التفاوض الثنائية والمتعددة الأطراف.[1]

ثالثا:عملية تقصي الحقائق:

يتم ذلك عن طريق تشكيل فريق عمل مهمته البدء بعملية التقييم،ويدعى جميع أعضاء المنظمة إلى المشاركة في فريق العمل إلا أن الفريق يتشكل عادة من الدول الأعضاء ذات المصالح الأكبر مع الدول الطالبة العضوية، ومن هنا تبدأ عملية تقصي الحقائق الرسمية فور تشكيل فريق العمل وعلى الدول الطالبة العضوية أن توفر للفريق وصفا مفصلا لجميع جوانب سياسة التجارة الخارجية التي تتبناها،ويشمل هذا هياكل التعريفة الجمركية والتعليمات واللوائح المتعلقة بتجارة البضائع والخدمات بالإضافة إلى الحماية التي توفرها هذه الدولة لحقوق الملكية الفكرية.

كذلك القوانين والأنظمة المتعلقة بالنقد الأجنبي والاتفاقيات القائمة سواء كانت ثنائية أم إقليمية ومعلومات أوسع حول المؤشرات الاقتصادية للدولة وما هذا سوى بداية عملية شاملة على طالبي الانضمام للمنظمة.يقوم أعضاء فريق العمل بمراجعة البيانات التي تقدمها لهم الدولة طالبة العضوية لكي يتمكنوا من تقرير ما إذا كانت القوانين والسياسات في البلد المعني تتوافق مع اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، وبعد ذبك يقدم فريق العمل أسئلة وملاحظات مكتوبة إلى الدولة وتتوفر لطالبي الانضمام المساعدة الفنية تقدمها الأمانة العامة للمنظمة وغالبا ما تقدم دول أعضاء منفردة المساعدة طوال عملية الانضمام، تستمر هذه المرحلة إلى أن يقتنع فريق العمل بأنهم قد توصلوا إلى فهم كامل وصادق لنظام التجارة الخارجية للدولة الطالبة العضوية وتستمر هذه العملية عموما إلى ما بعد البدء بمرحلة التفاوض.

رابعا:السياسات التجارية الجديدة التي تحددها المفاوضات:

عندما يكتمل لدى فريق العمل ما يكفي من البيانات حول السياسات التجارية الحقيقية للدول الطالبة العضوية، يبدأ التفاوض حول شروطا الانضمام إلى المنظمة بين الدولة المعنية وأعضاء فريق العمل، وتشمل هذه المرحلة جولات من

[1] بن موسى كمال، المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي، مرجع سبق ذكره، ص 52-53.

المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف حول جداول التعريفة الجمركية والقيود الغير الجمركية وحرية وصول البضائع والخدمات إلى السوق، وتسفر هذه المفاوضات التي تجري جنبا إلى جنب مع عملية تقصي الحقائق عن شروط محددة لانضمام الدولة المعنية إلى منظمة التجارة العالمية.

خامسا: المصادقة النهائية:

عند الانتهاء من تقصي الحقائق والمفاوضات يرسل فريق العمل إلى المجلس العام مسودة " **تقرير فريق العمل مقرونة بمسودة بروتوكول الانضمام**" إلى عضوية المنظمة، وتشمل مسودة البروتوكول الاتفاقيات الثنائية الجمركية والغير الجمركية التي تم الاتفاق عليها، وكذلك الاتفاقيات المتعلقة بحرية الوصول إلى السوق وعندها ستنطبق جميع الالتزامات الثنائية وبالتساوي على جميع الدول الأعضاء في المنظمة وعلى المؤتمر الوزاري للمجلس العام للمنظمة أن يقر بأغلبية ثلثي الأعضاء هذا البروتوكول الذي يدخل حيز التنفيذ بعد مصي ثلاثين يوما على مصادقة حكومة الدولة المعنية بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.[1]

من خلال هذا الفصل تبين لنا أن نشأة الجات كانت أساسا خلال مؤتمر **هافانا**، حيث كان يراد من خلال هذا المؤتمر خلق منظمة التجارة العالمية إلا أن ظهور بعض الاختلافات حالت دون تحقيق هذا الهدف، وبعد هذا الفشل تم التوصل إلى حل وسيط يرضي الأطراف حيث تم التصديق على ميثاق الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة باعتباره اتفاقا تجاريا متعدد الأطراف، فهذه الاتفاقية اعتبرت حل مؤقت لحين استكمال الأحكام التجارية،كما يمكن القول أنها حققت الكثير من الأهداف والنجاحات حيث تم تخفيض الحد الأدنى للتعريفة الجمركية لدى البلدان الصناعية الكبرى وهو ما أدى إلى نمو حركة التجارة الدولية،ولكن عادت الدول إلى استخدام أساليب الحماية كالقيود الكمية مما دفع الدول إلى المطالبة بإعادة تنظيم التجارة الدولية وتوسيع نطاقها.

[1] www.wto arabe.org

وعلى هذا الأساس أنشأت المنظمة العالمية للتجارة حيث أن هذا لم يكن سهلا بل استغرق وقتا طويلا ومجهودا أكبر،ويقود هذه المنظمة مؤتمر وزاري يجتمع مرة كل سنتين على الأقل ويسهر على تسييرها مجلس عام يعهد إليه تطبيق الاتفاقيات والقرارات الوزارية،كما يقوم بفض النزاعات ويراجع السياسة التجارية ويقترح حلولا لا تخرج عن أسس ومبادئ المنظمة، ومن بين المهام الأساسية التي تصطل عبها منظمة التجارة العالمية زيادة إنتاج السلع والخدمات والعامل على رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء، كما تسعى من اجل توفير الحماية للسوق الدولي وضبط معايير الجودة بالإضافة إلى محاربة عنصر التمييز في العالقات التجارية بين الدول الأعضاء وإزالة كل الحواجز أمام تحرير التجارة الدولية.

الفصل الثاني:

ظهر في منتصف العقد الأخير من القرن الماضي مفهوم جديد ألا وهو مصطلح العولمة ليفرض نفسه بقوة في واقع العلاقات الاقتصادية الدولية،وقد أخد مصطلح العولمة في الظهور بعد استكمال الضلع الثالث للنظام الاقتصادي العالمي الجديد أي مع ظهور منظمة التجارة العالمية التي أصبح لها صدى وتأثير واسع على مستوى العلاقات الاقتصادية العالمية، هذه المنظمة التي كان لها تأثير مباشر في سياسات الدول سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي.

وسوف نتناول في هذا الفصل المقسم على النحو التالي: **المبحث الأول** سوف نتطرق فيه إلى العولمة،أما **المبحث الثاني** سنناقش فيه كيفية تسوية المنازعات التجارية، أما بخصوص **المبحث الثالث** فقد خصصناه حول تأثير اتفاقيات السلع الزراعية والسلع الصناعية للمنظمة على سياسات الدول وفي الأخير **المبحث الرابع** الذي يتناول تأثير اتفاقيات السلع العامة والقطاعات الأخرى على سياسات الدول.

المبحث الأول: العولمة:

تعتبر العولمة مفهوم جديد ظهر مع أواخر القرن الماضي وقد تطور وظهر بشكل واضح مع ظهور النظام العالمي الجديد وقد قسمنا هذا المبحث إلى ما يلي:

المطلب الأول تطرقنا فيه إلى مفهوم العولمة في حين يتناول **المطلب الثاني** نشوء ظاهرة العولمة أما بخصوص **المطلب الثاني** سوف نتطرق فيه أدوات العولمة وختاما جاء المبحث الرابع تحت عنوان المجالات التي تؤثر فيها العولمة

المطلب الأول: مفهوم العولمة.

يشير مصطلح العولمة إلى زيادة الاندماج الاقتصادي على مستوى العالم، وذلك نتيجة لتزايد نطاق عملية تحرير التجارة في السلع والخدمات، وتحرير تدفقات رؤوس الأموال بين الدول كما يشير كذلك إلى سهولة انتقال عنصر العمل والمعرفة الفنية أي التكنولوجيا عبر الحدود الدولية.

وقد أدى التقدم في مجالات الاتصال والمواصلات وتبادل المعلومات والتقنيات الحديثة إلى طي المسافات، وتضاؤل أهمية الحدود السياسية القومية مع تزايد مستويات التقدم التكنولوجي الذي أدى إلى تسهيل عملية الاتصال والانتقال بين الدول والسرعة في أداء المعاملات الاقتصادية الدولية بالإضافة إلى إلغاء الحدود السياسية للدول واتساع الأسواق بصورة جعلت المنتجات تأخذ صفة العالمية.

وقد ترتب عن ظهور مصطلح العولمة انتصار غير مسبوق للزمن والمسافات بين مختلف مناطق العالم الأمر الذي كان له الأثر الكبير في تغيير الكثير من المفاهيم والأفكار التي كانت شائعة لفترة طويلة من الزمن. ويرتبط هذا التقدم ثورة علمية وتكنولوجية التي أصبحت من أهم مظاهرها منتجات صناعية جديدة أو نظم تصنيع متطورة أو أجهزة أو معدات حديثة أو في وسائل الاتصال ذاتها، وعليه من خلال ما سبق يمكننا القول إن مصطلح العولمة مصطلح جديد بحيث أنها حركة تاريخية متداخلة وتؤسس لمفاهيم وقناعات تؤدي إلى دمج العالم وتوحيده في أبعاده الاقتصادية والسياسية و الحضارية.[1]

[1] عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص24 25.

المطلب الثاني: نشوء ظاهرة العولمة:[1]

ظهرت في الأساس كظاهرة اقتصادية، وهي تطور لما سبقها من أنظمة برز نتيجة لدمج بعض قوانين الشيوعية والرأسمالية فظهر ما يسمى بـ " **اقتصاد السوق الحر**" ففي الثمانينات ظهر مبدأ في أوربا وهو مبدأ تحرير التجارة يقول أن: "ما يفرزه السوق صالح وأما ما تتدخل فيه الدولة فهو طالح" وذلك للتهرب من سيطرة الحكومات على السوق، واستحسنت الحكومات الغربية و في مقدمتها أمريكا هذا المبدأ لأنها تريد أن تخفف عن كاهلها عبئ بعض المسؤوليات الاقتصادية، فقامت الحكومات بخصخصة مؤسسات القطاع العام و بيعه للقطاع الخاص، وشرعت القوانين التي تحمي مبدأ تحرير التجارة مثل القوانين (**حرية تنقل رؤوس الأموال، الغاء الحدود الجمركية، الخصخصة**) وأخذت تعقد الاتفاقيات فيما بينها على أساس مبدأ حرية التجارة مثل (**اتفاقية توحيد التعرفة الجمركية الجات**) وأسست المنظمات لحماية حرية التجارة مثل (**البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية**) وعقدت المنتديات للتباحث في مبادئ حرية التجارة العالمية، وبما أن اقتصاد الدول الغربية مرتبط باقتصاد بقية دول العالم فقد جذبت الدول الغربية كثيرا من دول العالم للدخول في هذه الاتفاقيات والمنتديات وحثتها على سن القوانين التي تسهل حرية اقتصاد السوق وبما أن دول العالم ترى في الدول الغربية المثل الاقتصادي الأعلى الذي تطمح في الوصول إلى مستواه فقد شرعت في عمل كل ما تظن انه يوصلها إلى ذلك المستوى، وبذلك أصبح مبدأ حرية التجارة مبدأ عالميا.

المطلب الثالث: أدوات العولمة.

- **الشركات المتعددة الجنسيات:**

يلجأ العديد من الخبراء عند الحديث عن الشركات متعددة الجنسيات" **عبقورة**" للعولمة، وهي شركات اغلبها غربية وبالتحديد أمريكية، وتتكون هذه الشركات من عدة فروع تتوزع في أنحاء المعمورة، وتنتج الشركة الواحدة منتجات متنوعة من الإبرة إلى الطائرات وغيره....، وتتسم هذه الشركات بعدم تمركز الإنتاج في مكان واحد وإنما توزيع العملية الإنتاجية على مناطق مختلفة وبالتالي فهي تسوق إنتاجها في جميع أنحاء العالم، فنجدها تستخرج المادة من بلد معين وتحوله إلى مادة بسيطة

[1] http:/penclub.virtualave.net/95.htm.

في بلد أخر تتجه على شكل مادة نهائية في بلد ثالث ولهذه الشركات رؤوس أموال ضخمة تعتمد عليها لتقوم بهذه العمليات، وتستطيع هذه الشركات تحريك رؤوس أموالها في أنحاء العالم بحرية بفضل قوانين حرية التجارة العالمية، وبما أن هذه الشركات تسعى للربح أولا وأخيرا فإنها تضع كل مصانعها وخطوط إنتاجها في الدول النامية الفقيرة حيث توجد سوق العمالة الرخيصة.

وتستطيع هذه الشركات أن تسحب استثماراتها من بلد إلى أخر فيفقد بذلك الآلاف من العمال وظائفهم ويغرق ذلك البلد في البطالة والفقر!!!! وتقوم هذه الشركات حاليا بعمليات اندماج ضخمة تتأسس على إثرها شركات اكبر تسيطر على الأسواق والبشر، فماذا يمنعها وكل شيء ممهد أمامها خصوصا في قطاعات شركات النفط والتامين والبنوك.....[1]

- **الثروة المعلوماتية:**

ساهمت الثروة المعلوماتية متمثلة (**بالنترنت**) في إعطاء حركة العولمة دفعة قوية في انتشارها وذلك بسبب سرعة الاتصالات وسهولتها، وسرعة الحصول على المعلومة وتوفرها، فمثلا من بالشرق ويرى و يتحدث مع من في الغرب في غضون دقائق محدودة لينطبق القول القائل أن العالم قد أصبح قرية كونية صغيرة !! وأنه كذلك فبواسطة الانترنت مثلا تجد آلاف الدوريات والمجلات والكتب والمواقع الثقافية والتعليمية والمواقع التابعة للمؤسسات والشركات والمنظمات والحكومات والأفراد من شتى بقاع العالم في تجمع اقل ما يقال عنه انه معجزة.

المطلب الرابع: المجالات التي تؤثر فيها العولمة.

تؤثر العولمة في كل مجالات الحياة تقريبا و لكننا سنتناول برزها:[2]

- **السياسة:**

أدى انهيار **الاتحاد السوفيتي** إلى استفراد **أمريكا** بالشأن السياسي العالمي بدون وجود منافس يعيد التوازن، فأخذت **أمريكا** في الدفاع عن مصالحها بدون أن تقيم وزنا لآي دولة فقامت بتهميش دور **الأمم المتحدة**، وتجير قراراتها لما يتوافق مع

[1] عزت السيد احمد، العولمة و إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي، مجلة المعرفة العدد 416 أيار 1997، دمشق، ص 87.94

[2] علي عبيد نايف، العولمة و العرب الشرق الأوسط، عدد 6740 في 1997/05/12 ، ص76.

أهوائها وخدمة مصالحها، فإذا أصدرت **أمريكا** قرارا وإن كان جائرا فإنه ينفذ حالا فتبدوا **أمريكا** بذلك كالحكم الديكتاتوري والمتظاهر بالديمقراطية كما تدل التصرفات **الأمريكية** على المسرح الدولي بأنها قد نصبت نفسها شرطي للعالم، فهي تشهر سلاح العقوبات كحد أدنى لكل من يقف أمام مصالحها، وتكافئ من يسعى لإرضائها أو يوافقها على أفعالها وهذه السياسة ستؤدي إلى الكثير من الحروب العنيفة والدموية في المستقبل وخير شاهد على الهمجية الأمريكية في تصرفاتها هو رعونة معالجتها لكثير من القضايا على المسرح الدولي.

- **الاقتصاد:**

كما أسلفنا سابقا فان العولمة نشأت أساسا كحركة اقتصادية، ولذلك فان من البديهي أن يكون التأثير الأكبر قد وقع على الاقتصاد، فقد برزت تكتلات تجارية عالمية كبرى (**الشركات المتعددة الجنسيات**)، ونمت قوى اقتصادية صناعية جديدة بسرعة مثل النمور الأسيوية حيث سقطت بأقل من سرعة ظهورها وذلك بسبب بعض قوانين العولمة، كما أن تطور تكنولوجيا المعلومات ساهم في ظهور نوع جديد من التجارة يسمى بالتجارة الالكترونية عن طريق الانترنت حيث غيرت من أساليب التجارة التقليدية، وهذا المجال في النمو وله مستقبل واعد في ظل انتشار الثورة المعلوماتية، وبالتالي حدثت طفرة في أساليب التجارة على المستوى العالمي.

- **العلم:**

صاحب ظهور العولمة ثورة علمية في جميع المجالات كان من أبرزها علم الهندسة الوراثية الذي كان السبب في ظهور الاستنساخ، وإن كان فيها ما يستفز الأخلاقيات الإنسانية السائدة، وعلوم الحاسوب التي في كل يوم تتطور وتدهشنا بتقنياتها وتطبيقاتها، وعلوم الفضاء التي استطاعت أن تكشف الكون وتسبر أغواره وتتيح للإنسان السباحة فيه والتنقل بين كواكبه، كما ساهمت هذه العلوم في تطوير أجيال من الأقمار الصناعية سهلت الاتصالات وساهمت في إعطاء الإعلام قوة كبيرة

ودفعة متقدمة في عصر العولمة وثورة في تكنولوجيا الاتصالات، كل هذه العلوم وغيرها من العلوم أعطت العولمة زخما دفعها لتأخذ لقب العالمية من النواحي الأخرى غير الاقتصادية.[1]

- **المجتمع:**

يبدو أن ما حصل من حرية في الاقتصاد ومن تطور تكنولوجي في العلم قد أثر أو سيؤثر سلبا على العمال فقد يصبح خمس سكان العالم (**20%**) قادرين على إنتاج السلع التي يحتاجها العالم، بينما سيكون الباقي أي الـ (**80%**) على الهامش الأمر الذي سيؤدي ربما إلى ثورة لتحسين أوضاعهم في المستقبل، وخاصة في ظل انحسار سلطة الدولة لصالح شركات التي تم خصخصتها وانخفاض الإنفاق الحكومي على الأجور والمساعدات الاجتماعية وقد يزيد من تأثير ذلك مشكلة الانفجار السكاني وازدياد الهوة بين الفقراء والأغنياء التي تزداد تفاقما كل يوم.

كما أثرت حرية الاقتصاد والتطور التكنولوجي في الحرية الشخصية التي تلاشت فأصبح الفرد مكشوفا ومعرضا للملاحظة الصحفية من الجهات المعنية إذا كان الشخص مشهورا أو معروفا وبالتالي قد تشكل هذه المعلومات تهديدا لهذا الشخص خصوصا في ظل ازدياد الجرائم، ولذلك فقد نشطت في الآونة الأخيرة الحركات المطالبة بحقوق الإنسان والحريات المدنية، ويبدو انه حتى البيئة لم تسلم من التأثيرات السلبية للصناعة وحرية التجارة، فبسبب سعي الشركات إلى الربح دون وضع الحفاظ على البيئة في الحسبان انتشر التلوث في أماكن عدة من العالم.

- **الثقافة:**

ساهمت حقب الاستعمار للدول النامية والتفوق الاقتصادي والعلمي والمعرفي للدول الغربية [2] وظهور الكمبيوتر والانترنت وثورة الإعلام والاتصالات اللاسلكية في فرض اللغات الغربية وخصوصا اللغة الانجليزية في معظم البلدان وخصوصا النامية، إذ أن انتشار لغة في مجتمع ما يؤدي إلى انتشار ثقافتها وثقافة أهلها، ما أدى إلى ظهور ثقافة عالمية عابرة للقوميات والجنسيات تسعى لتدمير التقاليد والعادات الموروثة في المجتمعات وتهمش بقية الثقافات في العالم، حتى وان كانت هذه الثقافة

[1] السيديس، في مفهوم العولمة و الهوية الثقافية، المستقبل العربي ، العدد 228 شباط 1997، ص 14.

[2] محمد عابر الجابري، العولمة و الهوية الثقافية، المستقبل العربي، العدد 227 شباط 1997، ص14.

تتعارض مع الثقافة المحلية، ولكن الثقافة تعتمد على استيراد العلم والتكنولوجيا ولا تنتجه وتتفاعل معه محليا، وبما أن ما يحرك ثقافة العولمة هو الاقتصاد ويدفعها التقدم التكنولوجي فقد سيطرت الثقافة الاستهلاكية على العالم في ظل تدفق السلع والمنتجات، كما أن وجود **أمريكا** كنموذج أحادي أدى إلى أمركة العالم ثقافيا، وكتنظير لتأثير العولمة على الحضارات يقول "**صموئيل هنتجتون**" صاحب كتاب صراع الحضارات أن هناك صراعا سينشأ بين الحضارات الثلاث **الكنفوشيسية والمسيحية و الإسلامية.**

لكن السؤال الذي يبرز هنا هو، هل في إمكان الثقافة العربية أو الثقافة الإسلامية الصمود في وجه الثقافة الكونية و كيف ؟

إن الثقافة العربية بصفتها ثقافة قومية غير قادرة على مواجهة ثقافة العولمة، ولكن الثقافة الإسلامية بصفتها ثقافة إنسانية شمولية فهي قادرة على مواجهة هذه الثقافة ولكن المسالة هنا كيف يتم ذلك؟ فالمثقفون في العالم العربي انقسموا حول هذه النقطة فمنهم من انغلق على ذاته ورفض العالم وهذه الطريقة فشلت لان الثقافة الكونية لها قدرة هائلة على اختراق المجتمعات، أما القسم الثاني فقد انغمس في هذه الثقافة وتشرب منها كل خصائصها وبذلك فإنه يكون قد استسلم لها ولم يجابهها، أما القسم الثالث فقد استفاد من الجوانب الايجابية للعولمة وتجنب جوانبها السلبية، وهذا ما يحثنا عليه الدين الإسلامي حيال مثل هذه المواقف، وان كانت الجوانب السلبية ستؤثر علينا وبالخصوص الجانب السياسي والاقتصادي لأنه ليس في أيدينا، إلا انه لكي نجني ايجابيات العولمة ونتجنب سلبياتها لا بد من مواجهة نكون نحن الأقوى فيها، و لن يتأتى ذلك إلا بتعميق معرفة الثقافة الإسلامية والتمسك بها.

المبحث الثاني: تسوية النزاعات التجارية.

تمهيد:

تعتبر عملية تسوية النزاعات التجارية من أهم عمليات التسوية التي تقوم بها منظمة التجارة العالمية وقد قسمنا هذا **المبحث إلى المطلب الأول** خصصناه إلى تطبيق القانون التجاري والنظام القانوني أما **المطلب الثاني** فجاء بعنوان سير عملية تسوية النزاعات، في حين أن **المطلب الثالث** يحتوي على المرونة الممنوحة للدول النامية في نظام تسوية المنازعات، وأخيرا المطلب الرابع سوف نتطرق فيه إلى تعزيز قدرات الدول العربية في نظام تسوية المنازعات.

المطلب الأول: تطبيق القانون التجاري و النظام القانوني.[1]

تلعب عملية تسوية النزاعات الناجحة دورا مركزيا في تحقيق أهداف نظام لتجارة متعددة الأطراف المتمثلة في الشفافية وإمكانية التنبؤ والأمن والاستقرار، ولا يمكن لنظام منظمة التجارة العالمية القائم على أصول وقواعد أن يعمل بنجاح دون وسائل فاعلة لحل المنازعات التجارية، إن إجراءات منظمة التجارة العالمية لتسوية النزاعات تضمن بقاء النظام التجاري المتعدد الأطراف صريحا وقابلا للتنبؤ به ومستندا إلى قواعد وعادلا لجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية.

يتفق أعضاء منظمة التجارة العالمية على استخدام هذا النظام المتعدد الأطراف لتسوية المنازعات في حالة اعتقادهم بان طرفا أخر يخالف واحدة أو أكثر مت اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ويفضل النظام الحلول المتفق عليها بين الطرفين من خلال التشاور، وفي حالة تعذر تسوية النزاع بين الأعضاء من خلال المشاورات فان النظام يعتمد على قواعد وإجراءات محددة بوضوح وبمواعيد زمنية للمساعدة على ضمان الوصول إلى حل ناجع.

[1] محين احمد هلال، تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001.

المطلب الثاني: تسوية المنازعات.

- **سير العملية تسوية المنازعات.**

- يتحمل جهاز حل المنازعات مسؤولية الإشراف على إجراءات منظمة التجارة العالمية لتسوية النزاعات
- يضم جهاز تسوية النزاعات ممثلين عن جميع أعضاء منظما التجارة العالمية
- يتمتع جهاز تسوية النزاعات وحدة بصلاحية لتشكيل لجنة استماع واعتماد تقارير اللجنة ومراقبة تنفيذ القرارات والتوصيات والتفويض بتعليق الامتيازات أو المصادقة على الإجراءات الانتقامية ضد غير الملتزمين.

- **نظام عادل:**

- اثبت نظام حل المنازعات بأنه قدر كبير من الفاعلية في إعادة الأعضاء غير الملتزمين إلى التوافق التام مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.
- تلجا الدول النامية إلى هذا النظام من اجل رد الحق إلى نصابه لأنه يستند إلى قواعد ولأنه يتسم بالعدالة.
- تستطيع الدول الأقل قوة تحدي الدول الأقوى منها بنجاح فيما يتعلق بأمور عدم التقيد بالاتفاقيات.
- يمنح النظام الدول النامية و الأقل نموا معاملة خاصة و تفضيلية عبر تسوية النزاع.

- **عملية اللجنة:**

يمكن إتباع خطوات متنوعة لبحث النزاع في منظمة التجارة العالمية، إذ يتم في جميع المراحل تشجيع التشاور بين لأعضاء لتسوية النزاع خارج نطاق المحكمة ويكون مدير عام منظمة التجارة العالمية متواجدا في جميع المراحل لعرض مساعيه الحميدة للتوسط أو للمساعدة في تحقيق المصالحة.

المطلب الثالث: المرونة الممنوحة للدول النامية في نظام تسوية المنازعات.

من المهم بالنسبة لأي اتفاقية دولية وجود نظام لتسوية المنازعات بين الأطراف المتعاقدة يراعي الظروف المختلفة للأعضاء، وفي مجال الاتفاقات التجارية هناك تفاوت كبير في حجم السوق المحلية من دولة إلى أخرى، وفي حالة عدم وجود نظام فعال لتسوية المنازعات تستطيع الدول الكبرى أن تستخدم الحجم الكبير لسوقها وإمكاناتها المادية الكبيرة كوسيلة لإرغام

الشريك التجاري الأضعف على أن يقبل بأقل من حقوقه الواردة بالاتفاقات، وتعتبر هذه النقطة من نقاط الضعف في نظام (**الجات**) السابق الذي كان يعتمد أسلوب التراضي بالمفاوضات وليس التقاضي.

فالمادة 22 من اتفاق (**الجات**) تنص على حق من الطرف المتعاقد في أن يطلب من طرف أخر الدخول في مفاوضات تتعلق بتنفيذ الاتفاق، كما تنص المادة 23 من نفي الاتفاق على الحق في تقديم اعتراض مكتوب إلى الطرف الأخر بهدف الوصول إلى تسوية مقبولة لدى الطرفين، فإذا لم يتم التوافق فان الأمر يحال إلى الأطراف المتعاقدة للتحقيق وتقديم التوصيات التي يجب إقراراها بالإجماع، و في حالة عدم تنفيذ المشتكى عليه هذه التوصيات، جاز للأطراف المتعاقدة في الاتفاقية أن تسمح للمشتكي الآخر، فإذا لم يقبل المشتكى عليه بذلك جاز له الانسحاب من الاتفاق (**الجات**).

وخلال جولة طوكيو تحول الأمر تدريجيا نحو تغليب الصفة التحكيمية أو القضائية وان كان لم يغير الصفة الاختيارية. وجاء التحول الهام خلال مفاوضات جولة **أورجواي**، وأصبح النظام الجديد في إطار منظمة التجارة العالمية عن سابقه بنقاط أساسية أهمها ما يلي:

1) انتهاء الصفة الاختيارية التي تقضي بإجماع الأطراف المتعاقدة بما فيها الطرف المشتكى عليه و الذي كان يعتبر بمثابة (**فيتو**) ذد قرارات التحكيم من الخصم.
2) إخضاع كل الإجراءات لمدة زمنية محددة و ملزمة.
3) وجود جهاز دائم للاستئناف كمرحلة ثانية من مراحل التقاضي.
4) استحداث قواعد تفصيلية لضمان تنفيذ توصيات الإحكام و الاستئناف في إطار زمني محدد.

وبذلك أصبح النظام شبه قضائي، وقد تضمنت مذكرة التفاهم الخاصة بنظام تسوية المنازعات بعض المرونة الممنوحة للدول النامية أهمها ما يلي:

أ. أحكام عامة:

إذا تقدم احد الأعضاء من البلدان النامية بشكوى، فقد يختار هذا العضو تطبيق أحكام قرار الأطراف المتعاقدة الصادر في **5 ابريل/ نيسان 1966م** الذي يخول البلدان النامية اللجوء كبديل جزئي لتفاق منظمة التجارة العالمية (المواد 3- 12)

ب. **المشاورات:**

يجب أن يولي الأعضاء خلال المشاورات أهمية خاصة لمشاكل البلدان النامية الأعضاء ومصالحها الخاصة (مادة 4- 10).

ج. تشكيل هيئات التحكيم:

يتعين عندما يكون الخلاف بين دولة نامية عضو ودولة متقدمة عضو، ان تشمل هيئة المحلفين اذا طلبت الدولة النامية العضو ذلك عضوا على الاقل من دولة نامية عضو (**مادة 7– 10**).

د. إجراءات هيئة المحلفين :

يجوز للأطراف في إطار المشاورات التي تشمل إجراء اتخذته دولة نامية عضو ان توافق على تمديد الفترات الزمنية التي حددت خلال المشاورات، وإذا لم تتفق الأطراف المشاورة بعد انتهاء الفترة الزمنية المحددة على ان المشاورات قد انتهت بنجاح، يقرر رئيس جهاز تسوية المنازعات ما اذا كان سيقوم بتمديد المدة الزمنية، وإضافة إلى ذلك، تقوم الهيئة اثناء نظرها في شكوى مقدمة ضد دولة نامية عضو بإعطاء هذه الأخيرة الوقت الكافي لإعداد وعرض دفاعاتها (**مادة 12– 10**).

هـ. إجراءات هيئة التحكيم :

يجب ان يشير تقرير هيئة التحكيم صراحة الى مدى العناية التي اولتها لما اثارته الدولة النامية من إحكام خاصة وتفضيلية وذلك إذا كانت القضية تشمل دولة او اكثر من الدول الأعضاء (**مادة 12– 11**).

وبصفة عامة فان المجالات المشار إليها هي أولويات ولا تشمل كل ما يمكن أن تثيره الدول النامية والعربية في جهاز تسوية المنازعات، وليس هناك من الناحية العملية والقانونية ما يمنع من اثارة أي موضوع من موضوعات التجارة الدولية بما تتضمنه الاتفاقات الحالية والتي يتم الاتفاق غليها في المستقبل.

المطلب الرابع: تعزيز قدرات الدول العربية في نظام تسوية المنازعات.

تعتبر مجموعة الدول العربية حديثة الانضمام الى منظمة التجارة العالمية حيث ان معظم الدول العربية طلبت الانضمام في منتصف التسعينات، و مع ذلك لم تستخدم أي دولة عربية جهاز تسوية المنازعات سواء كطرف مشتكى عليه، اذ تم تسوية بعض الخلافات التي نشأت مع بعض الأطراف في مراحلها التمهيدية دون اللجوء اى جهاز تسوية المنازعات.

ومع ازدياد مصالح تلك الدول وتنوع صادراتها وواردتها وتشدد بعض القواعد والاتجاه إلى الاستخدام الكامل للحقوق فان هناك مجالا كبيرا لاستخدام الية تسوية المنازعات للمحافظة على الحقوق التجارية لتلك الدول، خاصة مع التقدم والتحسن الملحوظ في إجراءات تسوية المنازعات، وبالتالي، فان الأمر يقتضي عرض بعض النقاط الموجزة التي تساعد على تحقيق الاستخدام الأمثل لآلية وتعزيز قدرات تلك الدول في هذا المجال، لتراعيها الحكومات وهيئات رجال الأعمال:

1. دراسة اتفاقات التجارة الدولية و تفهمها سواء من جانب الحكومات او هيئات رجا الاعمال بحيث تتضح الحقوق والالتزامات في كلفة القطاعات، ويمكن أن يتم ذلك بإعداد الدراسات والندوات والدورات التدريبية في مجالات لتجارة الدولية التي تشملها اتفاقات منظمة التجارة العالمية، ومن خلال التعاون مع المنظمات الدولية و الاقليمية مع التركيز على الجوانب القانونية لتلك الاتفاقات.

2. متابعة أعمال جهاز تسوية المنازعات ودراسة الحالات التي قد تتشابه او تتماثل في تجارة الدول العربية ة النامية وعلى سبيل المثال، كما يمكن للدول النفطية أن تضم، كطرف ثالث له مصلحة، إلى المنازعة التي نشأت بين **فنزويلا و الولايات المتحدة** حول الجازولين.

3. إن عبئ متابعة ما يدور من نشاط وفعاليات في جهاز تسوية المنازعات يحتاج إلى خبرة قانونية واقتصادية إضافة إلى خبرة متميزة في اتفاقيات التجارة، وهذا يتطلب تنسيقا بين الأجهزة الحكومية وغير الحكومية والأجهزة المتخصصة في المجالات المختلفة العديدة التي تشملها الاتفاقات من جانب، وبين الجهة الأخرى المكلفة بعضوية منظمة التجارة العالمية في كل دولة من جانب اخر.

4. إن عرض أي حالة على جهاز تسوية المنازعات او الدفاع عن الشكاوى يحتاج الى تحضير وتنسيق بين الوزارات المعنية ورجال الأعمال في مجالاتهم المختلفة. فإعداد ملفات لعرض أو الدفاع يستلزم تجميع الخبرات المختلفة المتوفرة بالنسبة لمختلف القضايا المعروضة، ويمثل التنسيق بين الجهات الحكومية وغير الحكومية احد التحديات الهامة لاتفاقات التجارة الدولية، اذ ان زيادة التنسيق يمكن ان تساعد على تحقيق مكاسب كبيرة وتلافي الكثير من السلبيات التي تنطوي عليها تلك الاتفاقات.

5. ينبغي للأجهزة القانونية في الدول العربية والنامية أن تقترح تعديلات على لتشريعات الوطنية لجعلها تتماشى مع قواعد التجارة الدولية، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تقليل عدد المنازعات التي تنشا نتيجة عدم الاتساق بين التشريعات الوطنية و الالتزامات الدولية.

6. إن نظام تسوية المنازعات في اطار منظمة التجارة يختلف عن الانظمة الاخرى القائمة في اطار الغرف او الاتحادات الجزائرية اختلافا جوهريا اذ إن رفع الدعاوى والدفاع عن الشكاوى، في اطار منظمة التجارة العالمية هو من اختصاص الدول بحكم عضويتها في منظمة التجارة العالمية بالرغم من ان مصالح رجال الاعمال قد تتضرر من ذلك، على خلاف ما يجري في محافل اخرى للتحكيم يتولاها أفراد وشركات بتراضي الطرفين، ومن شان هذا الاختلاف ان يعطي اهمية للتنسيق و التعاون المستمر بين مؤسسات وهيئات رجال الأعمال والحكومة.

7. ان نظام تسوية المنازعات في اطار منظمة التجارة العالمية اكثر اهمية بالنسبة للدول الصغيرة سواء كانت متقدمة او نامية منه بالنسبة للأطراف القوية التي تستطيع بإجراءاتها من جانب واحد ان تفرض ما تريده على الأطراف

الأخرى، ومن هنا تأتي أهمية نظام تسوية المنازعات وما يتطلبه من توافر خبرات متعددة للمشاركة الفعالة في نشاطاته.

8. الاستفادة من خدمات مركز مساعدة الدول النامية الذي تم انشاؤه في بداية عام 2000م في جنيف بمساهمات من الدول النامية والذي تم التوقيع على انشائه خلال المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في سياتل.

- **إحصاء حالات تسوية المنازعات منظمة التجارة العالمية:**[1]

تطور حالات تسوية المنازعات	
العام الميلادي	**عدد الحالات**
1995	**25**
1996	**39**
1997	**48**
1998	**44**
1999	**30**
2000	**9"**

تطور حالات تسوية المنازعات حسب الدول			
الدولة / مجموعة الدول	**المشتكي**	**المشتكي**	**حالات الدول النامية مع الولايات المتحدة/الاتحاد الأوروبي/اليابان**
			المشتكي / **المشتكي**
الولايات المتحدة	60	42	22 / 15

[1] المصدر: سكرتارية منظمة التجارة العالمية (بيانات رسمية)

" حتى نهاية أيار / مايو 2000

الاتحاد السوفياتي	50	27	23	11
اليابان	7	12	3	
الدول النامية	50	68		

تطور تسوية المنازعات حسب الموضوعات			
	عدد الحالات		**عدد الحالات**
القيود الفنية على التجار / المواصفات الزراعية	26	**الجوانب التجارية للاستثمار**	15
الزراعة	25	**الجوانب التجارية للملكية الفكرية**	21
المنسوجات	13	**اتفاق الخدمات**	09

المبحث الثالث: تأثير اتفاقيات منظمة التجارة في مجال السلع لزراعية والسلع الصناعية على سياسات الدول.

استهدفت مبادئ وأحكام اتفاقية قيام منظمة التجارة العالمية تحرير التجارة الدولية في السلع، وتنطبق هذه المبادئ والأحكام على كافة المنتجات سواء كانت صناعية او زراعية.

غير ان عملية التحرير تركزت فيه الواقع العملي على التجارة الدولية في المنتجات الصناعية فقط كما لا يمكن ان ينكر أي احد ما قد ينجز عن تطبيق اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة في مجال السلع الزراعية والصناعية من تأثيرات على سياسات وسيادة الدول، هذا ما سنحاول تبيانه في هذا **المبحث** من خلال تناولنا في **المطلب الأول** تأثير اتفاق الزراعة، أما **المطلب الثاني** تأثير اتفاق الصحة النباتية، في حين يتناول **المطلب الثالث** تأثير اتفاق بروتوكول السلع المصنعة في السياسات الدول وأخيرا **المطلب الرابع** تأثير اتفاقية المنسوجات والملابس.

المطلب الأول: تأثير اتفاق الزراعة.

سنحاول تبيان التأثير السلبي لبعض أحكام الاتفاق على سياسات وسيادة الدول حسب تسلسل الأحكام الواردة فيه، بالنسبة للحكم القاضي في الاتفاق بتحسن النفاذ الى الاسواق فهذا يترتب عنه انخفاض كبير في حصيلة الرسوم الجمركية خصوصا بالنسبة للبلدان النامية التي تشكل نسبة كبيرة من مجموع إيراداتها، حيث أن اغلب السلع الزراعية المتداولة في الاسواق العالمية بالمقارنة مع اجمالي إنتاجها تنتج فيها وهي تمثل لكثير من هذه البلدان المصدر الرئيسي للعملات الاجنبية يجعلها في وضع شديد التأثر بالتقلبات في اسراق هذه السلع، فالدول العربية مثلا: ستزيد خسارتها نتيجة لتراجع او انخفاض في حجم الصادرات الزراعية وذلك راجع لضعف القدرة التنافسية مع حجم الصادرات الزراعية، فحكم النفاذ الى الاسواق يترجم نفسه بحصول عمالقة صناعة الاغذية على كامل الحرية في دخول اسواق حبوب البلدان لنامية مما يجعل هذه البلدان عاجزة على اخذ أي اجراء وقائي او تنافسي حياله مما يجعله تفقد السيادة الغذائية لمواطنيها شيئا فشيئا.

وهذا ما أشار إليه الخبير الاقتصادي: انه بسبب التراجع في فرض الرسوم الجمركية على السلع الزراعية بموجب اتفاقية الزراعة في دولة كالبرازيل و التي تعتبر قوة اقتصادية مساعدة بأمريكا الجنوبية خصوصا الفترة بين 2004/1998، تراجع الإنتاج الزراعي و تقلصت على اثرها المساحات الزراعية من 52 مليون هكتار الى 42 مليون هكتار.[1]

يرى بعض المختصين الدولية ان تفكيك الحماية الجمركية من شانه ان يؤدي الى اغراق الاسواق المحلية و تدمير القدرة الانتاجية الزراعية مما يترتب عن ذلك تدمير الاكتفاء الذاتي.

يسمح حكم النفاذ الى الاسواق بغزو الاقتصاديات المحلية و بالتالي تآكل مبدأ السيادة بكل معانيها.

من خلال ما تقدم يتدلى لنا المساس الكبير بالسيادة الاقتصادية بجعل القطاع الزراعي في البلدان النامية اكثر هشاشة و جعلها تابعة من الناحية الزراعية للبلدان المتقدمة مما يهدد ميزان مدفوعاتها وزيادة اختلالها وبالتالي جعل الباب مفتوحا على مصراعيه امام تدخل صندوق النقد الدولي، كذلك الأمر بالنسبة لإلغاء الدعم على الصادرات، على الرغم من الاولية التي افردتها مفاوضات الدوحة للمعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية والأقل نموا بموجب الفقرة الثالثة عشر من البيان الوزاري، فان هذه المعاملة لم تلقى الاهتمام الواجب في اطار المفاوضات الزراعية الامر الذي جعل مصالح و سيادة هذه الدول ممدة و تحت رحمة الدول المتقدمة.

المطلب الثاني: تأثير اتفاق الصحة والصحة النباتية.

يعتبر هذا الاتفاق منصفا من الناحية النظرية وجاء ليخدم مصالح الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، إلا إن الواقع غير ذلك فغالبا ما يستخدم من طرف الدول المتقدمة لإيجاد حجج تخدم مصالحهم التجارية متجاهلة بذلك الاضرار التي قد تلحق بالدول النامية.

فهيمنة القوى الكبرى عليه ادى بعدم مقدرة هذه الأخيرة على حمل أسواقها الداخلية ومؤسساتها من المنافسة الأجنبية، أصبحت البلدان المتقدمة تلجا الى تطبيق هذا الاتفاق للحد من نفاذ السلع الزراعية الى اسواقها بحجة عدم

[1] برزيق خالد، اثار اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول، رسالة ماجستير، جامعة تيزي وزو 2008

مطابقتها للمواصفات البيئة والصحية، على العكس من ذلك اعتادت الدول المتقدمة التي تصدر العديد من المواد الضارة والخطيرة إلى البلدان النامية ة تحقق من وراء ذلك أرباح طائلة، ثم تستخدمها الدول النامية في إنتاجها ليأتي الرفض من الدول المتقدمة استيراد المنتجات التي ادخلت فيها هذه المواد الى اسواقها. أي أن البلدان النامية تخسر عدة مرات نذكر منها:

1. استيراد مواد خطرة أنفقت عليها الملايين من الدولارات.
2. الإضرار البيئية المترتبة على استخدامها بالنسبة للإنسان والحيوان والنبات.
3. الخسارة المترتبة على رفض الدول الصناعية دخول هذه المنتجات اسواقها.
4. الصفقات المردودة تعود ليتم استهلاكها غالبا بواسطة الشعوب المصدرة لها.

وما يجب أن نشير إليه ان البلدان النامية تفتقر لإمكانية تحقيق المواصفات الصارمة التي تطبقها الدول الصناعية على الرغم من ان اتفاقيات تحرير التجارة نصت على تقديم المساعدات لها لتتمكن من ملائمة إنتاجها للمعايير التي تفرضها الدول المتقدمة، ومما لا شك فيه ان العلاقة بين الدول النامية والمتقدمة ظهرت بوضوح وان الحجج والمبررات الواردة في الاتفاق سوف تستخدم دائما من قبل البلدان المتقدمة كلما ارادت ان تعرقل تجارة البلدان النامية، ومن الأشكال الجديدة للإجراءات الحماية التي تتخذها الدول المتقدمة حاليا لمنع دخول العديد من البضائع القادمة من البلدان النامية فتتمثل في المقاييس المتعلقة بطرق تغليف السلعة ومدى تطابق مع قواعد الصحة والبيئة وتتخذها هذه الدول بحجة حماية المستهلك والبيئة وبالتالي تعرقل دخول سلع البلدان النامية اليها.[1]

المطلب الثالث: تأثير بروتوكولا تحرير السلع المصنعة (النفاد إلى الأسواق)

يعتقد الباحث من الوهلة الاولى ان هذا الاتفاق جاء ليخدم البلدان النامية من خلال التخفيضات المتعددة لكن الواقع شيء اخر بالرغم من ان هذه التخفيضات الكبيرة التي تصدرها هذه ادول فهناك العديد من اليود تحول دون دخول صادرات الدول النامية الى أسواق الدول الصناعية الكبرى، فهذا لا يتوقف عن نسبة التخفيض فحسب وإنما يتحدد أيضا بالقيمة الاصلية كما ان التعريفة الجمركية المفروضة عى الصادرات الصناعية من البلدان النامية تزيد عن **10%** خصوصا

[1] برزيق خالد، أثار اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول، مرجع سبق ذكره، ص 30 -36.

السلع التي تتمتع فيها هذه الدول بميزة تنافسية في إنتاجها، من هنا يظهر جليا كيف ان هذا الاتفاق جاء جليا ليضرب سيادة البلدان المتخلفة بطريقة ممنهجة وذكية وتركها دائما تابعة صناعيا للدول المتقدمة لأنه يكرس الهيمنة الرأسمالية التي ادت الى التباين الكبير بين الدول المتقدمة والدول النامية التي تعاني من تدني في أسعار مواردها الأولية وبالتالي السيطرة على مقدراتها الصناعية، فالحقيقة أن هذه الدول وضعت العقبان امام دخول السلع الصناعية للبلدان النامية الى اسواقها مما جعلها تتكبد خسائر كبيرة فتحرير تجارة السلع ادى الى تعرض الصناعات الوليدة في البلدان النامية الى منافسة شرسة من خلال الزيادة الضخمة في مستوى الالتزامات والضوابط التي تضمنتها الاتفاقيات ستحد من حرية الحركة امام حكومات البلدان النامية في اختيار الادوات المختلفة اللازمة لتطبيق سياستها وبالتالي انكماش سيادتها الداخلية.

وعليه فان هذه الاتفاق ستؤثر بنسبة كبيرة على الدول النامية لأنها ستواجه ارتفاع التعريفات الجمركية عند دخول سلعها لأسواق الدول المتقدمة، فهذا الاتفاق يسعى الى خدمة مصالح البلدان المتقدمة مهما كانت النتائج التي تسعى الى جعل البلدان النامية اسواق مربحة أمام منتجاتها وبالتالي تكريس التبعية بأي ثمن وغالبا ما ينظر إلى اتفاق السلع الصناعية من منظور البلدان النامية على انه خاطف للسيادة وذلك نتيجة هيمنة البلدان الرائدة اقتصاديا على المنظمة العالمية للتجارة للتجارة، هذا ما يترجم نتائجه السلبية على الدول التي لا تعد صناعية كبيرة، ذلك أن النتيجة العامة لتخفيض الرسوم الجمركية يؤدي الى انخفاض الموارد المالية العامة للدول مما يؤدي إلى انخفاض في ميزان المدفوعات،و كخلاصة نستنتج ان البلدان المتقدمة تسعى من خلال هذا الاتفاق لاستنفاد ما بعد الدول النامية من ثروات، حتى تدعم ثرائها وتحافظ على مستويات معيشة مواطنيها المرتفعة، وتامين مصادر الطاقة اللازمة لمصانعها، وهذه هي العولمة الاقتصادية التي تسعى الى اندماج اسواق العالم في حقول التجارة في إطار رأسمالية حرية الأسواق و اختراق الحدود القومية والى الانحسار الكبير في سيادة الدولة خاصة النامية منها.[1]

[1] الموسوي ضياء مجيد، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 165.

المطلب الرابع: تأثير اتفاق المنسوجات والملابس.

ان الفائزين الرئيسيين في هذا الاتفاق هم دول **النافتا والاتحاد الأوربي**، بالمقابل تخرج البلدان النامية خاسرة منه عكس ما كانت تتوقعه رغم امتلاكها ميزة نسبية في هذا القطاع خاصة في تصدير الملابس وينعكس سلبا على الدول التي تعتمد على نظام الحصص، فموازين الدول التجارية العربية تعرضت لاختلالات بسبب إلغاء نظام الحصص في تصدير الملابس، إضافة إلى ذلك فان تحرير هذه التجارة سيؤدي الى الضغط على اشعار التصدير وكذلك ستواجه خطرا تزايد المنافسة من المنتجين أصحاب التكاليف الأقل، فالبلدان النامية المصدرة لمنتجات قطاعي المنسوجات والملابس تعرضت لإجراءات وقائية مكثفة من قبل البلدان المتقدمة المستوردة لهذه المنتجات، إذن لا زالت الدول النامية تعاني من هذا الاتفاق الذي يقضي على الميزة النسبية التي لا تتمتع بها الدول النامية وبذلك تفقد قدرتها التنافسية في الاسواق الدولية اضافة الى المنافسة القوية التي تصطدم بها مع العديد من الدول العملاقة مما يؤدي الى ضيق السوق الخارجي أمام صادراتها وتأثر الأسواق المحلية في حالة الغاء او تخفيض إجراءات الحماية التجارية، مما يجعل سيادتها الاقتصادية عرضة للتهميش والتقليص.

ما يمكن لن نستخلصه في هذا الاتفاق ان تحقيق التنمية المستدامة تبقى حجر عثرة في العلاقات بين الدول داخل المنظمة العالمية للتجارة أي بين دول الشمال المتقدمة ودول الجنوب المتخلفة، وبالتالي السيادة هي حقيقة التحدي الصعب لدى هذه الاخيرة خاصة مع تزايد الفوارق بينهما هذا ما جاء ليثبته لنا مرة أخرى هذا الاتفاق على غرار سابقيه، بالرغم من أن البلدان النامية عي التي كانت تصر على ادراجه في المنظمة العالمية للتجارة، ظنا منها أن سيخدمها كثيرا ما دامت متفوقة في هذا المجال متجاهلة ما يمكن أن تقوم به الدول المتقدمة فيما يتعلق بمصالحها الاقتصادية.[1]

[1] برزيق خالد، أثار اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول ، مرجع سبق ذكره، ص 46-49.

المبحث الرابع: تأثير اتفاقيات المنظمة في مجال السلع العامة و القطاعات الأخرى على السيادة.

تتضمن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية كذلك اتفاقيات مجالات السلع و قطاعات أخرى وسوف نتناول في هذا المجال المبحث المقسم كالأتي: **المطلب الاول** سوف نتطرق إلى تأثير اتفاق إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة، أما **المطلب الثاني** خصصناه لأثار اتفاق مكافحة الإغراق، وبخصوص المطلب الثالث سوف نتناول فيه تأثير اتفاق العام بنشأة التجارة في الخدمات، والمطلب الرابع والأخير نتطرق فيه إلى اتفاق حماية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة.

المطلب الأول: تأثير اتفاق إجراءات الاستثمار المتعلق بالتجارة.

جاء هذا الاتفاق لضرب سيادة البلدان النامية في الصميم، بحيث اقتصر تعريفه لتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة على الشروط المفروضة على الاستثمارات الأجنبية التي ترغب في إقامة المشروعات في دولة معينى مثل: اشتراط المكون المحلي ، نقل التكنولوجيا .....الخ

وهذا لتعارضها مع مبدأ المعاملة الوطنية شروط التوازن التجاري، شروط توازن العملات شروط حدود التصدير ....الخ، وبالتالي فان هذا الاتفاق منحاز بصورة كبيرة للدول المتقدمة.

بالإضافة فان تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية سيوازي بين الاستثمارات الوطنية والأجنبية مما يؤدي إلى زيادة هذه الاخيرة على حساب الاستثمارات الوطنية وبنجم عنه تقزيم السيادة الاقتصادية للدول المضيفة لها، إن هذا الاتفاق يؤثر بطريقة مباشرة على موضوع جد حساس وسيادة البلدان الضعيفة للاستثمارات الأجنبية، فلا بد على الحكومات ان تتنازل عن سيادتها خاصة الدول النامية والأقل نموا كذلك، مما يجعل هذه البلدان تضطر لإجراء تعديلات كبيرة على تشريعاتها قد تؤدي الى حدوث مشاكل داخلية خطيرة في هذه البلدان لأنها تجد نفسها مجبرة على إحداث تعديلات دستورية، وهذا ما يؤكد على ان هذا الاتفاق يقلص سيادة الدولة في المجال التشريعي.

اضافة الى ذلك فان الاتفاق لم يشر لمعظم الاجراءات المقيدة للتجارة في الدول المتقدمة، في حين شمل معظم الاجراءات الشائعة في البلدان النامية فتوسيع التجارة والاستثمار الأجنبي يؤدي غالبا الى اتساع الفجوة بين الدول المتقدمة

والنامية، لان إنتاج الدول النامية ضعيف وعاجز عن مواجهة نضيره في البلدان الرأسمالية الصناعية لان الدول النامية تكون بحاجة ماسة الى رأس المال الأجنبي وقد رسمت له حماية كبيرة يلغي بموجبه مفعول قرارات عوملت على انها مكاسب تحكم السيادة السياسية والقانونية.[1]

المطلب الثاني: تأثير اتفاق مكافحة الاغراق.

زاد هذا الاتفاق من مخاوف الدول النامية بسبب الزيادة إلى لجوء تدابير مكافحة إغراق الأسواق، فمن الناحية التشريعية نلاحظ أن كل السيادة التشريعية للدول خاصة النامية منها لأن هذا الاتفاق أقيم وفق المعايير التي كانت معتمدة لدى البلدان المتقدمة، والأخطر من ذلك أن تجد الدولة نفسها مضطرة لإجراء تغيير في السلطة القضائية حيث أوجب هذا لاتفاق على الدول الاعضاء تقييم محاكم قضائية أو ادارية أو تحكيم أو اجراءات يكون من اختصاصها المراجعة السريعة للتدابير الادارية المتعلقة بالتحديد النهائي لرسوم مقاومة الإغراق ومراجعة التحديات، فالبلدان المتقدمة تعي جيداً أنه من الصعب جداً على البلدان النامية أن تحقق كل هذه الشروط المطلوبة منها فنقص الخبرة ونقص الامكانيات لدها يحولان دون التحقيق الفعال لهذه الشروط وبالتالي هي المتضرر الاكبر من هذا الاتفاق وذلك لحجم امكانية ايجاد الحجم اللازمة للاحتجاج بها جراء إغراق أسواقها، وعليه فإن تطبيق رسوم مقاومة الاغراق من قبل الدول الصناعية على سلع واردة من الدول الفقيرة سيؤدي إلى عدم رواج هذه السلع في الأسواق المحلية لهذه الأخيرة، وذلك للتفاوت في الجودة بين منتجات الدول النامية والدول المتقدمة وبالتالي خسارتها لأسواق البلدان المتقدمة، ومن تم خسارتها لنصبها من التجارة الدولية مما يؤثر على تنميتها الاقتصادية، وهكذا فإن دعوى الاغراق على سبيل المثال يمكن أن يكون سيفا مسلطاً على رقاب هذه الأخيرة، مما يعمق من تهيئتها وإضعاف دورها المتواضع أصلا في النظام التجاري العالمي:

[1] برزيق خالد، أثار اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول، مرجع سبق ذكره، ص 55-57.

المطلب الثالث: تأثير الاتفاق العام بنشأة التجارة في الخدمات.

يخلق هذا الاتفاق صعوبة شديدة على البلدان النامية بحيث أنها تواجه خطر حقيقي من إجراء من جراء تسارع إجراءات تحرير التجارة في هذا المجال، إذ أن الدول الكبرى تكاد تحتكر قطاع الخدمات العالمية بنسبة **79%** من براءات الاختراع العالمية، كما أن هذه الدول تسيطر على قطاع خدمات الاتصالات والخدمات المالية والبنوك، وفي مقابل يوجد هناك في البلدان النامية قطاع خدمات ضعيف لا يقوى على الوقوف في وجه المنافسة القادمة من الدول الكبرى في حالة تحرير هذا القطاع، مما يجعل سيادتها الداخلية عرضة للتقليص والانحصار.[1]

هذا الاتفاق لم يراعي انعدام التوازن بين حجم قطاعات الخدمات في الدول المتقدة وحجمه في الدول النامية، ولم يراعي أيضاً إرتباط بعض قطاعات الخدمات في البلدان النامية بمصالحها الإستراتيجية.[2]

المطلب الرابع: تأثير اتفاق حماية الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة.

يتضح من خلال هذا الاتفاق أن سيادة البلدان النامية في خطر، والبداية يكون من الناحية التشريعية حيث يفرض أعباء تشريعية جديدة على الدول التي لا تتوافر لديها تشريعات في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية أو تتماشى تشريعاتها مع أحكامه مما يعرض السيادة التشريعية للبلدان النامية إلى التآكل، فمثلاً نقل التكنولوجيات لم يتحقق بأي طريقة مسجلة ومترابطة أو متسقة، وقد اقتصرت المساعدة الفنية على الالتزام باتفاق دون الاشارة إلى الانعكاسات على التنمية البشرية في البلدان النامية، ومنه يمكننا القول أنه بات واضحاً في ظل هذا الاتفاق أنه بينما تتحمل البلدان النامية أعباء النظام الصارم لحماية حقوق الملكية الفكرية تجنى البلدان المتقدمة فوائده الاعاقة البلدان النامية من الحصول على ابسط حقوقها المتمثلة في التقدم العلمي في مختلف المجالات الحيوية.[3]

---

[1] جرزيق خالد: آثار اتفاقيات المنظمة العامية للتجارة على سيادة الدول، مرجع سبق، ذكره، ص 65

[2] نفس المرجع، ص 74.

[3] بريق خالد، آثار الاتفاقات العالمية للتجارة على سيادة الدول، مرجع سبق ذكره، ص79.

ما نستخلصه في دراستنا لهذا الفصل أنه لضرورة التزام الدول المنظمة المؤسسات لمنظمة التجارة العالمية بنصوص الاتفاقيات، وعدم تمييز المؤسسات الوطنية عن المؤسسات الاجنبية فإن حور الدول في حماية الاقتصاد الوطني قد تفلص خصوصاً اقتصاديات البلدان النامية التي أصبحت عاجزة عن وضع سياسات تنموية بما يتفق مع ظروفها وأهدافها الوطنية، وذلك لأن اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة تنطوي على تحويل قدر من صلاحيات اتخاذ القرارات الوطنية في عدد من المجالات إلى منظمة العالمية أو التشاور مع المنظمة قبل اتخاذ العديد من القرارات المتعلقة بالتجارة، كما أن الزيادة الضخمة في مستوى الالتزامات والضوابط التي تضمنتها الاتفاقيات ستحد من حرية الحركة أما حكومات البلدان النامية في اختيار الأدوات المختلفة اللازمة لتطبيق سياساتها.

الفصل الثالث:

تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي قامت بعدة إصلاحات لاقتصادها الوطني، بهدف إرساء قواعد و أسس نظام اقتصاد السوق، ثم اتجهت إلى منظمة التجارة العالمية للانضمام لها، ولها في ذلك أهداف عديدة إلا أن هناك العديد من الصعوبات لتي تمثل العراقيل التي لا يستهان بها، كل هذه الجوانب إن استطاعت المرور فيها فان الأصعب هو الخطوات التي تلي الانضمام، ومن خلال هذا فقد قسمنا دراستنا في هذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول سوف نتناول فيه أهداف انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، أما **المبحث الثاني** فجاء بعنوان إجراءات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، ليأتي في الختام **المبحث الثالث** الذي سوف نتطرق فيه إلى العراقيل التي تواجه الجزائر في سبيل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

المبحث الأول: أهداف انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية

بما أن المنظمة العالمية للتجارة هي امتداد لاتفاقية الجات، فان التعاقد في هذه الاتفاقية هو بمثابة لانضمام إلى هذه المنظمة بعد ظهورها إلى الوجود، حيث أن الأعضاء الأصليين لهذه المنظمة هم أطراف متعاقدون في اتفاقية الجات، وبما أن الجزائر لم تكن طرفا متعاقدا و إنما ليست من الأعضاء الأصليين للمنظمة، و سوف نسلط الضوء في هذا المبحث على أهم الأهداف التي كانت وراء طلب الجزائر الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من خلال: **المطلب الأول** سنتطرق إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، في حين أن **المطلب الثاني** جاء بعنوان تشجيع الاستثمار، أما **المطلب الثالث** سنتطرق فيه إلى مسايرة التجارة الدولية، وأخيرا المطلب الرابع تحت عنوان الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء بالمنظمة.

المطلب الأول: إنعاش الاقتصاد الوطني.

مع انضمام الجزائر إلى المنظمة سيرتفع حجم وقيمة المبادلات التجارية، خاصة بعد ربط التعريفة الجمركية عند حد أدنى وحد أقصى والامتناع عن استعمال القيود الكمية مما ينتج زيادة في الواردات من الدول الأعضاء باحتكاك المنتجات المحلية بالمنتجات الأجنبية، وبالتالي الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة و التقنيات المتطورة المستعملة في عملية الإنتاج و بالتالي زيادة المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر أداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني، عن طريق تحسين المنتجين منتجاتهم من حيث الجودة والفعالية والكفاءة والتسيير الجيد من اجل البقاء في السوق وهو ما يساهم في إنعاش و بعث الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: تحفيز و تشجيع الاستثمارات.

إن تشجيع الاستثمارات وتحفيزها مرتبط بنجاح الإصلاحات الاقتصادية في **الجزائر** التي انطلقت في أواخر الثمانينات، وفي هذا الصدد فقد قدمت **الجزائر** عدة مزايا للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، تضمن عدة تحفيزات كالمساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب في مجال الامتيازات والإعفاءات الضريبية.

إلا انه لم يتم التوصل إلى الهدف المنشود، لكن مع انضمام **الجزائر** إلى **منظمة التجارة العالمية** سيفتح لها المجال و يمنحها فرصة اكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال

التجارة والتي قد تعود باستثمارات مهمة عليها خاصة مع الاستفادة من اثر الشبكات التي تكونها الشركات المتعددة الجنسيات على المستوى المحلي والدولي وما تمثله من وسائل هامة في تبادل السلع والخدمات والتكنولوجيا وفي استغلال الهوامش المتوفرة في الربح ومردودية عوامل الإنتاج بين الدول والتكتلات.[1]

المطلب الثالث: مسايرة التجارة الدولية.

يتميز الاقتصاد الجزائري بالتبعية للخارج، و ذلك بسبب اعتماده على قطاع المحروقات الذي يقدم أكثر من 95% من الصادرات الجزائرية من جهته يتميز الجهاز الإنتاجي الجزائري بضعفه وعدم قدرته على المنافسة من ناحية مدخلاته من السلع الوسيطة والمعدات الإنتاجية التي تستورد اغلبها، إضافة إلى عدم مسايرة الجزائر للتطورات الحديثة مما تسبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج.

لذا فان لجوء الجزائر إلى الأسواق العالمية للحصول على احتياجاتها لمختلفة خارج إطار المنظمة العالمية للتجارة لا يسمح لها بالاستفادة من الفرص التي تقدمها هذه الأخيرة من المواد الغذائية، من جهة أخرى اعتبار **الجزائر** مستورد صاف للغذاء، ولتجارة الخارجية تلعب دورا فعالا في الاقتصاد الوطني فلا يمكن للجزائر أن تكون بعيدة عن ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية، إذا أرادت أن تساير التطورات الحديثة.

المطلب الرابع: الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية أعضاء بالمنظمة.

إن المزايا التي تمنحها **المنظمة العالمية للتجارة** للدول الأعضاء بها تعتبر بمثابة دوافع و محفزات للانضمام إليها **والجزائر** كغيرها من الدول النامية، تسعى للانضمام بهدف الاستفادة من المزايا التي تمنح لها بصفتها دولة نامية، ومن أهم المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء هي حماية المنتج الوطني من المنافسة خاصة في المدى القصير، وذلك بالسماح لها بالإبقاء على تعريفة جمركية مرتفعة نوعا ما وكذلك مدة التحرير والتي قد تصل إلى10 سنوات.

[1] د. دادي عدون و محمد متناوي، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، الأهداف والعراقيل، مجلة لباحث، 2004، ص70.

بصفة عامة، فقد منحت للدول النامية عند انضمامها للمنظمة مجموعة من الامتيازات هدفها بالدرجة الأولى، تسهيل التزام الدول النامية بأحكام المنظمة في إطار تحرير التجارة الدولية كما تعتبر هذه الامتيازات بمثابة حوافز تساعد الدول النامية على إعادة هيكلة اقتصادها وتعديل تشريعاتها وسياساتها التجارية، حتى تتلاءم مع الفكر الجديد للتجارة الدولية.

ومن المزايا التي تمنح للجزائر في حال الانضمام إلى المنظمة ما يلي:

أ. **الاستفادة من الإعفاءات الخاصة بالدول النامية:**

والتي بمساعدة قطاعات منها قطاع الفلاحة التي تصل فيه مدة الإعفاء إلى 10 سنوات، وذلك تدابير الصحة والصحة النباتية التي تمس السلع المستوردة هذه بالإضافة إلى إجراءات الاستثمار المتصل بالتجارة.

ب. يمكن دعم صادرات مختلف القطاعات لفترة تصل إلى 08 سنوات.

ت. يمكن فرض شرط استعمال نسبة من السلع المحلية لإنتاج بعض السطح من طرف مؤسسات أجنبية لمدة تصل إلى 08 سنوات، كما أن هناك إجراءات أخرى يمكن **للجزائر** أن تستفيد منها.[1]

حتى تستفيد الجزائر من هذه المزايا يجب عليها إتباع الخطوات والإجراء والإجراءات التالية:

- وضع سياسة اقتصادية وتجارية واعتماد إستراتيجية تنموية بعيدة المدى، معتمدة على القدرات الذاتية شرط أن لا تكون متعارضة مع شروط الانضمام إلى المنظمة,
- تجديد الطاقة الفكرية البشرية و تكوين المسيرين على الطرق الحديثة للتسيير.
- إعطاء فرص متكافئة لكل المستثمرين الجزائريين، والعمل على القضاء على المعاملات التمييزية.
- إعطاء عناية أكثر للمؤسسات القادرة على المنافسة الدولية والعمل على تنمية طاقة التصدير.
- تحرير الإدارة **الجزائرية** من كل أشكال الضغط والمساومة.

[1] د. ناصر دادي عدون و محمد متناوي، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف والعراقيل، مرجع سبق ذكره، ص71

- وضع اكبر عدد ممكن من الشروط الخاصة بالانضمام، بهدف حماية القطاعات لاقتصادية الإستراتيجية في المدى المتوسط، وهذا يتوقف على مستوى وقدرة فريق الخبراء الجزائريين المفاوضين، لان الشرط الوحيد الذي يجب على الجزائر التمسك به، هو حماية المنتج الوطني.
- الاهتمام بالعنصر البشري الذي يمثل العامل الرئيسي في العملية الإنتاجية.
- التركيز علة القطاع الخاص في تطير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واهتمام القطاع العام بالقطاعات الإستراتيجية الكبرى مع الاستقلالية في التسيير.[1]

[1] د. ناصر دادي عدون و محمد متناوي، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف والعراقيل، مرجع سبق ذكره، ص71.

المبحث الثاني: إجراءات انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية.

إن الحصول على عضوية المنظمة العالمية للتجارة يكون بإتباع إجراءات وخطوات متسلسلة ذلك انه لا توجد شروط محددة لذلك، بل يتم الانضمام عن طريق التفاوض مع أعضائها لان كل حالة انضمام لها خصوصياتها، وغالبا ما يتم الحصول على عضوية المنظمة بعد عدة جولات بسبب عدم وجود معيار محدد للانضمام، وقد قسمنا هذا المبحث على النحو التالي:

المطلب الأول و يتضمن وضعية الجزائر قبل **جولة لأورجواي،** في حين أن **المطلب الثاني** جاء تحت عنوان مكانة **الجزائر** من الاتفاقية أثناء وبعد **جولة لأورجواي،** أما **المطلب الثالث** خصصناه للتدابير المتخذة من طرف **الجزائر** للتحضير لعملية الانضمام، وختاما **المطلب الرابع** جاء بعنوان إجراءات انضمام **الجزائر** إلى منظمة التجارة العالمية.

المطلب الأول: وضعية الجزائر قبل جولة لأورجواي

قبل **جولة لأورجواي** أي تم السماح **للجزائر** و غيرها من الدول التي كانت مستعمرة تم استقلت بان تستفيد من تطبيق قواعد الاتفاقية ولكن بصفة مؤقتة في انتظار أن تتخذ سياسة لفائية لتجارتها.

و بعدما أصبحت **الجزائر** تتمتع بصفة عضو مشارك أو منتسب في الاتفاقية، أي ما يعرف آو يسمى بـــ "**FACTO**"، فقد أصبحت ملزمة باحترام القواعد و المبادئ العامة في الاتفاقية لكنها غير مجبرة على احترام احترام الترتيبات الخاصة بالإجراءات كالإعلان عن المقاييس أو بالإجراءات التي تعمل بها أو تستعملها أو سمحت هذه الوضعية للجزائر بالاستفادة من بعض الايجابيات التي تمنحها الاتفاقية مثل شرط المعاملة الخاصة الممنوحة للدول النامية.

لهذا كان على **الجزائر** أن تطبق مبدآ تعميم معاملة الدول الأكثر رعاية في علاقاتها مع الدول المتعاقدة، لكنها لم تكن ملزمة بالقيام بتخفيضات جمركية، لأنها لم تكن طرفا في الاتفاقية.

المطلب الثاني: مكانة الجزائر من الاتفاقية أثناء و بعد جولة لأورجواي.

أثناء قيام **جولة لأوروجواي** للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في سنة 1986م أقرت الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية أن تسمح للدول النامية التي كانت تشارك في الجولات السابقة كعضو ملاحظ بان تشارك في مجريات **جولة لأوروجواي** مع شرط أن تبلغ نية الانخراط أو التعاقد في الاتفاقية قبل 30 افريا 1987م ، وهذا عكس الجولات السابقة حيث كانت هذه الدول ومن بينها **الجزائر** تشارك كعضو ملاحظ دون شرط تبليغ نية التعاقد.

وفعلا فقد قدمت **الجزائر** في 30 افريل 1987 إلى سكرتارية الاتفاقية مقررا تبين فيه نيتها في الانخراط والتعاقد في التفافية، والقيام بلقاءات مع الأطراف المتعاقدة من اجل الانخراط النهائي، وفي جويلية 1987م، تم تأسيس فوج عمل لدراسة ملف وطلب **الجزائر** للتعاقد في الاتفاقية، وهكذا فقد شاركت **الجزائر** في **جولة لأوروجواي** كعضو ملاحظ وفي نهاية الجولة قامت **الجزائر** بالتوقيع على القرار النهائي وهذا في **مراكش بالمغرب**.[1]

المطلب الثالث: التدابير من طرف الجزائر للتحضير لعملية الانضمام إلى "OMC".

من أهم الشروط التي تفرضها منظمة التجارة العالمية على الدول الراغبة في الانضمام إليها انتهاج نظام اقتصاد السوق بهدف تحقيق الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية بالإضافة إلى تفكيك الرسوم الجمركية وتعديل القوانين وفق القوانين والتشريعات الدولية.

[1] د.ناصر دادي عدون و محمد متناوي، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والأهداف والعراقيل، مرجع سبق ذكره، ص 72-73.

وباعتبار **الجزائر** تتفاوض من اجل الانضمام إلى المنظمة، وبهدف تسريع وتسهيل العملية قامت باتخاذ عدة إجراءات منها:

1) تعديل المنظومة القانونية:

من لهم التسهيلات التي يمكن تقديمها لتسريع عملية الانضمام هي تعديل المنظومة القانونية الجزائرية وفق القوانين المعمول بها على مستوى المنظمة، وفي هذا العدد فقد خطت **الجزائر** خطوة كبيرة في مجال الإصلاح التشريعي، بحيث تمت مراجعة قانون التعريفة الجمركية الشيء الذي سيسهل في عملية التفاوض وذلك لأهمية التعريفة الجمركية في المفاوضات.

إن هذا التعديل سوف يساعد في عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي كما قد يساهم في جلب الاستثمارات الأجنبية إلى **الجزائر**، حيث كانت في كل مرة تسمى لتطوير منظومتها القانونية، هذا بالإضافة إلى أنها صادقت على اتفاقية" **بيرن**" المتعلقة بحماية الأعمال الأدبية والفنية في عام 1997م مما أعطى القوانين الجزائرية مرجعية دولية، وفتح الفضاء الجزائري في المجال الفكري والفني والعلمي على التنظيمات العالمية والقوانين الدولية المنصوص عليها في الاتفاقيات.

من جهة أخرى وقعت **الجزائر** على اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، والتي تنص على ضرورة التزام الدول الأعضاء في المنظمة بعدة محاور منها: حقوق المؤلف، حماية العلامات التجارية وبراءات الاختراع، بالإضافة إلى الأعمال الفنية والتقنية، وتهدف هذه الاتفاقية إلى خلق جو من الانسجام في السوق العالمية وتنظيمها كما أنها مهمة بالنسبة للدول التي تتفاوض بشان الانضمام، لذلك يجب على **الجزائر** أن تعمل على تعديل المزيد من القوانين بما يتناسب ومتطلبات السوق العالمية، ويضمن الحقوق الفردية للإبداعات والاختراعات وتسويقها في **الجزائر**، وفي هذا العدد فقد قدمت **الجزائر** التزاما بان تقوم بتعديل جميع التشريعات وستصبح مطابقة مع أحكام **المنظمة العالمية للتجارة**.[1]

[1] د. ناصر عدون ومحمد متناوي، انضمام الجزائر إلى منظمة العالمية للتجارة، الأهداف والعراقيل، مرجع سبق ذكره، ص75.

2) التحرير الجزئي للتجارة الخارجية:

إن أول إجراء رسمي ملموس بخصوص تحرير التجارة الخارجية، جاء به قانون المالية التكميلي لسنة 1990م، عندما أعاد الاعتبار لتجارة الجملة بحيث سمح باستيراد البضائع لإعادة بيعها وتم إعفاؤها من إجراءات مراقبة التجارة والصرف، في سنة 1994م تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي باشرته السلطات آنذاك عدة تدابير لتحرير التجارة الخارجية، بحيث تم فتح المجال لزيادة الصادرات وتنويعها، وتمكن القطاع الخاص من الحصول على العملة الصعبة، مما أدى إلى ظهور متعاملين خواص في التجارة الخارجية ونتيجة لذلك انخفض الاحتكار.[1]

في إطار برنامج التعديل الهيكلي 1998/1995 ثم التركيز على إعادة هيكلة التعريفة الجمركية بما يتناسب ومستويات الدول المجاورة، وجاء قانون المالية لسنة 1996م ببعض التعديلات التي مست التعريفة الجمركية لسنة 1992م، وابتداء من جوان 1996م أصبح نظام التجارة الخارجية خاليا من كل القيود الكمية، وبهدف زيادة وتشجيع التصدير، جاء قانون المالية 1996م بإقرار إعفاء مؤقت لمدة 5 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والإعفاء من الدفع الجزائي لصالح المؤسسات التي تقوم بعملية تصدير السلع والخدمات.

المطلب الرابع: إجراءات انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية.

يتطلب الحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية إتباع الإجراءات التالية:

1. تقديم طلب الانضمام:

بعدما تم تحويل ملف الانضمام من **الغات** إلى "**OMC**" في سنة 1995م، قامت السلطات الجزائرية بتقديم طلب الانضمام إلى المنظمة في جوان 1996م وذلك من خلال تقديم مذكرة إلى سكرتارية المنظمة بحيث قامت هذه الأخيرة بتوزيع المذكرة على كل الدول الأعضاء بالمنظمة، كما تم إعداد فريق عمل يتكون من عدة خبراء يترأسه **سفير الأرجنتين** لدى المنظمة، وكلف هذا الفريق بمتابعة ملف انضمام **الجزائر** إلى المنظمة.

[1] بن عيسى شافية، أثار وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر 2011، ص 79.

2. تقديم مذكرة السياسة التجارية:

تحتوي مذكرة السياسة التجارية التي تقدمها الدول الراغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على العناصر الأساسية التالية:

- البنيان الاقتصادي، السياسات الاقتصادية والتجارة العالمية.
- إطار صنع وتنفيذ السياسات المؤثرة علة التجارة الخارجية في السلع والخدمات.
- السياسات التي تؤثر على التجارة والسلع.
- نظام الملكية الفكرية المتعلق بالتجارة.
- نظام الخدمات المتعلق بالتجارة.

وقد قدمت **الجزائر** مذكرة تشرح فيها سياستها التجارية بتاريخ 05 جوان 1996م وكانت تحتوي هذه المذكرة على العناصر التالية:

- **شرح الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية:**

حيث تم التطرق إلى التطورات الكبيرة التي حققت على مستوى التنظيم الاقتصادي، والذي انتقل من سياسة التخطيط المركزي إلى سياسة اقتصاد السوق.

- تقديم جميع المعلومات ذات الطابع العام المتعلقة بسياسة المؤسسات الجزائرية وتنظيمها وأثارها، حيث تم التطرق إلى تقسيم الصلاحيات ما بين السلطات التنفيذية والقانونية والتشريعية التي تتمتع بتنظيم مؤسساتي، بالإضافة إلى تقديم القوانين والتشريعات التي تتحكم في التجارة الخارجية بصفة مباشرة أو غير مباشرة ووصف دقيق للاحاكم والإجراءات القانونية التي تضمن تطبيقها.[1]

[1] د. ناصر عدون و محمد متناوي، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف والعراقيل، مرجع سبق ذكره، ص 73.

- شرح وتوضيح تجارة السلع من خلال تنظيم الصادرات والواردات في مجال السياسة الصناعية، أين يمكن هدف وتوجهات السلطات العمومية في تقليل عوامل الضعف الحالية لهياكلها الصناعية، وفي المجال الزراعين حيث ن هدفها الأساسي هو نمو الإنتاج الزراعي والرد على بعض الأسئلة المتعلقة بالأمن الغذائي.
- تقديم و شرح النظام التجاري للخدمات وحقوق الملكية الفكرية.[1]

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة.

المبحث الثالث: العراقيل المواجهة للجزائر للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

تعتبر **المنظمة العالمية للتجارة** المنظمة الوحيدة التي لا تتوفر على شروط واضحة ومحددة للانضمام إليها، حيث يتم ذلك عن طريق التفاوض مع أعضائها وفقا للمادة " **12**" وبسبب عدم احتواء هذه المادة على شروط محددة وواضحة، فقد فتح المجال لشروط مختلفة يتم الانضمام على أساسها بخصوص عدة قطاعات لها علاقة بالتجارة، وقد قسمنا هذا المبحث إلى:

المطلب الأول جاء بعنوان صعوبة الحصول على الدول النامية أو الأقل نموا، في حين أن **المطلب الثاني** تحدثنا فيه عن العراقيل التي تحد من الاستفادة من المرونة الممنوحة للدول النامية، أما **المطلب الثالث** تطرقنا فيه إلى العراقيل التي تحد من الاستفادة من الاستثناءات الخاصة بالدول النامية، **والمطلب الرابع** سوف نتطرق إلى كيفية دعم الدول العربية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الأول: صعوبة الحصول على صفة الدول النامية أو الأقل نموا.

نظرا للمزايا التي تمنح للدول النامية أو الأقل نموا، وكذلك الاستفادة من المعاملة التفضيلية أصبحت الدول التي تتفاوض حاليا بهدف الانضمام إلى المنظمة تتلقى صعوبات كبيرة في الحصول على ضفة الدول النامية، بحيث أصبحت هذه الضفة لا تمنح بسهولة حتى ولو كانت الدولة نامية فعلا، إذ يتم التفاوض مع الدول النامية الراغبة في الانضمام على أن تتخلى عن وضعها كدولة نامية أو اقل نموا.

المطلب الثاني: العراقيل التي تحد من الاستفادة من المرونة الممنوحة للدول النامية.

لقد استفادت الدول النامية والأقل نموا التي انضمت خلال **جولة لأورجواي** من مرونة خاصة.

لكن الدول النامية التي تتفاوض حاليا من اجل الانضمام تتلقى عدة عراقيل في الاستفادة من هذه المرونة، وأصبحت المعاملة الخاصة للدول النامية لا تنتقل بصفة مباشرة إلى كل الدول النامية التي ترغب في الانضمام، بل يجب عليها أن تتفاوض مع أعضاء المنظمة كي تحصل على المزايا المرخصة وفي بعض الأحيان ليس كلها، ذلك أن الدول النامية مجبرة على التفاوض في الفترات الزمنية الممنوحة لتنفيذ التزاماتها، بحيث أن الأعضاء في المنظمة تضغط على عدم تمتع تلك الدول بالفترات الزمنية

الممنوحة والتي تم الحصول عليها خلال مفاوضات **جولة لأورجواي**، إذا لم تحصل معظم الدول النامية التي أنظمت إلى المنظمة بعد سنة 1995م على تلك الفترات، رغم أنها دول نامية تتميز بنفس ظروف الدول النامية التي انضمت خلال جولة لأورجواي.[1]

المطلب الثالث : العراقيل التي تحد من الاستفادة من الاستثناءات الخاصة بالدول النامية.

لقد تم الاتفاق على منح الدول النامية التي تسعى إلى الانضمام إلى **منظمة التجارة العالمية** مرونة خاصة، بحيث تستفيد بعدة استثناءات من القواعد فمثلا يمكن للدول النامية الأعضاء بالمنظمة أن تستخدم قيود كمية أو جمركية بهدف الحفاظ على مستوى معين من الاحتياطي المالي، لمواجهة ضروريات تنفيذ برامج التنمية المحلية مثلا، لكن في الواقع هناك عدة شروط تتلقاها الأول النامية طالبة العضوية من قبل أعضاء المنظمة، هذه الشروط لا تأخذ الاستثناءات الخاصة بالدول النامية ونجد من بين هذه الشروط تحرير التجارة وتخفيض التعريفة الجمركية بالإضافة إلى مجموعة من الشروط الأساسية أهمها:

- تجانس الآليات الاقتصادية والتجارية والسياسية لهذه الدول مع تلك التي تميز بها الدول الأعضاء للمنظمة.
- تقديم تنازلات إضافية لدخول السلع والخدمات إلى أسواقها، دون مراعاة حماية بعض القطاعات لإستراتيجية الأخرى.
- تلتزم الدولة التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية بإجراءات جبائية تجاه السلع المستوردة كالمعادلة بين الضرائب المفروضة على السلع المحلية الصنع و السلع المستوردة في مدة قصيرة لا تتعدى سنة واحدة.[2]

المطلب الرابع: كيفية دعم الدول العربية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

لقد تم التأكيد على ضرورة دعم الدول العربية التي تقدمت بطلبات الانضمام إلى المنظمة ومساندتها، وكان ذلك خلال اجتماع وزراء الاقتصاد والتجارة والمالية العرب في القاهرة في جويلية 2001 م، ويتم مساندة الدول العربية من خلال ما يلي:

[1] د. ناصر دادي عدون و محمد متناوي، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف والعراقيل، مرجع سبق ذكره، ص78.

[2] سعداوي سمير، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية لمعوقات الانضمام، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص79.

- العمل على زيادة مشاركة الدول العربية الأعضاء في مجموعات العمل المعنية طلبات انضمام الدول العربية.
- التأكيد على عدم مطالبة الدول الأقل نموا بالتزامات اكبر من التزامات مثيلاتها من الدول الأعضاء، وتقديم العون الغني لها.
- مطالبة الدول الأعضاء بالمنظمة إلى التوصل إلى معايير واضحة حول المادة " 12" والخاصة بالانضمام بحيث لا تطالب الدول المتقدمة بمطالب مفرطة تفوق الالتزامات التي التزمت بها الدول المماثلة الأعضاء.
- موافقة الدول العربية الأعضاء بالمنظمة على مساعدة الأول التي تقدمت بطلبات الانضمام بالمعونة الفنية وخاصة التدريب رفع كفاءة المفاوضين، بما في ذلك النظر في تشكيل قاعدة معلومات يستفيد منها جميع الإطراف.[1]

ما نستخلصه في دراستنا لهذا الفصل أنه من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي والاستفادة من التطورات التي بلغها،قررت الجزائر أن تنظم الى المنظمة العالمية للتجارة وهذا يدخل في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها الجزائر،دلك أنه يسمح بتصحيح الاقتصاد الوطني من خلال إرساء قواعد وأسس النظام الاقتصادي العالمي الممثل في صورة نظام اقتصاد السوق،وعليه فإن النتائج الإيجابية التي تهدف الى تحقيقها من وراء هذا الانضمام تكون أكثر من النتائج السلبية خاصة على المدى الطويل لما تتوفر عليه من مقومات للتطور والتحسن الاقتصادي إذا تم استغلالها بالشكل المناسب.

[1] د. ناصر دادي عدون و محمد متناوي، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والأهداف والعراقيل، مرجع سبق ذكره، ص79.

خاتمة:

الخلاصة:

إن المحرك الأساسي للعولمة هو المنظمة العالمية للتجارة التي حلت محل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة،حيث سعت هذه الأخيرة منذ نشأتها الى تحرير المبادلات الاقتصادية العالمية من أجل إعطاء نفس جديد للسوق العالمي.إلا أن هذه الاتفاقية لم تأت إلا لخدمة مصالح الدول المتقدمة وهذا ما نستخلصه من خلال معظم جولاتها،فبالإضافة الى أنها واجهت الفشل أكثر من مرة وأن قضايا الخلاف لم تحسم إلا في جولة هي أطول الجولات الممثلة في جولة لأوروجواي التي حاولت إعادة ترتيب ومراجعة النقائص التي سادت طيلة الجولات السابقة بحيث ادمج ضمن هذه الجولة عدة قضايا لم تطرح من قبل مثل تجارة الخدمات والسلع الزراعية،إضافة الى خلق نظام تجاري عالمي جديد ينطلق من جهاز تسوية منازعات أكثر صرامة ومصداقية من الذي كان سائدا في الجات.

فالمنظمة العالمية للتجارة تهدف الى خلق بيئة دولية تجارية أكثر انفتاحا،حيث انها تقوم على مبادئ من شأنها تخفيض الرسوم الجمركية وإلغاء الحواجز الغير التعريفية بالإضافة الى إزالة التمييز بين الدول الأعضاء في هذه المنظمة،لكن من ناحية أخرى إن استشراف اثار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على سيادة الدول خصوصا الدول النامية منها يعتمد على معطيات ومقدمات الوقت الراهن،وحاضر العلاقات التجارية الدولية غير مبشر بتطور إيجابي على سيادة الدول في البلدان النامية.

فقد ازداد مستقبل الدول النامية الأضعف والأفقر في العالم على ضوء هذه المعطيات غموضا خصوصا مع ازدياد تأكل سيادتها الداخلية،فظاهرة العولمة وما تتضمنه من زيادة التحرير للتجارة الدولية،خاصة مع دخول اتفاق الخدمات حيز التطبيق بضغط من البلدان المتقدمة وانتهاء المهلة التي منحت للبلدان النامية حتى تطبق اتفاقات منظمة التجارة العالمية دون أن تثمر هذه المهلة في تطوير اقتصاديات الدول النامية وتجعلها قادرة على المنافسة

ومؤهلة للتفاعل مع الاقتصاد العالمي، هذا الاقتصاد الذي يعمل أساسا في صالح الدول الكبرى المتقدمة التي تسعى الى فتح اسواق الدول النامية أمامها دون اي عوائق أو تدخلات،فإذا كان البعض يرى ان م.ت.ع قد نجحت في تحقيق أهدافها،فإن هذا النجاح قد اقتصر على مجموعة معينة من الدول دون غيرها وذلك نتيجة عبث الدول المتقدمة بهذه الاتفاقيات وحرصها على تحقيق اقصى استفادة ممكنة من تحرير التجارة العالمية،وتجاهل مصالح الدول النامية وعدم التزامها بتقديم المساعدات الفنية والمالية التي تعهدت بها لتمكين الدول النامية من الاندماج في النظام التجاري العالمي.

بما أن الجزائر وفي إطار محاولة الانضمام الى منظمة التجارة العالمية،فإنها قد قطعت أشواطا كبيرة وهي في المراحل الأخيرة لإتمام العملية فقد انتهت من مرحلة توجيه الاسئلة والمفاوضات المتعددة الاطراف ولم يبق أمامها إلا إنهاء المفاوضات الثنائية مع الدول الأعضاء المهتمة بالاقتصاد الجزائري،إن هذا الانضمام المرتقب قد ينجز عنه أثار مرتقبة على الاقتصاد الوطني الجزائري قد تكون إيجابية وق تكون سلبية كذلك.فإذا تم استغلال الفرص المتاحة بشكل جيد بحيث يجب العمل على حماية النسيج الصناعي من خلال تحسين طرق التسيير والاستفادة من التكنولوجيا والتقنيات الحديثة وكذلك الاستفادة من الخبرات عن طريق إبرام عقود الشراكة بالإضافة الى تغيير بعض الشروط الخاصة بالاستثمار.

لكن في مقابل هذا الانضمام الى منظمة التجارة العالمية سوف تقوم الجزائر بالعديد من التنازلات التي سوف تؤثر بشكل سلبي عليها ومن أمثلة هذه التنازلات ما يلي:تحرير قطاع الخدمات،تحرير القطاع الخاص من الدولة،فتح رأس مال الشركات العمومية أمام المستثمرين الأجانب،رفع الدعم عن المواد الواسعة الاستهلاك،تخفيض قيمة العملة الوطنية،القيام بتنفيذ وتطبيق السياسات التي تفرضها منظمة التجارة العالمية...الخ.

هذه التنازلات السابقة الذكر سوف تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الجزائري وتجعله تابعا م.ت.ع، كذلك تنفيذ السياسات التي تفرضها منظمة التجارة العالمية سوف يجعل الجزائر تفقد جزء من السيادة الذاتية التي تتمتع بها وذلك من خلال التدخل المباشر في القرارات التي تصدرها الجزائر على جميع المستويات (السياسي. الاقتصادي الاجتماعي...الخ). وتجعلها حبيسة الإجراءات التي تتخذها هذه المنظمة .

وفي الأخير يمكن القول أن الوقت كفيل بالحكم على النتائج المرتقبة على الاقتصاد الجزائري حيث لا يمكن التأكد من هذه الجوانب والتأثيرات إلا بعد الدخول في المراحل الحاسمة من تطبيق إجراءات وقواعد منظمة التجارة العالمية والتفاعل مع مختلف الأطراف فيها ومدى قدرة الاقتصاد الوطني الجزائري عتلى التكيف مع القواعد الجديدة التى تقوم عليها منظمة التجارة العالمية.

قائمة المصادر

والمراتجع:

قائمة المصادر والمراجع:

أ. **الكتب:**

1. إبراهيم العيساوي، الجات وأخواتها- لنظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.

2. حسن القتلاوي سهيل، منظمة التجارة العالمية، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان،2006.

3. رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات، ط 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.

4. سعداوي سمير، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية لمعوقات الانضمام، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر،2008.

5. سعيد النجار، اتفاقية الجات وأثارها على البلاد العربية، بدون طبعة، دار الشروق، القاهرة،1997.

6. سمير عبد العزيز، منظمة التجارة العالمية ومؤتمراتها الوزارية، بدون طبعة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية،2006.

7. سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية والجات، الطبعة الثانية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997.

8. عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الطبعة الثانية، جامعة حلوان، الدار المصرية اللبنانية، 2004.

9. عاطف السيد،الجات والعالم الثالث، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة،2002.

10. عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية- من لأوروجواي إلى سياتل، الدار الجامعية، الإسكندرية،2005.

11. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.

12. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، بدون طبعة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999.

13. محين احمد هلال، تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001.

14. الموسوي ضياء مجيد، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

15. ناصر دادي عدون و محمد متناوي، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف والعراقيل.

ب. الرسائل والمذكرات:

1) الأخضر بن عمر، تحرير تجارة المنتجات الزراعية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006.

2) برزيق خالد، أثار اتفاقات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول، رسالة ماجستير، جامعة تيزي وزو 2008.

3) بن عيسى شافية، أثار وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر 2011.

4) بن موسى كمال، المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد، شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر 2004.

5) حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.

6) سالكة أسماء، الخدمات في المنظمة العالمية للتجارة- دراسة حالة الخدمات المصرفية الجزائرية، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر، 2006.

ج. المجلات والدوريات:

1) حازم البيلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، سلسلة عالم المعرفة، العدد (257).

2) دادي عدون و محمد متناوي، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، الأهداف والعراقيل، مجلة لباحث، 2004.

3) السيديس، في مفهوم العولمة و الهوية الثقافية، المستقبل العربي ، العدد 228 شباط 1997.

4) عزت السيد احمد، العولمة وإعادة هيكلة الاقتصاد العالمي، مجلة المعرفة العدد 416 أيار 1997، دمشق.

5) علي عبيد نايف، العولمة والعرب الشرق الأوسط، عدد 6740 في 1997/05/12.

6) محمد عابر الجابري، العولمة و الهوية الثقافية، المستقبل العربي، العدد 227 شباط 1997.

ت. الانترنت:

www.wto arabe.or

www.wto arab.org

http:/penclub.virtualave.net/95.htm.

الفهرس:

الفهرس:

كلمة شكر.

الاهداءات.

المختصرات

مقدمة. 01

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمنظمة التجارة العالمية 06

تمهيد: 06

المبحث الأول: الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية..... 07

المطلب الأول: الجات. 07

المطلب الثاني: تقييم نشاط الجات. 12

المطلب الثالث: أثار جولات اتفاقية الجات على الدول العربية..... 14

المبحث الثاني:من الجات إلى منظمة التجارة العالمية..... 25

المطلب الأول:تطور منظمة الجات. 25

المطلب الثاني:جولات المفاوضات التي قادت إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة..... 27

المطلب الثالث: تعريف المنظمة العالمية للتجارة..... 28

المطلب الرابع: أهداف المنظمة العالمية للتجارة..... 30

المبحث الثالث: منظمة التجارة العالمية(OMC).....32

المطلب الأول: مبادئ المنظمة العالمية للتجارة.....32

المطلب الثاني:هياكل المنظمة العالمية للتجارة.....36

المطلب الثالث:المؤتمرات الوزارية للمنظمة.....40

المطلب الرابع:آليات المنظمة العالمية للتجارة:.....45

المبحث الرابع:نشاط المنظمة العالمية للتجارة وطريقة الانضمام إليها.....48

المطلب الأول: الاتفاقيات المبرمة من قبل المنظمة العالمية للتجارة.....48

المطلب الثاني: مهام المنظمة العالمية للتجارة.....55

المطلب الثالث: وظائف المنظمة العالمية للتجارة.....55

المطلب الرابع: خطوات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.....57

خلاصة الفصل. 60

الفصل الثاني: العولمة وتأثير لاتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على سياسات الدول.....61

المبحث الأول: العولمة 62

المطلب الأول: مفهوم العولمة 62

المطلب الثاني: نشوء ظاهرة العولمة. 63

المطلب الثالث: أدوات العولمة.....63

المطلب الرابع: المجالات التي تؤثر فيها العولمة.....64

المبحث الثاني: تسوية النزاعات التجارية.....68

المطلب الأول: تطبيق القانون التجاري و النظام القانوني.....68

المطلب الثاني: تسوية المنازعات.....69

المطلب الثالث: المرونة الممنوحة للدول النامية في نظام تسوية المنازعات.....69

المطلب الرابع: تعزيز قدرات الدول العربية في نظام تسوية المنازعات.....72

المبحث الثالث: تأثير اتفاقيات منظمة التجارة في مجال السلع لزراعية والسلع الصناعية على سياسات الدول.....76

المطلب الأول: تأثير اتفاق الزراعة.....76

المطلب الثاني: تأثير اتفاق الصحة والصحة النباتية.....77

المطلب الثالث: تأثير بروتوكولا تحرير السلع المصنعة (النفاد إلى الأسواق).....78

المطلب الرابع: تأثير اتفاق المنسوجات والملابس.....80

المبحث الرابع: تأثير اتفاقيات المنظمة في مجال السلع العامة و القطاعات الأخرى على السيادة.....81

المطلب الأول: تأثير اتفاق إجراءات الاستثمار المتعلق بالتجارة.....81

المطلب الثاني: تأثير اتفاق مكافحة الإغراق.....82

المطلب الثالث: تأثير الاتفاق العام بنشأة التجارة في الخدمات.....83

المطلب الرابع: تأثير اتفاق حماية الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة.....83

خلاصة الفصل 84

الفصل الثالث: انضمام الجزائر إلى التجارة العالمية 85

تمهيد 85

المبحث الأول: أهداف انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية..... 86

المطلب الأول: إنعاش الاقتصاد الوطني..... 86

المطلب الثاني: تحفيز و تشجيع الاستثمارات..... 86

المطلب الثالث: مسايرة التجارة الدولية..... 87

المطلب الرابع: الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية أعضاء بالمنظمة..... 87

المبحث الثاني: إجراءات انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية..... 90

المطلب الأول: وضعية الجزائر قبل جولة لأورجواي..... 90

المطلب الثاني: مكانة الجزائر من الاتفاقية أثناء و بعد جولة لأورجواي..... 91

المطلب الثالث: التدابير من طرف الجزائر للتحضير لعملية الانضمام إلى "OMC"..... 91

المطلب الرابع: إجراءات انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية..... 93

المبحث الثالث: العراقيل المواجهة للجزائر للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية..... 96

المطلب الأول: صعوبة الحصول على صفة الدول النامية أو الأقل نموا..... 96

المطلب الثاني: العراقيل التي تحد من الاستفادة من المرونة الممنوحة للدول النامية..... 96

المطلب الثالث : العراقيل التي تحد من الاستفادة من الاستثناءات الخاصة بالدول النامية.....97

المطلب الرابع: كيفية دعم الدول العربية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.....97

الخاتمة 99

قائمة الجداول والهياكل.

قائمة المصادر والمراجع.